



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة باتنة - 1-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

# الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي

## دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000/2014

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل. م. د. في العلوم الاقتصادية ، شعبة : اقتصاد مالي

تحت إشراف

من إعداد

أ.د. عمار زيتوني

أميرة بحري

اعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عمار زيتوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	مقرا

السنة الجامعية 2016/2017



# الإهداء

اهدي هذا البحث المتواضع إلى وجه الله تعالى خالصا ، راجين من الله أن يضع  
الجهد المبذول فيه إلى ميزان حسناتي وأن ينفع به الأمة .

كما اهديه إلى قرة الأعين وروح الروح ، إلى احن وأعظم إنسانين في الوجود إلى  
الشمعتين اللتان تتطفأن لتضياً لي نور دري ، إلى من تملك جواز سفري للجنة  
أمي الحنونة والرائعة وإلى نبراس العطاء المبذول والجبل الشامخ أبي الغالي

حفظهما الله ورعاهما

وإلى توأم روحي ونصفي الآخر إلى أخي العزيز "خيرالدين" وزوجته الكريمة

إلى كل من أحبني وشجعني

# شكر و عرفان

ابدأ بشكري لله عز وجل الذي ساعدني وأعطاني الجهد ووفقني في إنجاز هذه الرسالة .

وبعد شكر الله العلي القدير ، وانه من باب الاعتراف بالجهد العلمي أن نقر بمجهودات أولئك الساهرين على التحصيل العلمي للطالب، ولذلك أتقدم بجزيل الشكر والاحترام والعرفان لأستاذي الفاضل الاستاذ الدكتور " عمار زيتوني " الذي لم يبخل علي طوال مدة البحث بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي بفضلها تم إنهاء هذه الرسالة في صورتها النهائية.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع الرسالة، وحضورهم للمشاركة في إثراء جوانبه.

**و الحمد لله من قبل و من بعد**

فهرس

المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الاهداء
-	شكر و تقدير
I-I	فهرس المحتويات
-II	فهرس الجداول
I	فهرس الأشكال
I	فهرس الملاحق
أ-خ	المقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر</b>	
<b>03</b>	<b>المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.</b>
03	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور التاريخي
16	المطلب الثاني: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه
18	المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه
24	المطلب الرابع: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
<b>29</b>	<b>المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر</b>
29	المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق
31	المطلب الثاني: نظرية الحماية
32	المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج
35	المطلب الرابع: نظرية الموقع ونظرية الموقع المعدلة
38	المطلب الخامس: النظرية الانتقائية
<b>39</b>	<b>المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافعه، مميزاته وعيوبه</b>
40	المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
43	المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر
45	المطلب الثالث: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر
47	المطلب الرابع: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
<b>الفصل الثاني: مقارنة نظرية للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر</b>	
<b>53</b>	<b>المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي</b>
53	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه
55	المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وتكاليفه

57	المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي
60	المطلب الرابع: مقاييس النمو الاقتصادي
<b>62</b>	<b>المبحث الثاني: أهم نظريات و نماذج النمو و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر</b>
62	المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية
64	المطلب الثاني: نموذج هارود-دومار للنمو.
68	المطلب الثالث: نظرية النمو النيوكلاسيكية (نموذج سولو-سوان للنمو).
78	المطلب الرابع: نماذج النمو الداخلي.
<b>86</b>	<b>المبحث الثالث: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي</b>
86	المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا و النقد الأجنبي
91	المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي
93	المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.
95	المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة
<b>الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر داخل وخارج قطاع المحروقات في الجزائر</b>	
<b>103</b>	<b>المبحث الأول: الاطار القانوني والمؤسسي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر</b>
103	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
111	المطلب الثاني: الإطار المؤسسي المنظم للاستثمار في الجزائر
117	المطلب الثالث: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
124	المطلب الرابع: مقومات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
<b>131</b>	<b>المبحث الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر</b>
131	المطلب الأول: المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار
136	المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية لمناخ الإستثمار في الجزائر
144	المطلب الثالث: مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار
<b>157</b>	<b>المبحث الثالث: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر</b>
157	المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
166	المطلب الثاني: مقارنة تدفقات الجزائر ببعض الدول المغاربية
169	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات
<b>175</b>	<b>المبحث الرابع: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر</b>
175	المطلب الأول: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات
178	المطلب الثاني: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر

184	المطلب الثالث: أهم الشركاء والمستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات
	<b>الفصل الرابع: دراسة قياسية لدور الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر</b>
194	المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد القياسي
194	المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه
197	المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى
198	المطلب الثالث: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي
205	المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يحدد دور الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000/2014
205	المطلب الأول: تعيين النموذج
206	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
212	المطلب الثالث: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج
214	المبحث الثالث: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لمفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL
214	المطلب الأول: التعريف بنموذج ARDL
217	المطلب الثاني: تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود
228	خاتمة عامة
234	قائمة المراجع
252	قائمة الملاحق



فهرس

الجد اول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913	08
02	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة من 1980-1990	11
03	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة والواردة في البلدان المتقدمة من 2008 الى 2014	15
04	المنظمات و المؤسسات و الشركات التي تعمل وتشجع الاستثمارات المشتركة على المستويين العربي و الدولي	20
05	مقارنة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر	23
06	العوامل الشرطية والعوامل الدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	37
07	مساهمة فروع الشركات الأجنبية في توفير فرص العمل خلال الفترة 1990-2014	98
08	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد مركزي	115
09	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية مع الجزائر	120
10	عدد اتفاقات الاستثمار الدولية العربية حتى نهاية 2013	122
11	عدد المطارات الجزائرية ذات المدرجات المعبدة	126
12	عدد المطارات الجزائرية ذات المدرجات غير المعبدة	126
13	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2000/2014	139
14	معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000/2014	140
15	متوسط سعر الصرف بين الدينار الجزائري و العملات الرئيسية خلال الفترة 2000/2014	141
16	تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2000/2014	143
17	حجم الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000 / 2014	144
18	ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2009/2014	145
19	تصنيف الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي للفترة 2011/2012 و 2012/2013	147
20	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2002-2012	151
21	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2014 بالنسبة لبعض الدول العربية	152
22	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2014	153
23	تصنيف الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة 2003/2012	156

158	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر من 2000-2014	24
161	اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003/2015	25
165	أهم 10 شركات اجنبية مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003/2015	26
167	مقارنة الجزائر مع بعض الدول المغاربية من حيث الاستثمارات الواردة خلال الفترة 2000-2014	27
176	تطور حجم و قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات مقارنة مع الاستثمارات المحلية في الجزائر خلال الفترة 2002-2014	28
177	تطور عدد و قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2002-2014	29
179	حصيلة المشاريع الاجنبية الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2014	30
182	الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع الفرعي للنشاطات في الفترة 2002-2010	31
184	الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تشرك الاجانب في الفترة 2002-2014	32
185	الإستثمارات الأجنبية المباشرة فقط حسب جنسية المشروع في الفترة 2002-2010	33
188	الإستثمارات الأجنبية المباشرة فقط حسب الشراكة في الفترة 2002-2010	34
200	مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار	35
212	نتائج اختبار جدر الوحدة باستخدام اختبار ADF	36
213	نتائج اختبار جدر الوحدة باستخدام اختبار PP	37
217	قيم معياري AIC و SC بحسب عدد الفجوات	38
219	اختبار Breusch-Godfrey للارتباط التسلسلي	39
219	اختبار Heteroskedasticity Test لعدم ثبات التباين	40
220	نتائج اختبار "Bound Test"	41
221	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL	42

# فهرس الأَشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
28	المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الاجنبي المباشر	01
34	دورة حياة المنتج	02
71	منحى سولو	03
72	صدمة الاستثمار على كل من Y،K	04
73	صدمة النمو السكاني على كل من Y،K	05
89	الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا	06
114	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	07
127	تطور عدد المشتركين في شبكات الهاتف المحمول خلال الفترة 2014/2000	08
137	تطور مستوى الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الأمريكي خلال الفترة 2010/1960	09
155	ترتيب مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2014	10
158	تطور حجم التدفقات الاستثمارية الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2014-2000	11
163	اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2015/2003	12
180	نسبة كل قطاع من عدد المشاريع الاجنبية الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2014-2002	13
181	نسبة كل قطاع من قيمة الاستثمارات للمشاريع الاجنبية الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2014-2002	14
204	منهجية القياس الاقتصادي	15
211	استراتيجية اختبار ديكي فولر	16
218	فترة الابطاء الملائمة للمعيار AIC	17
224	اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي	18
225	اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي	19

# فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
252	البيانات المستعملة في الدراسة القياسية	01
253	التحليل البياني لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي في المستوى	02
254	التحليل البياني لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي في الفرق الاول	03
255	التحليل البياني لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في المستوى	04
256	التحليل البياني لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الفرق الاول	05
257	التحليل البياني لسلسلة العمالة المحققة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في المستوى	06
258	التحليل البياني لسلسلة العمالة المحققة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الفرق الاول	07
259	التحليل البياني لسلسلة الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات في المستوى	08
260	التحليل البياني لسلسلة الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات في الفرق الاول	09
261	نتائج الارتباط الخطي للنموذج	10
262	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج	11
263	نتائج اختبار الحدود	12

# المقدمة



### تمهيد

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في تكريس بواصر العولمة عبر فتح الأسواق، إزالة مختلف القيود، الزيادة السريعة والمضطردة للتجارة الدولية وحجم المبادلات المالية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحي من أبرز المعالم الكبرى للأداء الاقتصادي العالمي . حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية نظرا لحجم تدفقاته وتنوع صورته وانتشاره في مختلف دول العالم؛النامية منها و المتقدمة،فأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي.

وباعتبار مشكلة التمويل أحد الأسباب الرئيسية في انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية اهتمت معظم دول العالم ومنها الجزائر بحل هذه المشكلة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي و الاجنبي،حيث يتم الاعتماد عليه في تمويل الفجوة بين الاستثمارات والمدخرات المحلية ولهذا اشدت التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة نتيجة للدور الهام الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الانتاجية ونقل الخبرات الادارية و التسويقية وخلق فرص عمل جديدة والرفع من كفاءة رأس المال البشري وهذا ما أكدته نماذج النمو النيوكلاسيكية « Solow-Swan » ،ونماذج النمو الداخلي .

فالبرغم من الجدل الدائر حول دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر والاختلاف حول الأطراف المستفيدة منه فلا أحد يمكنه إنكار أهميته سواء بالنسبة للدول المضيفة أو الشركات المستثمرة . فمن الملاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات تتجه إلى الاستثمار في الخارج لتدعيم مركزها التنافسي وتعظيم أرباحها في السوق الدولية أو تجاوز القيود المفروضة على المبادلات الدولية.أما بالنسبة للدول المضيفة فان هذه الاستثمارات تعد من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية للعديد من هذه الدول، هذا ما دفع الحكومة الجزائرية الى توفير المناخ الملائم لجذب هذه الاستثمارات و منحها للعديد من الحوافز والامتيازات للمستثمر الأجنبي إلا اننا نلاحظ ان أغلب الاستثمارات الاجنبية داخل الجزائر تتجه نحو قطاع المحروقات عل حساب باقي القطاعات الاخرى،بالرغم من الاهمية الاقتصادية لهذه القطاعات و الدور الفعال لها في التنمية الاقتصادية.

فبالرغم من ضآلة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات مقارنة بحجمها داخل المحروقات فان لها تأثيرا في النمو الاقتصادي داخل الجزائر و خاصة الاستثمارات في مختلف فروع الصناعة و قطاع الخدمات و قطاع البناء و الاشغال العمومية .

**اشكالية الدراسة :**

و استنادا لكل ما سبق نطرح الاشكالية التالية:

**ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

هذه الاشكالية تطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نختصرها في:

- فيم تتمثل أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة؟
- ماهو واقع المناخ الاستثماري في الجزائر؟
- ماهو حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية للجزائر داخل وخارج قطاع المحروقات؟
- ما طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف يمكن قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات على النمو؟

**فرضيات الدراسة:**

- للإجابة على الاشكالية الاساسية و التساؤلات الفرعية تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات:
- الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
  - هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات و النمو الاقتصادي في الجزائر .
  - حجم العمالة المحققة في الاستثمار الاجنبي المباشر خارج المحروقات يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي.

➤ يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر مشجعا لجذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات.

### أهداف الدراسة:

- ان الهدف الرئيسي هو تقييم أداء الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات و دوره في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة و أيضا:
- استعراض حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
  - تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر؛
  - معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي؛
  - محاولة ايجاد نموذج قياسي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ادراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يقوم بدور المعزز لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا و التقنية المتطورة الى الدول المضيفة سواء أتعلق الأمر بالاستثمار في قطاع المحروقات أو خارجها .

### مبررات اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- صلة الموضوع باختصاص الدراسة " اقتصاد مالي " وخصوصا لوجود دراسة قياسية ضمن الدراسة؛
- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل و تطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدل نموها؛
- الميل الى الخضوع في هذا الموضوع و معرفة مدى مساهمة الاستثمار خارج قطاع المحروقات في النمو باعتبار أن الجزائر اعتمدت و لاتزال تعتمد على ريع البترول في تمويل التنمية؛
- باعتبار موضوع الاستثمار الأجنبي موضوعا متجددا يشغل الأوساط الاقتصادية.

### حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

الاطار المكاني: تمت الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني

الاطار الزمني: فترة الدراسة هي خمسة عشر سنة من 2000 - 2014 باعتبار فترة التسعينات فترة انتقالية في الجزائر، وأيضاً نتيجة لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال هذه الفترة.

### المنهج المتبع في الدراسة:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والأسلوب القياسي الإحصائي المشتغل على الأساليب الكمية الإحصائية في الجانب التطبيقي؛

**المنهج الوصفي التحليلي** : والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف ظاهرتي الاستثمار الأجنبي

المباشر و النمو الاقتصادي والتعبير عنهما كيفياً ونوعاً، حيث يوفر التعبير الكيفي خصائص كل ظاهرة، بينما يوفر التعبير الكمي وصفاً رقمياً لكل ظاهرة موضحاً مقدارها ودرجة ارتباطها بعضها ببعض.

**الأسلوب القياسي**: وتم الاستعانة به من أجل فحص ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن أجل ذلك تم استخدام منهجية حديثة وهي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL .

### الدراسات السابقة:

➤ دراسة هند سعدي "2016": أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية

### دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)

اطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، تناولت هذه الدراسة قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية باستخدام بيانات البانل، وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيراً إيجابياً ضعيفاً على النمو الاقتصادي في البلدان العربية. كما توصلت إلى أن التأثير كان في البلدان المنتجة للنفط أحسن من البلدان غير المنتجة للنفط مما يدل على أن الاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات العربية النفطية

➤ دراسة محمد مراس "2015": قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات

### النمو الاقتصادي في الجزائر

مقال في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جوان 2015 هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية بناء نموذج تكامل متزامن للعلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي

المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر. حيث من خلال نتائج الدراسة القياسية تبين أن هناك علاقة سببية متبادلة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

➤ Benhabib Abderrezak “2013”: **Determinants et Effets Des Investissement Directs Etrangers Sur La croissance Economique en Algerie**

هي عبارة عن مداخلة في ملتقى بجامعة سطيف 01 تحت عنوان :

Evolution des effets des programmes d’investissements publics 2001-2014 et leur retombées sur l’emploi ,l’investissement et la croissance économique

حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكذلك أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2010)، معتمدا على معطيات البانل ،وقد توصلت هذه الدراسة الى وجود اثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وذلك اذا تحسنت الظروف الاقتصادية في الجزائر .

➤ دراسة بن يوب لطيفة “2013”: **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل**

**الاقتصادي الخليجي**

وهو عبارة عن مقال نشر في مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة ،العدد 2013/09، حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس أثر التكامل الاقتصادي الاقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وذلك في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1981-2011، مستخدمة في ذلك طريقة التكامل المشترك ،وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات، كما تبين وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

➤ دراسة عبد الوهاب الباجوري “2012”: **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في**

**مصر**

وهو عبارة عن مقال نشر في مجلة الاستراتيجية و التنمية ، جامعة مستغانم ،العدد 2012/03 سعت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وذلك باستخدام المنهج القياسي من خلال نموذج الانحدار المتعدد والمتغيرات التي تم استخدامها كانت في شكل معدلات نمو سنوية أو في شكل نسب مئوية .وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا موجبا

ومعنويا على النمو الاقتصادي في مصر، كما أبرزت الدراسة أهمية الاهتمام بعنصر رأس المال البشري وزيادة العملية التصديرية كمحفزات للنمو الاقتصادي.

➤ Etude de **Zakia Mishal** "2007": **"The Impact of Foreign Direct Investment and Impacts on Economic Growth: the Case of Jordan."**

مقال منشور في مجلة *Jornal of Economic and administraitre Sciences* العدد 2007/23 هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي بالأردن بالاعتماد على سلاسل زمنية خلال الفترة 1976-2003 وقد اعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية ومنتجه الانحدار الذاتي (var) وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات يؤديان إلى نمو اقتصادي في الأردن، كما أكدت على وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وأحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه رأس المال المحلي ومن الواردات باتجاه رأس المال المحلي.

➤ Etude de **Marouane Alaya** , "2006": **Investissement Direct Etranger et Croissance Economique: une Estimation a Partir d'un Modèle Structurel pour les Pays de la Rive Sud de la Méditerranée.**

مداخلة في ملتقى :

**7èmes journées scientifiques du réseau « Analyse Economique et Développement de l'AUF »**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بدول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وهذا من خلال بناء نموذج هيكلية مكون من خمس معادلات متماثلة وباستخدام معطيات البانال والتي تغطي 7 دول من جنوب المتوسط خلال الفترة 1975-2002 وقد دلت النتائج المتوصل إليها من خلال معالجة النموذج إلى أن لرأس المال البشري وبدرجة أقل الصادرات هي العوامل الأكثر ديناميكية وتأثيرا على النمو الاقتصادي. وإن كانت أهمية هذه الآثار ليست بالقدر الكافي الذي يمكن أن يؤدي إلى نمو موجب ومستدام أو على الأقل تعويض الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وهي نتيجة عكسية لما توصلت إليه بعض الدراسات المؤكدة على الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو.

من خلال ما سبق فإن دراستنا تتميز عن الدراسات السابقة فيم يلي :

- اختصاص الدراسة في الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات وليس الاستثمار الأجنبي الاجمالي ،
- تحليل عام لمناخ الاستثمار في الجزائر ؛
- استخدام منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لمفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة .ARDL.

### هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى أربعة فصول كما يلي:

حيث خصص الفصل الأول للإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر وقسم الى ثلاثة مباحث (ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و أيضا دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، مميزاته و عيوبه).

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن مقارنة نظرية للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاث مباحث(مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ، أهم نظريات و نماذج النمو و علاقتها بالاستثمار الأجنبي، التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي).

والفصل الثالث فهو دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر داخل وخارج قطاع المحروقات في الجزائر، وتضمن أربعة مباحث وهي (الاطار القانوني والمؤسسي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، المناخ الاستثماري في الجزائر ، حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر).

أما الفصل الرابع و الأخير فهو عبارة عن دراسة قياسية لدور الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقسم الى ثلاثة مباحث (عموميات حول الاقتصاد القياسي، بناء نموذج قياسي يحدد دور الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2000 ، منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للمفجوات الزمنية الموزعة

المتباطئة (ARDL).

# الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للاستثمار

الأجنبي المباشر



**تمهيد:**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية ومدخلا هاما من مداخل التنمية الاقتصادية، نظرا لحجم تدفقاته وتنوع صورته وانتشاره في كل الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية، حيث تم الاتفاق على أهميته في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته بعض الدول في عدة مجالات جراء الاستثمارات الواردة إليها.

فأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مع بداية التسعينات من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول؛ حيث يتم الاعتماد عليه في تمويل الفجوة بين الاستثمارات والمدخرات المحلية، وعليه اشتد التنافس بين الدول النامية وحتى المتقدمة من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب ازدياد حاجة الدول إلى التمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الادخار على مستوى العالم وازدياد أهمية هذا النوع من الاستثمارات في تحقيق أهداف الدول والوصول إلى التنمية الاقتصادية.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذا النوع من الاستثمار تم تقسيم هذا الفصل إلى

ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافعه، مميزاته وعيوبه.

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر محل اهتمام الكثير من الشركات والدول، وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي يوفرها، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين من أجل النهوض باقتصادياتها، والاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الظواهر الاقتصادية مر بالعديد من المراحل والأشكال، ومن هنا سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره التاريخي ومختلف مبادئه وأشكاله وأيضا عوامل جذبته.

## المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور التاريخي

إن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان مصطلحا شائعا وكثير التداول وعلى الصعيد الاقتصادي القانوني، المالي وحتى السياسي، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق عليه لذا سيتم التطرق إلى مجموعة من التعاريف الاقتصادية والقانونية وبعض التعاريف من طرف المؤسسات الدولية، وأيضا سيتم التطرق إلى مختلف مراحل نشوء وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

## أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

## 1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات الدولية:

لقد وضعت الكثير من المؤسسات والمنظمات الدولية العديد من التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

- ❖ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تعرفه بأنه: "نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد آخر"<sup>1</sup>، وتعتبر المنظمة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت<sup>2</sup>.
- ❖ صندوق النقد الدولي (FMI) يرى الصندوق أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - KHOURI NABIL, les déterminant de l'investissent direct étrangé ; Etude théorique et analyse empirique, cas de quelques pays tiers méditerranéens, thèse de magistère, (Alger : Ecole supérieure de commerce, 2002/2003), p 12.

<sup>2</sup> - محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 2: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2004/2003)، ص 63.

<sup>3</sup> - Ibrahim ngouhouo, Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26mars 2008, p14

ووفقا للمعيار الذي وضعه الصندوق يكون الاستثمار مباشرة حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة<sup>1</sup>.

❖ المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرف على أنه: "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلد آخر (البلد المضيف) وذلك مع نية تسييرها"<sup>2</sup>.

❖ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNC TAD) يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية فيقطر آخر (القطر المتقبل للاستثمار)"<sup>3</sup>.

بعد التطرق إلى مختلف التعاريف السابق، نجد أن هذه الهيئات تتفق على النقاط التالية:

- نسبة 10% كنسبة محددة لامتلاك القدرة على إبداء الرأي والتصويت أثناء إدارة الاستثمار؛
- امتلاك مستثمر أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة أخرى؛
- التأكيد على طول مدى الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تدفق رأس المال على الدولة غير الدولة صاحبة رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل؛
- الهدف الأساسي من هذه الاستثمارات هو تحقيق الربح.

## II. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر القانون:

ورد في هذا الصدد العديد من التعريفات نذكر منها:

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي بما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة"<sup>4</sup>.

❖ الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي: "تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته للمشروع أو بالاشتراك في رأس مال المشروع الوطني بنصيب يبرر له حق

<sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005)، ص 19.

<sup>2</sup> - بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في ظل الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007/2006)، ص 19.

<sup>3</sup> - حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 32، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2004)، ص 5.

<sup>4</sup> - سارة محمد، الاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة حالة أوراسكوم - رسالة ماجستير في قانون الأعمال، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص 7.

الإدارة، وتكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر ع طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية، وتشمل الاستثمارات المباشرة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة المضيفة، وأيضا إعادة استثمار الأرباح، فضلا عن نقل الوسائل التقنية والتكنولوجيا الحديثة إلى مشروعات قائمة بالفعل أول إلى مشروعات جديدة<sup>1</sup>.

❖ وعرفه القانون 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في 20 أوت 2001، في المادة الأولى والثانية على أن الاستثمار: "يشمل كل الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذلك الاستثمارات التي تتجز إطار منح الامتيازات والرخص"<sup>2</sup>.

### III. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الاقتصاديين:

❖ الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي: "امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة في إدارة المشروع أو السيطرة الكاملة على إدارته، وذلك سعيا وراء ربح أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة وقد يكون هذا المشروع مشروعاً للتسويق أو للبيع أو للتصنيع أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي الخدمي"<sup>3</sup>.

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر: "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من كل الاستثمارات في مشروع معين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية إلى الدول المضيفة"<sup>4</sup>.

❖ يقصد بالاستثمار الوافد المباشر: "السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتمكن أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء ف شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - حلمي خالد سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998)، ص 114.

<sup>2</sup> - سارة محمد، مرجع سابق، ص 8.

<sup>3</sup> - عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010)، ص 11.

<sup>4</sup> - عيد السلام أبو فحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001)، ص 13.

<sup>5</sup> - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000)، ص 24.

- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لصافي الخارج، تشمل عملية الإدماج والتملك عبر الحدود لفترة طويلة مع وجود رقابة إدارية يمارسها الكيان الاقتصادي المتوطن المتمثل في المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في اقتصاد البلد المضيف"<sup>1</sup>.
- ❖ الاستثمارات الأجنبية المباشرة: "إنها تلك الاستثمارات التي تتم في شكل شركات أو مشروعات تؤسس في البلدان المضيفة بناء على اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، أو بموجب القوانين المحلية المضيفة للاستثمارات الخارجية، آخذة شكل شركات مساهمة، أو غيرها من أشكال الشركات، وتمارس نشاطها في البلد المضيف، وتخضع لقوانين ونظام تلك البلدان"<sup>2</sup>.

مما سبق يمكن وضع تعريف شامل للاستثمار الأجنبي على أنه ذلك النوع من الاستثمارات التي يكون فيها تحركات لرؤوس الأموال الدولية من البلد الأم إلى البلد المضيف بغرض إنشاء أو تطوير أو الحفاظ على الشركات التابعة وممارسة نوع من السيطرة (جزئية أو كلية) والتأثير على إدارة هذه الشركات ضمن الإطار القانوني والتشريعي للبلد المضيف، فهو يختلف عن باقي أنواع الاستثمارات في كونه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي بجزء أو كل الاستثمارات في المشروع بالإضافة إلى نقله الخبرات الفنية، والتكنولوجية إلى البلد المضيف.

### ثانياً: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

يرجع تاريخ الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى فترة قيام الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر، فلقد ساعد التطور الصناعي الذي حدث في تلك الفترة وما صاحبه من زيادة في حجم ونوعية المنتجات إلى اتساع التجارة وإلى فتح الطريق لتدفق الاستثمارات إلى خارج أوروبا. ولقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، ويمكن حصرها في المراحل التالية:

<sup>1</sup> - عيد المجيد قديري، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص 251.  
<sup>2</sup> - حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2000)، ص 19.

## المرحلة الأولى: من 1800 إلى 1914

وهي فترة ازدهار الاستثمارات الأجنبية، حيث كانت الاستثمارات قبل 1914 في أوسع مظاهرها نتيجة لعدة أسباب نذكر منها<sup>1</sup>:

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه النفقات؛
- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات؛
- ثبات أسعار الذهب في ظل قاعدة الذهب؛
- حرية حركة رأس المال والتجارة؛
- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية وخاصة في الفترة 1870-1914 أصبحت حركة رؤوس الأموال لها حقيقة ديناميكية مع فتح الأسواق والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد كانت معظم أو جل هذه الاستثمارات أوروبية المنشأ وعلى رأسه بريطانيا، فقد عرفت هذه المرحلة تواجدا وسيطرة من طرف المملكة البريطانية وكانت في مقدمة البلدان المصدرة للاستثمارات وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

<sup>1</sup> - منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 02، (جامعة الشلف: مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، 2005)، ص 103.

## الجدول رقم (01): توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913

الوحدة: مليار دولار

البلدان المستثمرة	المبلغ	النسبة المئوية	البلدان الرئيسية المستثمر فيها
بريطانيا	18	42	الإمبراطورية اليابانية 47% الولايات المتحدة 20% أمريكا اللاتينية 20% أوربا 6%
فرنسا	5,8	19,3	أوربا 61% روسيا 25% الإمبراطورية الفرنسية 9%
ألمانيا	6	13,7	أوربا الوسطى 53% أمريكا اللاتينية 16% أمريكا الشمالية 15%
الولايات المتحدة	3,5	7,7	كندا، أمريكا اللاتينية
دول مختلفة منها:	7,5	17,3	الكونغو، أوربا الغربية، روسيا
بلجيكا	2	-	أوربا
هولندا	2	-	أوربا
سويسرا	1,5	-	
المجموع	40,8	100%	

المصدر: جيل برتان، ترجمة: علي مقلد، الاستثمار الدولي، (باريس: منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، 1982)، ص 18.

من خلال ملاحظتنا للجدول نجد أن بريطانيا كانت تمتلك 42% من إجمالي الاستثمارات الصادرة سنة 1913، فقد امتلك البريطانيون فروعاً متخصصة في استغلال المواد الأولية خارج الحدود، ومثال هذه الفروع نذكر "لفر Lever" في الزيوت النباتية، و "كادبري Cadbery" في الكاكاو، و "دانلوب Dunlop" في المطاط، وقد تركز هذا النوع من الاستثمارات في المستعمرات الإنجليزية.

فقد أظهر البريطانيون خبرة ومهارة عالية في عمليات التنقيب واستغلال المناجم، خاصة مناجم الذهب والألماس في إفريقيا وجنوب أمريكا، وكانت أغلب مناجم ماليزيا وبلوفيا تحت أيدي البريطانيين. أما الاستثمارات في الأنشطة الصناعية فكانت في الأصل محدودة وبالنظر إلى التوزيع الإقطاعي، فكانت 55% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز في المواد الأولية و20% في السكك الحديدية و15% في المنتجات الزراعية و10% في الخدمات.

### المرحلة الثانية: من 1915 إلى 1945

وهي فترة ما بين الحربين وهي أيضا فترة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها<sup>1</sup>:

- ظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- انهيار قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الإقراض الخاص؛
- تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب؛
- ركود التجارة؛
- أزمة الكساد الكبير.

وقد كانت ألمانيا أكبر الخاسرين في هذه الفترة حيث خسرت كل ممتلكاتها تقريبا، كما خسرت بريطانيا ربع ثروتها.

ففي عام 1938 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 66 مليار دولار، وكانت الشركات البريطانية لا تزال صاحبة الريادة بنسبة 39,8% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية بما يقدر بـ 10,5 مليار دولار، تليها الولايات المتحدة 7,27% وهو ما يعادل 7,3 مليار دولار، وكانت الوجهة نحو الدول النامية التي استحوذت على أكثر من نصف تلك الاستثمارات خاصة أمريكا اللاتينية وآسيا<sup>2</sup>.

### المرحلة الثالثة: من 1945 إلى 1978

وتعتبر هذه المرحلة مرحلة السيادة الأمريكية، فقد تحولت الدول الصناعية إلى دول استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وشهدت سنوات الستينات والسبعينات تطورا ملحوظا في حجم الاستثمار الأجنبي، فحسب المعطيات المقدمة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، ارتفع مخزون الاستثمارات

<sup>1</sup> - منور أوسريير، عليان نذير، مرجع سابق، ص 103.

<sup>2</sup> - حسان خضر، مرجع سابق، ص 4.



الدولية ما بين 1960-1978 من 66 مليار دولار إلى 380 مليار دولار، كما تميزت هذه الفترة بظهور هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي، صندوق الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية.

لقد استمر معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الارتفاع وبعدها كانت بريطانيا هي الرائدة في هذا النوع من الحركات لرؤوس الأموال، تجاوزتها الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح بسيطرتها على هذا أول بلد مستثمر في الخارج، إذ ارتفع حجم الاستثمارات الأمريكية من 7 مليار دولار عام 1946 إلى 54 مليار دولار عام 1966، و70 مليار دولار عام 1968 لتصل إلى 82,8 مليار دولار بحلول سنة 1971<sup>1</sup>.

أما على مستوى البلدان المضيفة فنلاحظ كذلك أن الوضعية تطورت إذ على غرار الفترات السابقة التي عرفت اتجاه الاستثمار الأجنبي نحو البلدان النامية، حدث العكس في هذه المرحلة، إذ لم تستقبل البلدان النامية سوى 30% تقريبا من إجمالي المخزون في الفترة 1960-1970، في حين استقطبت البلدان المتطورة 65% من إجمالي التدفقات للاستثمار الأجنبي<sup>2</sup>.

وتزامنت هذه الوضعية مع التطور الهيكلي في الاستثمارات، حيث وجهت الشركات البريطانية والأمريكية استثماراتها المباشرة في الخارج نحو الأنشطة الصناعية ففي سنة 1960 تم إنجاز أكثر من ثلث الاستثمارات المباشرة من أصل أمريكي وبريطانيا في قطاع الصناعة، مقابل ربع الاستثمارات عام 1938، بالإضافة إلى ذلك نجد أيضا الاستثمارات في القطاع البترولي، خاصة عمليات التحويل والتكرير<sup>3</sup>.

وفي نهاية 1970 تغيرت كذلك الوضعية بالنسبة للدول النامية، وبعدها اعتبرت هذه الأخيرة دول مستضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط، أصبحت بلدان مستثمرة، حيث ظهرت مجموعة من الدول النامية مثل: الأرجنتين، البرازيل، كوريا الجنوبية والهند كمصدر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج، والتي اتجهت نحو البلدان المجاورة.

### المرحلة الرابعة: من 1980 إلى 1990

في هذه الفترة حدث تحويل كبير في مصادر التمويل الدولية للدول النامية في السنوات الأخيرة، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،

<sup>1</sup> - دريد محمود السمراي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 75.

<sup>2</sup> - سليم قط، أثر التغير في المؤشرات الاقتصادية الكلية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر "دراسة قياسية 1990، 2006"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009/2008)، ص 135.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 135.

في حين اكتسب التمويل من مصادره الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات، وحل محل المعونة الرسمية والاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر وكذلك في صورة متدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد القروض، وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق<sup>1</sup>.

والجدول الموالي يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة لكل من البلدان المتقدمة و النامية خلال الفترة 1990-1980

الجدول رقم (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من 1980 إلى 1990

الوحدة:مليون دولار

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الاستثمارات الأجنبية الواردة الى البلدان المتقدمة	46 575,8	45 511,8	31 681,0	32 680,6	39 236,6	41 662,7	70 628,6	114 842,0	133 581,3	166 529,7	170 203,0
الاستثمارات الأجنبية الواردة الى البلدان النامية	7 469,4	24 003,8	26 353,8	17 539,3	17 559,0	14 164,7	15 793,6	21 791,0	30 490,3	31 099,6	34 622,0

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقرير الاستثمار العالمي، الاونكتاد 2012

من خلال ملاحظة الجدول رقم (02) نجد ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت نموا متسارعا خلال الفترة 1990-1982 لتصل إلى حوالي 203 مليار دولار مقابل نحو 59 مليار دولار عام 1982<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - منور أوسريير، عليان نذير، مرجع سابق، ص ص 104، 105.

<sup>2</sup> - تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الإسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالة الأردن، البحرين واليمن، (نيويورك: الأمم المتحدة، 2003)، ص 5.

كما تميزت هذه الفترة بتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المتقدمة التي أصبحت مصدر الاستثمارات المباشرة بـ 97% في حين استقطب أكثر من 75%، كما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد متضيف للاستثمار الأجنبي المباشر ففي عام 1988 فاق المخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للولايات المتحدة الأمريكية بـ 329 مليار دولار مقابل 327 مليار دولار الخارج منها، إلا أن هذه الوضعية لم تدم كثيرا، إذ في بداية التسعينات أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مصدرا للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر منها متقبلة له<sup>1</sup>.

فقد قدر معدل النمو السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1982-1990 بـ 21,7% أي بزيادة وصلت إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه.

### المرحلة الخامسة: من 1990 إلى 2007

امتازت هذه الفترة بنمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فلقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة ملحوظة خلال الفترة 1993-1995 حيث وصلت في المتوسط إلى **249,5 مليار دولار** أي بمعدل نمو سنوي بلغ 24% في المتوسط خلال نفس الفترة<sup>2</sup>، مقارنة مع مطلع التسعينات حيث بلغ المتوسط السنوي للتدفقات **177,3 مليار دولار**<sup>3</sup>.

وترجع أسباب انخفاض معدل النمو السنوي لتدفقات هذا الاستثمار في بداية التسعينات إلى حالة الكساد وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وأيضا بسبب التغيرات العالمية الناجمة عن حرب الخليج<sup>4</sup>. ويمكن القول أن سنة 1995 مثلت أحسن سنة سجل فيها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بزيادة قدرت بحوالي 40% مقارنة مع سنة 1994، حيث بلغ مقدار التدفق **315 مليار دولار**، فحسب إحصائيات الانكساد، استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حتى **400 مليار دولار** عام 1997، إذ استثمرت الدول المتطورة في الإجمالي **359 مليار دولار** أي بزيادة قدرها 27% مقارنة مع سنة 1996، واستقطبت **233 مليار دولار** وقد بلغ المخزون الإجمالي حوالي **35000 مليار دولار**<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - سليم قط، مرجع سابق، ص 136.

<sup>2</sup> - فريد أحمد قبيلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008)، ص 60.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

<sup>4</sup> - غريب بولرباج، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، (ورقلة: مجلة الباحث، العدد 10، 2012)، ص 101.

<sup>5</sup> - أسماء حدانة، سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية وأثرها على الاقتصاد الوطني وطرق تقييمها، ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2006/2005)، ص 54.

وحسب ذات التقرير بلغ مجموع هذه الاستثمارات **827 مليار دولار** عام 1999، أي بزيادة قدرت بـ 25% مقارنة بسنة 1998<sup>1</sup>.

ويمكن إرجاع تلك الزيادات إلى:

1- زيادة حاجة بلدان العالم إلى التمويل الخارجي مقابل تناقص معدل الادخار العالمي إضافة إلى الانخفاض في مصادر التمويل الأخرى وخصوصاً باتجاه البلدان النامية حيث انخفض معدل الادخار العالمي إلى نحو 21,2% خلال الفترة 1986-1998 بعد أن كان 25,5% خلال الفترة 1974-1985، ومواصلة انخفاضه ووصوله إلى 19% عام 2002<sup>2</sup>؛

2- قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي، حيث تبنت معظم هذه البرامج تحرير التجارة والاستثمارات وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي<sup>3</sup>؛

3- الانحسار الواضح في حركة الإقراض الدولية بعد أزمة المديونية إذ انخفض حجم القروض المصرفية من 37% للفترة 1973-1985 إلى 12% في الفترة 1985-1994، كما انخفضت الأهمية النسبية لمساعدات التنمية الرسمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، إذ انخفضت كنسبة مئوية من صافي تدفقات الموارد المالية طويلة الأجل إلى البلدان النامية من 56,8% عام 1990 إلى 16,3% عام 1998<sup>4</sup>؛

4- اتساع نطاق العولمة والتوسع في الأنشطة للشركات دولية النشاط<sup>5</sup>؛

5- تنامي نشاط الاندماج والتملك وخاصة عمليات عبر الحدود؛

6- تزايد عدد الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها الجهة الناقلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومع بداية القرن 21 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نوعاً من التذبذب، ففي عام 2000 وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم إلى أعلى معدلاته وقد قدر بـ **1388 مليار دولار**، والاستثمار الأجنبي الصادر بـ **1186,8 مليار دولار**، ومنذ ذلك التاريخ والتدفقات تشهد تراجعاً، حيث

<sup>1</sup> - سليم قط، مرجع سابق، ص 136.

<sup>2</sup> - World Bank, World Development Indications, different issues, p 3.

<sup>3</sup> - منور أوسريير، عليان نذير، مرجع سابق، ص 105.

<sup>4</sup> - هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين نموذجاً، (بغداد: بيت الحكمة، 2002)، ص 196.

<sup>5</sup> - منور أوسريير، عليان نذير، مرجع سابق، ص 107.

انخفضت هذه التدفقات بشكل حاد عام 2001 ولم تتجاوز **817,6 مليار دولار** من الاستثمار الأجنبي الوارد و**721,5 مليار دولار** ثم انخفضت مرة أخرى عام 2003 إلى **560 مليار دولار**<sup>1</sup>. ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدم ملائمة قوانين الاستثمار القديمة في معظم الدول، وأيضاً ما جرى من أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أثرت على العديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة خاصة والبلدان الأخرى عامة، وأيضاً ظهور أزمة فقاعات شركات الأنترنت في أواخر القرن العشرين وطلع الألفية الثالثة.

أما عن سنة 2005 فقد شهد الاقتصاد العالمي نمواً سريعاً يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ بلغ هذا التدفق حوالي **916 مليار دولار** محققاً قفزة نوعية بنسبة 28,9% بالمقارنة مع سنة 2004 والذي بلغ مقدار التدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي **710 مليار دولار**، وهذا راجع إلى متانة النمو الاقتصادي، وزيادة حجم صفقات التملك والاندماج، بالإضافة إلى قدرة الشركات على الاختيار الدقيق والقدرة على تسديد القروض الضخمة، وتحسين بيئة الاستثمار والأعمال الدولية.

في كل من سنة 2006، 2007 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في الدول المتقدمة **857,5 مليار دولار**، **1924 مليار دولار** على التوالي لتحقيق بذلك أرقاماً قياسية.

### المرحلة السادسة: من 2008 إلى 2014

إن تطور الاقتصاد العالمي يعد من العوامل المؤثرة في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تباطؤ هذا النمو نتيجة للأزمة المالية العالمية بكل أسواق الدول المتقدمة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم، مما قلص الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وإن اقتصاديات الدول المتقدمة تهيمن على الحصة الأكبر من إجمالي هذه التدفقات سواء الواردة أو الصادرة عالمياً.

<sup>1</sup> - تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2004، التحول نحو الخدمات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، 2004)، ص ص 1-3.

الجدول رقم (03) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة في البلدان المتقدمة من

2014-2008

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمارات الأجنبية الصادرة من البلدان المتقدمة	1 359 549,9	819 604,9	963 209,7	1 156 137,0	872 861,3	833 629,6	822 826,3
الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى البلدان المتقدمة	787 760,8	652 306,2	673 199,0	827 350,7	678 729,9	696 853,5	498 761,7

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015

ومن ملاحظة الجدول نجد انه في سنة 2008، اختلف الأمر في اتجاهات تدفقات الاستثمار بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية العالمية انخفاضا واضحا، وقدّر هذا الانخفاض بـ 17% ليصل إلى 1,507 مليار دولار.

أما في عام 2009 فإن الأزمة المالية العالمية قادت إلى تحولات مهمة غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي، إذ كانت منطقة أمريكا الشمالية الأشد تأثرا بالأزمة حيث شهدت التدفقات الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهي أكبر بلد مضيف للاستثمار في العالم انخفاضا بنسبة 60% وكندا بنسبة 51% وكذلك اليابان فتقلصت تدفقات الاستثمارات إليه بنسبة 50% وأعضاء الاتحاد الأوروبي بنسبة 33%.

أما في سنة 2010 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم ارتفاعا معتدلا لتصل إلى 1,24 ترليون دولار، ولكنها ما تزال أدنى بنسبة 15% عند متوسطها قبل الأزمة، واستمر هذا الانتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول

### المطلب الثاني: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه

يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من المبادئ ويهدف للوصول إلى مجموعة من الأهداف سواء الدول المضيف له أو بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهذا ما سيتم عرضه في هذا المطلب.

#### أولاً: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من المبادئ التي يجب أن تتوفر في البلد لكي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

**I. مبدأ الشفافية والتناسق:** يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون

تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية.

**II. مبدأ سيولة حركة رأس المال:** وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والمواد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدئين:

**1. مبدأ حرية التحويل:** هذا المبدأ يضمن لرؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

**2. مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة:** على الدول الداخلة إلى سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

➤ وضع ميكانزمات لتحديد سوق العملة الصعبة؛

➤ تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات؛

➤ وضع سوق مالية مفتوحة لرأس المال الأجنبي.

**III. مبدأ الاستقرار:** يلعب دوراً هاماً في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي

وهذا لوجد عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل:

➤ أخطار نزاع الملكية واستيلاء التأمين؛

➤ أخطار الحروب؛

➤ أخطار تحويل رأس المال.

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تلجأ الكثير من الشركات إلى الاستثمار في الدول سعياً منهم إلى تحقيق أهداف محددة تأمل في تحقيقها، وتهدف كذلك الدول المضيفة لهذه الاستثمارات إلى تحقيق بعض الأهداف والمكاسب. ومن هنا سيتم التطرق إلى أهداف الشركات وأهداف الدول المضيفة.

1. أهداف الشركات الأجنبية من الاستثمار الأجنبي المباشر:

تهدف الشركات متعددة الجنسيات من وراء قيامها بالاستثمار في الدول الأجنبية إلى تحقيق العديد من الامتيازات والمنافع التي لا تتمكن من تحقيقها في بلدها الأم نذكر منها:

- البحث عن التمويع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، ذلك تعظيماً لأرباحه وتقليلاً لتكاليف الإنتاج<sup>1</sup>؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجاته وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها<sup>2</sup>؛
- الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية باهظة<sup>3</sup>؛
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيراً من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية لها؛
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحاً من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها<sup>4</sup>؛
- الاحتكار وهو هدف الشركات الأجنبية أو المستثمرين الأجانب؛
- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية، إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت المخاطر<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد الكريم كاكى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في التجارة الدولية (المركز الجامعي بغيرداية: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011)، ص 55.

<sup>2</sup> حسني علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011)، ص 184.

<sup>3</sup> عبد الكريم كاكى، مرجع سابق، ص 55.

<sup>4</sup> حسني علي خريوش وآخرون، مرجع سابق، ص 185.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 186.



## II. أهداف الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر:

تهدف الدول المستثمر فيها من وراء قبولها للاستثمارات على أراضيها إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجديدة في الدول الأجنبية؛
- الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين في المشروعات التي يتم إنشاؤها؛
- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات<sup>1</sup>؛
- تغيير البنية أو الهيكل الاقتصادي ونقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق الإنتاج المتطورة<sup>2</sup>؛
- تعمل الاستثمارات الأجنبية على ربط اقتصاديات الأقطار النامية باقتصاديات الأقطار المتقدمة.
- الانتعاش الاقتصادي: إن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يخلق مصردا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه

#### أولاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين الخصائص التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر هي الأشكال المختلفة التي يتخذها، والتي تتجسد ميدانيا على الساحة العالمية بشكل متفاوت، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم هذه الأشكال.

#### 1. الاستثمار المشترك

يعرف الاستثمار المشترك على أنه كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية<sup>4</sup>. كما يمكن تعريفه أيضا على أنه استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين ويمكن أن تأخذ المشاركة حصة في رأس المال أو الإدارة أو الخبرة ويمكن أن تمتد إلى براءات الاختراع<sup>5</sup>. كما يعرف "كولدي" على أنه أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة<sup>6</sup>، وعن طريق هذه المشاركة يمكن التقليل من المخاطر السياسية التي قد

<sup>1</sup> - منور أوسريير، عليان نذير، مرجع سابق، ص 99.

<sup>2</sup> - هيثم عجم، التمويل الدولي، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ص 30.

<sup>3</sup> - عبد الكريم كافي، مرجع سابق، ص 56.

<sup>4</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية - منظماتها، شركاتها، تداعياتها، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008)، ص 184.

<sup>5</sup> - عمر حامد، إدارة الأعمال الدولية، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1999)، ص 60.

<sup>6</sup> - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الثالثة، (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2005)، ص 19.

يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأمين ومصادرة، فضلا عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك<sup>1</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مجموعة من خصائص الاستثمار المشترك وهي:

- الاتفاق بين مستثمران (وطني، أجنبي) يكون طويل الأجل؛
- الغرض من هذا الاستثمار هو القيام بعملية إنتاجية داخل البلد المضيف؛
- المستثمر الوطني قد يكون شخصية ينتمي إلى القطاع العام أو الخاص؛
- المشاركة في المشروع لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط، إنما قد تكون من خلال تقديم الخبرة، العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

وتعتبر هذه المشروعات ملكية مشتركة بين المستثمر المحلي والشركات الأجنبية بنسب متفاوتة تتحد وفقا لاتفاق ورضا الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب حيث تقوم الكثير من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها وهي في العادة 49% من إجمالي رأس المال<sup>2</sup>.

وفي الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، حيث لوحظ ميدانيا الخطر الذي قد ينجم عن المستثمر الأجنبي عندما يمتلك أكبر قدر من رأس المال.

ومن بين المنظمات والمؤسسات والشركات التي تعمل وتشجع الاستثمارات المشتركة على المستويين العربي والدولي هي<sup>3</sup>:

منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OPEC)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (AEC)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، شركة الاستثمارات العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، والجدول رقم 04 يبين هذه المؤسسات وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها.

<sup>1</sup> - حسن علي خريوش، مرجع سابق، ص 188.

<sup>2</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 19.

<sup>3</sup> - علي عباس، إدارة الأعمال الدولية "المدخل العام"، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 147.

الجدول رقم (04): المنظمات والمؤسسات والشركات التي تعمل وتشجع الاستثمارات المشتركة على

### المستويين العربي والدولي

العدد	الاسم	النشاط
1	منظمة الدول العربية المصدرة للنفط	تقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للاستثمارات المشتركة
2	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	دراسات وتطوير أساليب تأسيس الاستثمارات المشتركة
3	الأمانة العامة لجامعة الدول العربية	تشجيع التكامل والتخطيط بين الدول العربية ومن ضمنها الاستثمارات المشتركة
4	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	إعداد وترويج الاستثمارات المشتركة على المستوى العربي والدولي
5	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	تجمع المعلومات والدراسات حول التمويل والضمانات
6	شركة الاستثمارات العربية	تدخل في استثمارات مشتركة عربية ودولية
7	الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية	تقديم الحوافز وتشجيع دخول الشركات العربية في استثمارات عربية مشتركة

المصدر: علي عباس، إدارة الأعمال الدولية "المدخل العام"، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 148.

### II. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

وهي أكثر الأنواع تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية، وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبياً مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها - إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك - أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استناداً إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الاستثمار<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، (دمشق: دار رسلان، 2007)، ص 52.

وحتى تقوم الشركات بهذا النوع من الاستثمار يجب عليها القيام بدراسة مفصلة لإمكانياتها في مواجهة تحديات الاستثمار المملوك بالكامل من خلال التأكد من الإمكانيات التالية<sup>1</sup>:

- قدرة الموارد البشرية العاملة في الشركة على إدارة الشركة بطريقة الملكية الكاملة؛
  - توافر الإمكانيات المالية اللازمة لتنفيذ المشروع؛
  - القدرة على تحمل المخاطر الناجمة عن هذا الخيار وفي مقدمتها المخاطر السياسية.
- وفي الجهة المقابلة فإننا نجد أن الدول المضيفة أو أغلبها يمتاز بالتردد اتجاه هذا النوع من الاستثمار بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.
- ولكن نتيجة لزيادة حدة المنافسة بين الدول النامية وحتى المتقدمة صناعيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدى بكثير من حكومات الدول النامية إلى الترخيص للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروعات الاستثمارية، كوسيلة لتحفيز تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب<sup>2</sup>.

### III. مشروعات أو عمليات التجميع

تتمثل عمليات التجميع في اتفاقية مبرمة ما بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، فالأجزاء كثيفة رأس المال يمكن إنتاجها في الدول المتقدمة أما الأجزاء كثيفة العمل فتنتج في البلدان النامية أو الأقل نموا حيث تتوفر اليد العاملة بكثرة وكلفتها منخفضة، وتستخدم عادة من قبل مصنعي السلع الإلكترونية الاستهلاكية<sup>3</sup>.

### IV. الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة

وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز تتراوح بين 20-50 عاما ويوجه هذا الشكل إلى مشاريع البنية الأساسية، مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق، ثم استغلالها لمدة متفق عليها على أن يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة؛ أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل، وهذا النوع مفيد للطرفين حيث أن الدولة تستفيد من التمويلات التي

<sup>1</sup> - زكريا مطلق الدوري، أحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية 'منظور سلوكي واستراتيجي"، (عمان: دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 153.

<sup>2</sup> - عيد السلام أبو فحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003)، ص 22.

<sup>3</sup> - علي عباس، مرجع سابق، ص 368.

تتوافر عليها الشركات متعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية الأساسية والتي تستفيد منها في المستقبل عند انتقال ملكيتها إليها، وفي الجانب الآخر يرى المستثمر الأجنبي أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية وتعود عليه بعائد اقتصادي خلال فترة الامتياز<sup>1</sup>.

### ٧. الاستثمار في المناطق الحرة

يمكن تعريف المنطقة الحرة أنها منطقة محددة ومسورة بحاجز في أرض الدولة المضيفة، تخصصها خارج المنطقة الجمركية لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية سواء كانت صناعية، تجارية أو خدمية، حيث يتم فيها وضع البضائع لغايات التخزين أو التصنيع، ويتم التعامل معها كما لو أنها أجنبية دون سداد الرسوم الجمركية ودون خضوعها إلى الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة وذلك مما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات والمبادلات والتي من شأنها جذب الاستثمارات<sup>2</sup>، إضافة إلى أن المستثمرين الأجانب في هذه المناطق لا يملكون الحق في تملكها وإنما فقط تؤول لهم من طرف الدولة المضيفة والتي توفر نظام رقابة محكم على كافة الأنشطة المقامة في هذه المناطق<sup>3</sup>.

### ثانياً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التمويل الخارجي يشترك مع مصادر التمويل الأخرى في ملاءة الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر خصائص أخرى تميزه عن غيره من التدفقات الرأسمالية.

ولمعرفة خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر يجب التمييز بينه وبين الاستثمار في المحافظة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (05).

<sup>1</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص 185-186.

<sup>2</sup> - محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، (عمان: دار الفكر، 2010)، ص ص 19-20.

<sup>3</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"، (القاهرة: الدار الجامعية، 2006)، ص ص

315-314.

الجدول رقم (05): مقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
استثمار طويل الأجل	استثمار قصير الأجل مقارنة بالأول
يهدف إلى الحصول على إنتاج	يهدف إلى تحقيق المضاربة
ينطوي على اكتساب حق الرقابة	لا ينطوي على حق اكتساب الرقابة
اكتساب كلي أو جزئي للمؤسسة	شراء أسهم وسندات
مسؤولية على الخسائر والأرباح والمخاطر	لا يتحمل المخاطر والخسائر الخاصة بالمؤسسة
له الحق في إدارة المؤسسة	ليس له الحق في الإدارة
يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال	يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال

المصدر: سمير يحيوي، العولمة وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، (2005/2004)، ص 58.

ومن خلال المقارنة والتعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر نستنتج خصائصه وهي:

- الاستثمار المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة الأم في الخارج، هذه الروابط أو علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركة الأم بأنشطة الشركة المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة<sup>1</sup>؛
- الاستثمار الأجنبي له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة رأس المال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج؛
- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والخدمات؛
- إن القائم بالاستثمار الأجنبي مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار بما فيها الخسائر، وذلك نظرا للصلاحيات المخولة له<sup>2</sup>؛

<sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 21.

<sup>2</sup> - سليم قط، مرجع سابق، ص 125.

- إن الاستثمار الأجنبي بطبيعته ليس مجرد عملات أجنبية تساهم في سد الفجوة الادخارية أو فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال للقروض مثلا، بل هو في حقيقته آلات ومعدات على أرقى الأساليب الفنية وأحدث التطورات التكنولوجية؛
- الاستثمار الأجنبي هو بالضرورة الاستغلال الأمثل لما يستخدمه من موارد حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول النامية إلا بناء على دراسات عميقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع<sup>1</sup>.

#### المطلب الرابع: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تلخص العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية الأكثر شيوعا في ثلاث مجموعات من العوامل وهي:  
- عوامل اقتصادية، عوامل سياسية، عوامل قانونية وتنظيمية.

#### أولا: العوامل الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة وللأجنبي خاصة، لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري، وتتمثل في:

- **حجم السوق المحلية ونموها:** يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أي الطلب الجاري، أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من (GDP) وعدد سكان مرتفع تعد محفزا لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة<sup>2</sup>.

- **استقرار ووضوح السياسة الاقتصادية:** تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتأمين... والشفافية في المعاملات المالية.

فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة (الخصوصية) يكون عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>.

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** يعد معدل نمو (PIB) من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دران، مدخل السياسات الاقتصادية الكلية، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2000)، ص 211.

<sup>2</sup> - غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 102.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

في اقتصاد البلد المضيف، والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو (PIB) وحجم التدفقات الواردة<sup>1</sup>.

➤ **معدل التضخم:** إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر محفزاً للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج، فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى، حيث يعد التضخم مقياس لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ويؤدي إلى زيادة تكلفة استخدام رأس المال في الدول المضيفة والتأثير السلبي على ربحية الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي معدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمار<sup>2</sup>.

➤ **توفر اليد العاملة:** تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية، ونظراً للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول، وعليه الدولة التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنياً ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها<sup>3</sup>.

➤ **سعر الصرف:** يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملاً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية<sup>4</sup>.

➤ **توفر البنية التحتية الملائمة:** تنظر الشركات إلى مدى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد والمتمثلة في شبكات النقل (البري، البحري والجوي)، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة (نفط، كهرباء، غاز) كميزة جاذبة للاستثمار، فالدول التي تتوفر بها بنية أساسية مناسبة تعتبر جاذبة للاستثمار<sup>5</sup>.

➤ **توفر المناطق الحرة:** يستفيد المستثمر الأجنبي من المناطق الحرة من خلال الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة، وعليه فوفرة المناطق الحرة يعتبر عاملاً محفزاً للاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> - عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2000)، ص 51.

<sup>2</sup> - سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، (القاهرة: اتحاد المصارف العربية، 1992)، ص 66.

<sup>3</sup> - عمار زودة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2008/2007)، ص 124.

<sup>4</sup> - غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 102.

<sup>5</sup> - علي عباس، مرجع سابق، ص 176.



### ثانيا: العوامل السياسية

- يتأرجح الاستقرار السياسي بين ترتيبه في المقام الأول أو الثاني كعامل جذب للاستثمارات. حيث ترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي، وتأخذ الأشكال التالية<sup>1</sup>:
- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة للمشروعات الأجنبي كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة بدون تعويض؛
  - التأميم، تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة؛
  - فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج؛
  - الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية.
- مصادر الخطر السياسي هي: الإيديولوجيا السياسية، الصراع الديني، عدم الاستقرار الاجتماعي، التأميم، الصراعات المسلحة، الانقلابات العسكرية، الحقد والعداء للأجانب فكما قلت المخاطر السياسية كان ذلك عاملا محفزا للاستثمار الأجنبية.

### ثالثا: العوامل القانونية والتنظيمية

- تعد قدرة الدولة على بناء قاعدة قانونية مساندة للتشريعات الدولية محفزا للاستثمارات الأجنبية. وتكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.
- يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي، وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة وذلك لعدة عوامل نذكر منها<sup>2</sup>:
- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية؛
  - مدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجتها لتشغيلها؛
  - حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية؛
  - القدرة الفنية والمالية واللوجستية لتصدير تلك المنتجات؛
  - الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي عادة ما تحدد السياسات الاقتصادية.

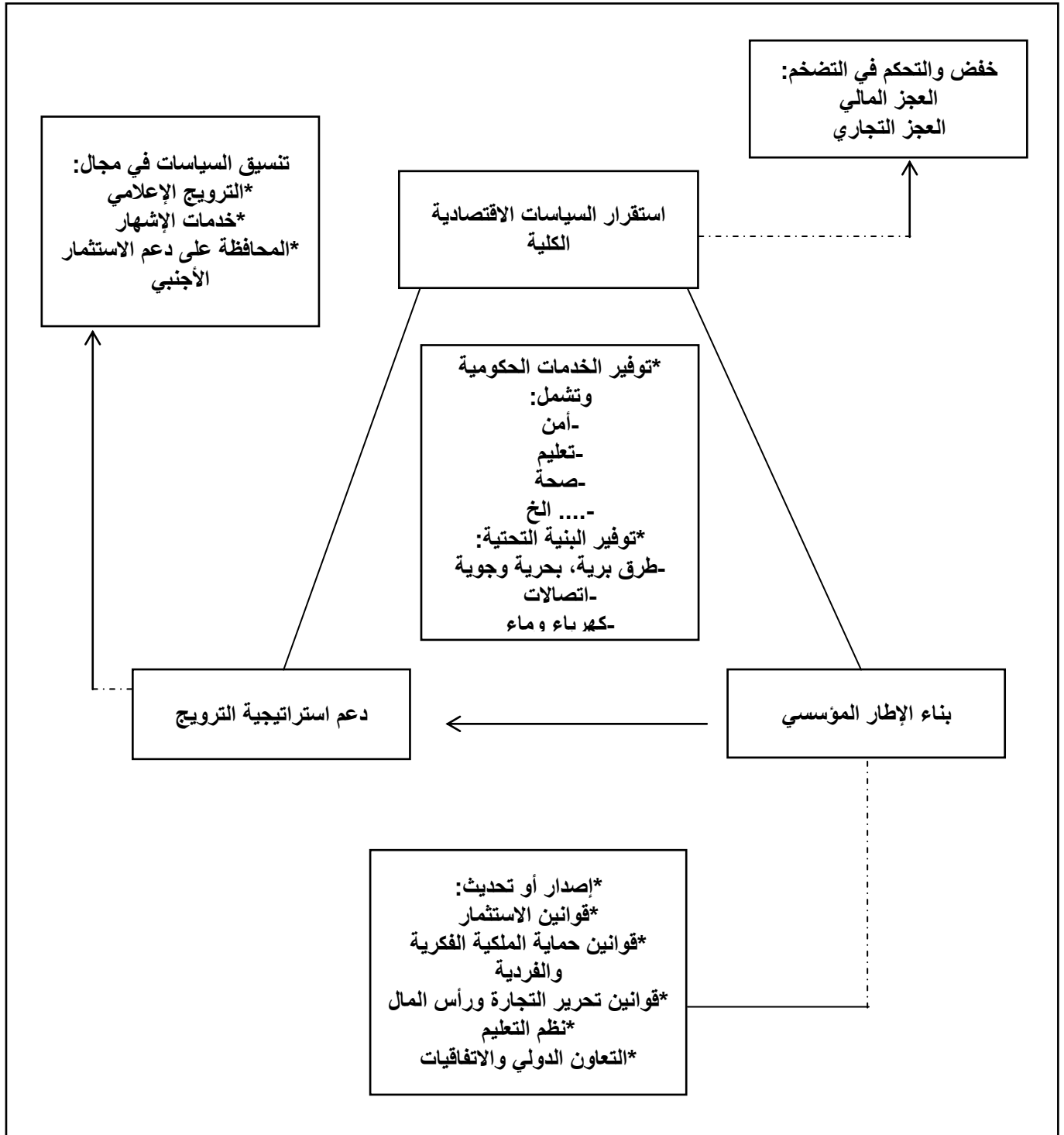
<sup>1</sup> - شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2001)، ص 114.

<sup>2</sup> - غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 103.

- ولكي يكون الإطار التشريعي محفزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من وجود مقومات أهمها<sup>1</sup>:
- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية المستثمر؛
  - وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية؛
  - وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية؛
  - أن يكون النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم نقشي البيروقراطية، سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق ومفصل وفي الوقت المناسب.
- بعد ذكر أهم العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر وهي العوامل الاقتصادية، السياسية والقانونية، لابد من ذكر بعض الحوافز الأخرى التي تقوم بجذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكنها ليست بنفس أهمية ومكانة العوامل السابقة الذكر، نذكر منها:
- الحوافز الضريبية والمالية، قانون حماية الملكية الفكرية، أجهزة الاستثمار الأجنبي، تعزيز الاتفاقيات والتعاون الاقتصادي الإقليمي، الترويج الإلكتروني...
- ويمكن تلخيص أهم المكونات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الشكل التالي:

<sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 37.

الشكل رقم (01): المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: الإسكوا: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا، (نيويورك: الأمم

المتحدة، 2004، ص 29

بعد التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض مجموعة من التعاريف وعرض أهم مبادئ وخصائص هذه الاستثمارات، وأهم المراحل التاريخية التي مر بها إلى يومنا هذا وما هي أهم أشكاله على مستوى العالم وأيضا أهم العوامل المحفزة لجذبه في الدول -النامية والمتقدمة- لا بد من معرفة أهم النظريات المفسرة لقيامه وهذا ما سيتم عرضه في المبحث الثاني

### المبحث الثاني: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الظواهر الاقتصادية الأخرى، حضي بقسم كبير من المناقشات في المؤتمرات العالمية حول جدواه الاقتصادية التي أثارت جدلا واسعا بين كبار علماء الاقتصاد والمال، واختلف الاقتصاديون حول دوافع المستثمر الأجنبي للقيام بهذه الاستثمارات، فحاولت العديد من النظريات تفسير الاستثمارات الأجنبية وكل نظرية كانت لها رؤيتها الخاصة ومبادئها، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم النظريات المفسرة له وأيضا أهم الانتقادات المتعلقة بكل نظرية.

### المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق

أعدت هذه النظرية على يد الاقتصادي الكندي "Hymer" في 1960، وتقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها<sup>1</sup>، وأن توافر مزايا احتكارية أو بعض القدرات وجوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة مع الشركة الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية<sup>2</sup>.

وبمعنى آخر فإن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على مناقشتها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا، سيمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات بالاستثمار<sup>3</sup>.

وفي هذا الشأن يرى "هود وينج" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام دخول أي مستثمر للسوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة وأيضا عناصر الإنتاج

<sup>1</sup> - Josette Peyrard, *Gestion Financière internationale*, (4<sup>ème</sup> édition, Paris, 1999), p 190.

<sup>2</sup> - عيد الحميد عيد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"، مرجع سابق، ص 39.

<sup>3</sup> - عيد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001)، ص 393.

المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق<sup>1</sup>.

ويتفق كل من باري وكيفر مع هود وينج في هذا الصدد، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيراتها الوطنية في الدول المضيفة، وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة مثل (تباين المنتجات أو حداثة المنتج) تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

ومن بين أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي<sup>2</sup>:

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها مقارنة مع الإنتاج المحلي؛
  - توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛
  - قدرات تتيح لها تحقيق حجوم كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعراً بالمقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بكلفة وسعر أعلى؛
  - اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
  - التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطوراً؛
  - الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية؛
  - الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة.
- ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004)، ص 181.

## ❖ الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق:

فيما يخص الانتقادات يرى "روبوك سيموندس" ما يلي<sup>1</sup>:

- افتراض هذه النظرية معرفة الشركات متعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العلمي غير ممكن؛
- افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات هي الاستثمارات المملوكة بالكامل للشركات متعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، إذ يمكن للشركات الأجنبية استغلال المزايا الاحتكارية من خلال الأشكال الأخرى للاستثمار.

وفي الأخير يمكن القول أن تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات في ظل نظرية عدم كمال السوق مرتبط بمدى مرونة الإجراءات التي تضعها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي وخاصة الإجراءات المتعلقة بالعمليات الإنتاجية والتجارية.

## المطلب الثاني: نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل والانتقادات التي وجهت لنظرية عدم كمال السوق، فمن ناحية، إن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتواءم وأهداف الشركة متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية.

ومن ناحية أخرى، إن نجاح الشركات الأجنبية في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار<sup>2</sup>.

ويقصد بالحماية" الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديدة في مجالات الانتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة ممكنة"<sup>3</sup>.

وبصفة عامة فإن هذه النظرية تقوم على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلًا بالبحوث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة. ولكي تحقق الشركة هذا الهدف، فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة الام، أو بين الشركة الأم والفروع في الدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة.

<sup>1</sup> - عيد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص 397.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 398.

<sup>3</sup> - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص 182.

وفي هذا الصدد يرى "هود وينج" ضرورة احتفاظ الشركة الأجنبية بأحد الأصول (المعرفة، الاختراعات،...) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة وهذا من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة.

#### ❖ الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية:

يمكن اختصار الانتقادات الموجهة لهذه النظرية في نقطتين أساسيتين<sup>1</sup>:

- إن الواقع يثبت ان هناك ضوابط لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي تمارسه هذه الشركات على مستوى العالم تتضمنها موثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية فبالنتالي لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط؛
- كما أن النظرية تركز بصورة مباشرة على دوافع هذه الشركات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا، وبذلك فهي تعطي اهتمام أقل إلى الاجراءات، الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة، والممارسات الفعلية الحالية والمتوقعة للشركات.

#### المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج

أعدت هذه النظرية على يد الاقتصادي الأمريكي " فيرون" علم 1966، وأساس هذه النظرية هو التفسير الديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، واستعراض مبررات التجارة الدولية ودوافع الشركات العابرة للقارات وراء الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، ومن جهة أخرى كيفية انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة خارج حدود الدولة الام، وبالتالي انتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>.

لقد افترض "فيرون" أن الميزة النسبية التي تتمتع بها احدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن ان تنتقل من دولة لأخرى بمضي الزمن، وذلك نظرا لأن هذه المنتجات تمر بدورة حياة<sup>3</sup> والتي تنقسم إلى المراحل التالية:

#### أولاً: تقديم المنتج

وتعرف أيضا بمرحلة المنتج الجديد وهي مرحلة ابتكار المنتج وتتم دائما في الدول المتقدمة<sup>4</sup>، والسلع الجديدة تأتي كاستجابة لحاجة السوق، إذ أن المخترع يلبي اختراعه حاجات سوق بلده اولا، وفي هذه

<sup>1</sup> - عيد السلام أبو قحف، المرجع نفسه، ص ص. 399-400.

<sup>2</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 28.

<sup>3</sup> - Steven husted, **International Economy**, (London :harper collins, 1995), P132.

<sup>4</sup> - أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ط2، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2001)، ص 84.

المرحلة تكون تكلفة إنتاج السلعة عالية حيث تكون الشركة المقدمة للسلعة قد أنفقت الكثير على البحث والتطوير، فالسلع الجديدة تظهر اول مرة في اسواق الدول الغنية، وكلما كانت الدولة غنية كلما زاد انتاجها لسلع جديدة، حيث تستخدم في انتج سلعها عمالة ماهرة مكثفة. وتستهدف هذه السلع طبقة الزبائن والمستهلكين ذوي الدخل المرتفعة والاذواق العالية، كما يتم تصدير المنتج إلى دولة متقدمة اخرى وذات ظروف متشابهة، وذلك لتلبية الطلب الاجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع<sup>1</sup>.

### ثانياً: النمو والتصدير

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة، ويقبل الناس على شراءها في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدأة بالأسواق المجاورة ما امكنا ذلك للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، ومع بداية تواجد السلعة في الاسواق، يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية، فهنا تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الانتاج وتواصل تحسين السلعة، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة، فتشتري الشركة آلات حديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الانتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية نحو المستهلكين على جودة السلعة وفوائدها<sup>2</sup>.

### ثالثاً: النضج والاستثمار

عندما تبدأ الدول التي كانت تستورد المنتج خاصة الغنية منها بإنتاجه، تجد الشركة المنتجة وعها في الأسواق التي تصدر إليها بات مهددا إما بظهور منجيين محتملين جدد<sup>3</sup>، أو قيام الدول المستوردة بفرض رسوم جمركية أو قيود غير جمركية على واردات تلك السلعة، هنا يكون السوق قد اتسع في البلد المستورد أين الإنفاق على البحوث والتطوير أقل، وتكنولوجيا الإنتاج تصبح نمطية ولا تحتاج إلى عمالة ماهرة ويصبح الانتاج عن طريق خطوط الانتاج هو النمط السائد، مما يدعو الشركات المنتجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي في الدول النامية الأقل تكلفة، فتصبح هذه الدول بمثابة قاعدة تصدير إلى الدولة الأم

<sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص29.

<sup>2</sup> - علي عباس، مرجع سابق، ص152.

<sup>3</sup> - أحمد عبد الرحمن أحمد، مرجع سابق، ص86.



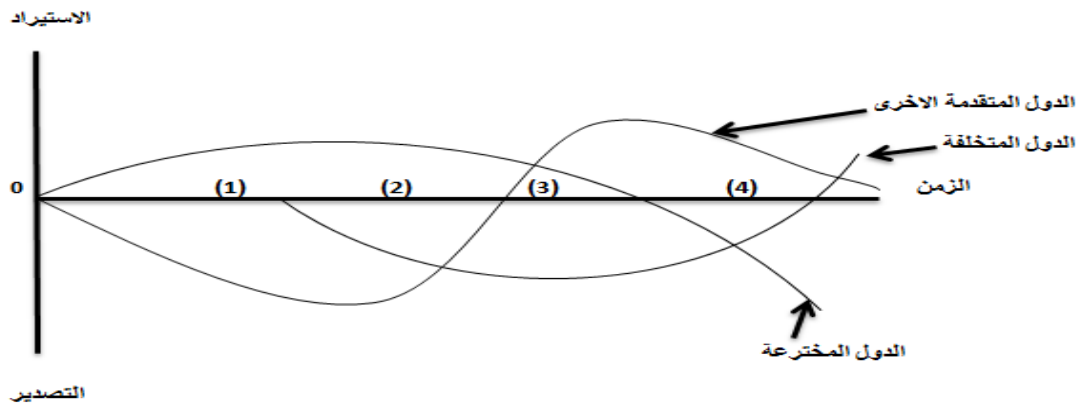
وإلى الدول المتقدمة الأخرى، حتى تتمكن الشركة الأصلية من حماية أرباحها والمحافظة على نصيبها السوقي الكبير<sup>1</sup>.

#### رابعاً: الانحدار والتدهور

في هذه المرحلة تفقد الشركة الام تحكمها في السلعة، ويظهر منتجون آخرون في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، حيث أن السلعة ارت مألوفة ووسائل إنتاجها أضحت معروفة ونمطية ويصبح عامل التكلفة مهما جدا في الانتاج، حيث يبدأ المستهلكون يبحثون عن سلع جديدة مماثلة وتبدأ الشركة على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها، وتقوم بإجراءات دفاعية كإجراء بعض التغييرات على شكل السلعة واحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها بهدف البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه بالاستراتيجية الهجومية<sup>2</sup>.

ويمكن توضيح دورة حياة المنتج من خلال الشكل التالي:

#### الشكل رقم (02): دورة حياة المنتج



المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 401.

<sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 29.

<sup>2</sup> - علي عباس، مرجع سابق، ص 153.

### ❖ الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج:

تتمثل هذه الانتقادات فيما يلي<sup>1</sup>:

- صعوبة تطبيق مراحل دورة حياة المنتج على جميع المنتجات وهذا غما لصعوبة تقليد ابتكار المنتج من طرف الدول الاخرى - غير الدول صاحبة المنتج- أو غذا كان المنتج من المنتجات الفاخرة مثل: سيارات الرولز رويس، الساعات السويسرية..... إلخ
- إن نظرية دورة حياة المنتج لم تفسر قيام الشركات متعددة الجنسيات باختيار الاستثمار المباشر عند عقود التراخيص في الدول المضيفة، حيث اكتفت النظرية بتفسير السلوك الاحتكاري التي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، وهذا باستغلال الفروق التي تتمتع بها من حيث التكاليف الانتاج أو استغلال الامتيازات الممنوحة لها من طرف الدول المضيفة.

### المطلب الرابع: نظرية الموقع ونظرية الموقع المعدلة

يضم هذا المطلب كلا من نظرية الموقع و نظرية الموقع المعدلة و اهم الانتقادات الموجه لها

#### أولاً: نظرية الموقع

ترتكز هذه النظرية على اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية... إلخ، الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات، أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة. أو كما يرى "باري" أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها<sup>2</sup>.

وبالتالي إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار الاجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الانتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - فاروق سحنون، قياس اثر بعث المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر- ، رسالة ماجستير في علوم التسيير (جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2009)، ص38.

<sup>2</sup> - عيد السلام ابو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الاولى، مرجع سابق، ص403.

<sup>3</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص ص 31.32.

- 1- **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة؛
- 2- **العوامل التسويقية:** مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان؛
- 3- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توفر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة، والتسهيلات الانتاجية الأخرى... إلخ<sup>1</sup>؛
- 4- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار<sup>2</sup>؛
- 5- **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد؛
- 6- **الحوافز والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب؛**
- 7- **عوامل أخرى:** مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الاموال للخارج<sup>3</sup>.

### ثانيا: نظرية الموقع المعدلة

هذه النظرية هي امتداد وتطوير لنظرية الموقع بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، يرجع تطوير هذه النظرية إلى "رويوك وسيموندس" حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل وهي<sup>4</sup>:

- 1- **العوامل الشرطية:** وتشمل خصائص المنتج مثل نوعه ومتطلبات انتاجه، بالإضافة إلى الخصائص المميزة للدول المضيفة مثل نمط توزيع الدخل، مدى التقدم الحضاري، وأيضا العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى وتأثيرها على الاتفاقيات التي تساعد على حرية انتقال رؤوس الاموال والمعلومات والمنتجات والأفراد.

<sup>1</sup> - عيد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الاولى، مرجع سابق، ص403.

<sup>2</sup> - منور أوسريير، عليان نذير، مرجع سابق، ص113.

<sup>3</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص184.

<sup>4</sup> - صورية زرقين، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2008/2007)، ص13.

2- العوامل الدافعة: وتشمل الخصائص المميزة للشركة وأيضاً مركز الشركة التنافسي.

3- العوامل الحاكمة: وتشمل الخصائص المميزة للدولة المضيفة، والخصائص المميزة للدولة المصدرة وأيضاً العوامل الدولية.

ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع اسهامات "روبوك وسيمونديس" في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): العوامل الشرطية والعوامل الدافعة والحاكمة للاستثمارات الاجنبية

العوامل الشرطية	الامثلة
1- خصائص المنتج (السلعة)	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الانتاج (الفنية، المالية، البشرية)، خصائص العملية الانتاجية.
2- علاقات الدول المضيفة مع الدول الاخرى	تضم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الاخرى، الاتفاقات الاقتصادية، السياسية.
3- الخصائص المميزة لدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، مدى توافر الموارد البشرية، والطبيعية، خصائص البيئة الاقتصادية... الخ.
العوامل الدافعة	الأمثلة
1- الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية، حجم الشركة
2- المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية... إلخ.
العوامل الحاكمة	الأمثلة
1- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الغدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار، الحوافز الخاصة بالاستثمارات الاجنبية... إلخ.
2- الخصائص المميزة للدولة الام	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الانتاج.
3- العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم، المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الاولى، مرجع سابق،

ص ص 405-406.

من خلال ملاحظة الجدول السابق نلاحظ تميز هذه النظرية عن باقي النظريات، حيث تم الإشارة في هذه النظرية إلى العوامل الدافعة للشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة والتي ترجع إلى الدولة الأم من خلال الضمانات والحوافز التي تقدمها الدول الأم لهذه الشركات، وهذا نتيجة للعوامل البيئية التي تعاني منها: حدة المنافسة في الأسواق المحلية، ارتفاع تكاليف العمالة... إلخ.

#### ❖ الانتقادات الموجهة لنظرية الموقع المعدلة:

تعتبر هذه النظرية ملخص للنظريات السابقة وهذا من خلال كثرة العوامل التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمارات الأجنبية، حيث أن كثرة هذه العوامل في هذه النظرية قد تصعب للشركات متعددة الجنسيات عملية اتخاذ القرار فين يخصص القيام بالاستثمار أو ممارسة نشاطاتها الانتاجية والتسويقية في الدول المضيفة<sup>1</sup>.

#### المطلب الخامس: النظرية الانتقائية

تعد النظرية الانتقائية لـ "دنننج" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تجمع وترتبط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بنموذج الملكية (الموقع) الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية. لقد افترض "دنننج" أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في استثمار أجنبي وتتمثل هذه الشروط في<sup>2</sup>:

- 1- مزايا الملكية: أو المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج مقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف، وتتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولاً غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الانتاج للاقتصاديات الحجم الكبير.
- 2- مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: يمكن للشركة المستثمرة ان تستغل مزايا الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وبحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية عن طريق البيع أو التأجير.

<sup>1</sup> - عيد السلام أية فحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 71.

<sup>2</sup> - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 33.

وتقوم الشركة المستثمرة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التغلب على عدم تيقن المشتري، التعويض على غياب الأسواق المستقبلية، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية، التحكم في منافذ البيع...إلخ.

3- **مزايا الموقع:** أو المزايا المكانية للدولة المضيفة والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الام مثل اتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكاليف العمالة...إلخ.

#### ❖ الانتقادات الموجهة للنظرية الانتقائية:

تعتبر النظرية الانتقائية من اكثر النظريات المعرفة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لاعتمادها على عوامل متعددة وليس على عوامل فردية أو مظهر واحد من مظاهر الاستثمار الاجنبي، ومن بين النقد الموجه للنظرية انها تعرضت لهذه العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير والتأثر بينهما، كما انها تركز على المسائل الكلية وهي قليلة الفاعلية في عملية صنع القرار حيث لا يستفاد منها في كل من الدولة الام والدولة المضيفة، وأيضا يعاب على هذه النظرية غياب السوق الخارجي.

بعد أن تم التعرف على اهم النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر والتي يمكن جمعها في خمس نظريات اساسية وهي: نظرية عدم كمال السوق، نظرية الحماية، نظرية دورة حياة المنتج، نظرية الموقع وأخيرا النظرية الانتقائية، والتعرف على اهم مبادئ وانتقادات كل نظرية، لابد من معرفة ما هي أهم دوافع هذا النوع من الاستثمار، وماهي مميزاته وعيوبه وهذا ما سيتم التعرض له في المبحث الموالي.

#### المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافعه، مميزاته وعيوبه

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الخصائص والأشكال، وبالتالي له أيضا مجموعة من الدوافع التي تتحكم في المستثمر الأجنبي وتجعله يختار بين بلد وآخر، حسب نوعية دوافعه وأيضا حسب المعوقات التي تضعها بعض الدول.

وبالرغم من الإيجابيات الكثيرة للاستثمار الاجنبي المباشر إلا ان بعض الدول تخشى ما قد تتسبب فيه هذه الاستثمارات من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية.

لهذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى اهم دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأيضا اهم معوقاتها، وماهي مزاياها وعيوبها بالنسبة للمستثمر الاجنبي والدول المضيفة.

**المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر**

يعتبر الريح من أبرز الدوافع وراء الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن هذا لا يمنع وجود دوافع أخرى اقتصادية وغير اقتصادية نذكر منها:

**I. الدافع الاقتصادي:**

تسعى مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقامتها إلى تحقيق أعلى ربح مكن من خلال توجيهها نحو الدول وفي المجالات التي تحقق لها مثل هذه الأرباح، ولذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة نحو الدول التي لديها سوق أوسع وارتباطا بمستويات تطورها الأعلى، وبالشكل الذي يمكن هذه المشروعات من الحصول على أرباح أعلى من تلك التي تحصل عليها في الدول المصدرة لهذا الاستثمار<sup>1</sup>.

**II. الدافع السياسي والاجتماعي:**

إن الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه مثير للجدل بين الباحثين حول درجته وأهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك إجماعاً على أهميته بوصفه عنصراً أساسياً في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة<sup>2</sup>.

أما العوامل الاجتماعية فتعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره، وبهذا المفهوم المسير، قد تؤدي هذه العوامل دوراً إيجابياً في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال.

**III. الرغبة في النمو والتوسع:**

هناك دوافع أخرى تسعى إليها الشركات المتعددة الجنسيات بهدف تطوير الاستغلال التجاري والاستحواذ على أكبر حصص ممكنة من الأسواق، إضافة إلى التوسع والنمو والقضاء على المنافسين المتشابهين. هناك شركات لم تستطع أن تتنافس شركات أخرى في السوق نفسه والمنتج نفسه، اضطرت إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى خارج حدود بلدها الأصلي، فرغبة هذه الشركات في النمو والتوسع هو عامل

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، (إريد: عالم الكتب الحديث، 2009)، ص 93.

<sup>2</sup> - دريد محمود السمراي، مرجع سابق، ص 82.

ودافع يدفعها إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى، ونتيجة لذلك تنمو وتتوسع طويلاً وعرضياً، وهو هدف أساسي تسعى إليه هذه الشركات<sup>1</sup>.

#### .IV احتواء المعرفة الفنية والعلمية:

إن التقدم العلمي والتقني يساهم بصورة أو بأخرى في استقطاب الاستثمار الأجنبي، إذ أنه من غير المتصور الحصول على التقنية وإنتاجها دون مساهمة أو مشاركة من يملك أسرار التقنية، ولغرض الوصول إلى هذا الهدف تعتمد الدول النامية على وجه الخصوص على صيغة التعاون العلمي الذي يتجسد عموماً بعقود استثمار تنصب على البحث والتطوير ثم الإنتاج مع مؤسسات وشركات الدول المتقدمة، هذا الدافع يجعل الشركات تتموقع وتتركز في العديد من الأسواق الدولية ومن خلال التكنولوجيا الدقيقة التي تستعملها في الإنتاج المحنكة من طرفها، مما يدفع بالعديد من الدول إلى العمل على تخفيض تكاليف هذه السلع بجلبها عن طريق الشراكة مع هذه، أو بواسطة شرائها، أو تقديم تسهيلات وحوافز لهذه الشركات للمجيء والاستقرار في هذه البلدان، وبالتالي أصبحت المعرفة الفنية والعلمية دافع يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يتموقع ويتركز في الأسواق الخارجة عن بلده الأصلي<sup>2</sup>.

#### .V قيود التجارة الخارجية والقيود البيئية:

يتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشروعاته في الدول التي يتسع استخدامها للضرائب الجمركية، والإجراءات التقييدية والتي يتم اتباعها من أجل حماية إنتاجها ومشروعاتها الناشئة، وذلك من أجل التخلص من هذه الضرائب والإجراءات باختراقها عن طريق عملها داخل الاقتصاديات المحلية<sup>3</sup>. كم أن الإجراءات والمتطلبات التي تفرض على المشروعات في العديد من الدول التي تصدر الاستثمارات الأجنبية سواء تلك التي يراعى فيها جوانب تتصل بالمحافظة على البيئة، أو التي ينجم عنها استنزاف للموارد الطبيعية وغيرها، تدفع الشركات نحو التوجه إلى إقامة مشروعاتها في الدول التي لا تفرض مثل هذه الشروط<sup>4</sup>.

#### .VI السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة:

تهدف الدول المتقدمة من وراء تشجيع شركاتها الكبرى إلى الاستثمار في الدول الأخرى إلى اختراق أسواقها، بغية الهيمنة عليها وعلى أسواقها، والتحكم في قرارها السياسي وتوجيهه، بالإضافة إلى السعي

<sup>1</sup> - عيد الكريم كافي، مرجع سابق، ص 65.

<sup>2</sup> - دريد محمود السمراي، مرجع سابق، ص 78.

<sup>3</sup> - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 94.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 95.



للحصول على المواد الخام بأثمان رخيصة، لرفع صادراتها لها، لأن توسع سوقها يؤدي إلى توسيع شركاتها في أسواق هذه الدول، وبالتالي تعتبر السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة دافع من دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

#### VII. الاحتكار:

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل على الحد من المنافسة التي تلقاها من الجهات والمشروعات الأخرى بالعمل على التوجه نحو العمل داخل أسواق الدول التي تقام فيها هذه المشروعات وبذلك تتاح لها درجة سيطرة أكبر على أسواقها المحلية، وفي ظل ما يتوفر لها من حوافز تشجيعية ترتبط بذلك<sup>2</sup>.

#### VIII. رخص العمالة في الدول النامية:

هو دافع من دوافع تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، عوض الأجور الباهظة التي تتطلبها الأيدي العاملة في البلدان الأصلية لهذه الشركات.

#### IX. التواجد والتموقع بالقرب من المواد الأولية:

من خلال التموقع بالقرب من مصادر المواد الأولية يمكن للشركات تقليل تكاليف نقل هذه المواد لبلدانها.

#### X. استخدام الموارد المالية الفائضة:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في إيجاد منافذ ومجالات تتيح استخدام الأموال الفائضة، وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة تطورها، وارتفاع الدخل فيها، وارتفاع مدخراتها، والتي تفوق حاجتها لاستخدامها في إقامة مشروعات إنتاجية جديدة، أو في إقامة مشروعات البنية التحتية، ومرافق رأس المال الاجتماعي، بحكم توفر مثل هذه المشروعات لديها من ناحية، وبحكم انخفاض عائدها من ناحية أخرى نتيجة المنافسة المرتبطة بوجود مثل هذه المشروعات وبالذات الإنتاجية منها، وهو ما يدفع نحو استخدام الموارد المالية الفائضة عن حاجتها إلى الدول الأخرى للاستثمار فيها من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عيد الكريم كافي، مرجع سابق، ص 67.

<sup>2</sup> - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 94.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص ص 93، 94.

### المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف العناصر المعوقة للاستثمار طبقا للبحث الذي قامت به عينة من المستثمرين في الدول العربية إلى خمس مجموعات من حيث ترتيب أهميتها على اتخاذ القرار الاستثماري، ويمكن تعميم هذه المعوقات على جميع الدول النامية كما يلي<sup>1</sup>:

#### أولاً: المجموعة الأولى

وتشمل المعوقات التالية:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- البيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص؛
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار؛
- عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية؛
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج؛
- عدم توفر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

#### ثانياً: المجموعة الثانية

وتشمل المعوقات التالية:

- عدم توفر مناخ استثماري ملائم؛
- عدم توافر النقد الأجنبي؛
- صعوبة التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار؛
- صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول؛
- عدم توفر الأيدي العاملة المدربة؛
- عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمر؛
- صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار؛
- عدم توفر شريك محلي من القطر المضيف.

<sup>1</sup> - عبد القادر بابا، سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2004/2003)، ص ص 72-74.

### ثالثا: المجموعة الثالثة

وتحتوي على المعوقات التالية:

- عدم توفر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج؛
- عدم توفر الاستقرار الأمني؛
- ازدواجية الضرائب، وارتفاع معدلات الضرائب؛
- ارتفاع معدلات التضخم؛
- عدم توفر خرائط استثمارية؛
- تسلط السلطة الحكومية.

### رابعا: المجموعة الرابعة

وتشمل المعوقات التالية:

- غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف؛
- محدودية السوق المحلية، وعدم توافر فرص استثمارية؛
- احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية؛
- عدم توفر أنظمة مصرفية متطورة؛
- نقشي الرشاوي والعمولات؛
- غياب التكامل الاقتصادي؛
- القيود المفروضة على رأس المال.

### خامسا: المجموعة الخامسة

أما هذه المجموعة فتشمل:

- عدم توفر بنوك للعمليات؛
- عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار؛
- عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف للاستثمار؛
- عدم وجود سوق مالية متطور؛
- عدم ثبات السياسة الاستثمارية؛

- ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية؛
- عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية؛
- عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة.

### المطلب الثالث: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تسهم في تحقيق العديد من الإيجابيات والمزايا سواء للدول المضيفة أو للمستثمر الأجنبي نفسه وهذا ما سيتم التعرض له في هذا المطلب.

#### أولاً: بالنسبة للدول المضيفة

- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة مقدرة الدولة المستضيفة على الإنتاج بكميات كبيرة وتحسين نوعية السلع والخدمات وكذلك لها قدرة على توسيع نطاق ومنافذ التسويق الخارجية غير التقليدية لتصدير المنتجات المحلية وذلك لما تملكه من خبرات تراكمية ضخمة وعلاقات متشعبة على الصعيد الدولي<sup>1</sup>؛
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير فرص عمل أكبر، وهو الأمر الذي تتسع وتشتد إليه حاجة الدول النامية لتحقيقه فيها بدرجة كبيرة نتيجة لمحدودية النشاطات الاقتصادية التي تعجز عن استيعاب العمل الفائض لديها، وبالذات العمل غير الماهر غير المحدود، والإمام بذلك في معالجة حالة البطالة الظاهرية، والمقنعة الواسعة الانتشار فيها<sup>2</sup>؛
- تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي<sup>3</sup>، وتعد هذه الفائدة من أهم فوائد الاستثمارات الأجنبية بالنظر إلى النقص الذي تعانيه البلدان النامية في رؤوس الأموال وضعف الادخار فيها، حيث إذا تم توجيه هذه الاستثمارات يمكن أن تشكل إضافة مباشرة إلى التكوين الرأسمالي في تلك البلدان كما يلي:
- توفر استثمارات العملات الصعبة للدولة المضيفة مرتين، المرة الأولى عند قدومها إلى البلاد، والمرة الثانية عند بيعها لمنتجاتها في الأسواق الخارجية مما يحول اقتصاد الدولة إلى اقتصاد تصديري؛
- كذلك توفر الشركات متعددة الجنسيات الأموال عن طريق تدفقات المعونات الرسمية من الدولة الأم بالإضافة إلى قدرتها على تعبئة المدخرات المحلية من خلال تقديمها فرص استثمارية مغرية.

<sup>1</sup> صلاح الدين الحسين السيسي، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، الطبعة الأولى، (القاهرة: عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة، 2003)، ص 55.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 96.

<sup>3</sup> نزيه عيد المقصود ميروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الثانية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013)، ص ص 399، 406، 409.

- التخفيف من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، وهذا بتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة<sup>1</sup>؛
- تساعد الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، ونظرا لما تلعب التكنولوجيا من دور بارز في استراتيجية التنمية التي تضعها الدول المختلفة في وقتنا الحاضر، حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، المهارات والقدرات الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية<sup>2</sup>؛
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال المشروعات التي يتم فيها هذا الاستثمار، وبالذات الإنتاجية منها يمكن أن تساهم في تحقيق قيمة مضافة أكبر باستخدامه الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعاني من عدم أو ضعف درجة استخدامها، وبما يحقق قيمة مضافة أكبر لموارد الدولة النامية بزيادة كفاءة التخصيص في استخدامها، وبزيادة درجة استخدامها، إضافة إلى إمكانية تحقيق كفاءة أكبر عند استخدامها<sup>3</sup>؛
- المشاريع الإنتاجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في تحقيق إنتاج أكبر، ودخل أكبر، وهو الأمر الذي يساهم في تحقيق نمو أكبر فيها وبالتالي تحقيق مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى لمواطنيها.

### ثانيا: مزايا الاستثمار الأجنبي بالنسبة للمستثمر الأجنبي

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي عدة مزايا منها<sup>4</sup>:

- يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على قروض والحصول على المواد الخام اللازمة للشركة الأم؛
- يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود الجمركية المفروضة في الدول المضيفة، ويسهل عملية دخول الأسواق من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير؛
- تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة؛
- يخوله ممارسة حقه في إدارة المشروع الاستثماري ورقابته وتوجيهه بما يكفل تحقيق مصلحته، الأمر الذي يخلق لديه شعورا بالاطمئنان؛

<sup>1</sup> - أحمد صفوت أحمد، دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص، رسالة دكتوراه في القانون، (جامعة عين شمس: كلية الحقوق، 2000/1999)، ص 145.

<sup>2</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص ص 444، 448.

<sup>3</sup> - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 96.

<sup>4</sup> - سمير يحيوي، العولمة وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2005/2004)، ص 78.

- عودة رؤوس الأموال على المدى المتوسط أو الطويل على شكل عوائد وأرباح؛
  - تخفيض حدة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأصلي.
- رغم الإيجابيات التي يحققها الاستثمار الأجنبي لكل من الدول المضيفة والمستثمر الأجنبي نفسه فإنه لا يخلو من العيوب أو الآثار السلبية وهذا ما سيتم التعرض له في المطلب التالي.

#### المطلب الرابع: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يولد سلبيات عديدة تصاحبه وترافقه وتنتج عنه سواء للدول المضيفة أو بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

#### أولاً: بالنسبة للدول المضيفة

- إن الاستثمار الأجنبي ومن خلال مشروعاته لم يساهم بدرجة ملموسة في توفير فرص عمل أكبر يمكن أن تساهم في الحد من البطالة الواسعة الانتشار في الدول النامية التي يتم فيها هذا الاستثمار، لأن هذه المشروعات تستخدم في الغالب أساليب ووسائل إنتاج مكثفة لرأس المال، أو تعتمد في الغالب على يد عاملة عالية المستوى هذا الذي لا يتوفر في الدول النامية<sup>1</sup>؛
- من الناحية التاريخية ارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر باستغلال شعوب الدول النامية ومواردها واستنزاف ثرواتها الطبيعية<sup>2</sup>؛
- إعادة رأس المال والأرباح إلى البلد المصدر لرأس المال تؤدي إلى خروج النقد الأجنبي بكميات كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل في ميزان مدفوعات البلد النامي المضيف؛
- الإعفاءات الضريبية المهمة تؤدي على المدى الطويل إلى تضيق نطاق الوعاء الضريبي في البلد النامي مما يعرض ميزان المدفوعات وتوازن الميزانية الوطنية للخطر<sup>3</sup>؛
- إن التكنولوجيا التي تم نقلها هي مستهلكة وقديمة وتجاوزها الزمن في الدول المتقدمة والدليل على ذلك المظاهرات الدولية التي تحدث عندما تعقد الدول السبع أو مجموعة الثماني مؤتمراتها لدراسة مشاكل العالم الاقتصادية؛

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 99.

<sup>2</sup> - أنور بدر منيف العنزي، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (8) لسنة 2001"، رسالة ماجستير في القانون الخاص، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الحقوق، 2012/2011)، ص 22.

<sup>3</sup> - أنور بدر منيف، مرجع سابق، ص 23.

- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي لا تساهم بدرجة ملموسة ومهمة في توفير المعرفة والدراية والخبرة الفنية والصناعية في الدول النامية المضيفة لها، كما أن هذه المشروعات لا توفر الفرص الكافية لتطوير قدرات إدارية وتنظيمية ومهارات وخبرات محلية نظرا لاعتماده على ما يتوفر لديه أو من خلال استيراد الخبرات من الخارج<sup>1</sup>؛
- تشجيع اقتصاد السلعة الواحدة خاصة إذا تم توجيه المستثمر الأجنبي إلى مشروعات معينة ومحددة مثل النفط والغاز والمناجم أو إنتاج سلعة واحدة في القطاع الزراعي<sup>2</sup>؛
- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في منافسة المشروعات المحلية في الحصول على المستلزمات ورؤوس الأموال المحلية نتيجة للقدرة التنافسية التي تعمل لصالح هذه المشروعات على حساب المستثمر المحلي والمشروعات المحلية<sup>3</sup>؛
- بالإضافة إلى دعم بعض الأنظمة القائمة لفترة أطول في الحكم خاصة إذا كانت لها سياسات تخدم أهدافها وتوجيهاتها بالإضافة إلى قدرتها على الضغوط السياسية والاقتصادية باعتبار هذه الاستثمارات أدوات ضغط سياسية على الدول المضيفة<sup>4</sup>؛
- الموقف الحيادي وغير الإيجابي الذي تتخذه بعض الاستثمارات الأجنبية اتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيفة وعدم اكتراثها بالبعد البيئي بل الإضرار به كثيرا من الأحيان<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 100.

<sup>2</sup> - سليم قط، مرجع سابق، ص 158.

<sup>3</sup> - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 101.

<sup>4</sup> - ضياء مجيد الموسوي، الحدائة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص 105.

<sup>5</sup> - صلاح الدين الحسين السبسي، مرجع سابق، ص 55.

ثانياً: بالنسبة للمستثمر الأجنبي

- من العيوب التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة ما يلي<sup>1</sup>:
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى اقضاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة غير التجارية؛
  - عندما يتمثل الطرف الوطني في الحكومة، يمكن أن تضع شروطاً صارمة على التصدير والتوظيف وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي؛
  - التأميم وما ينجر عنه من خسائر للمستثمر الأجنبي خاصة في حالة غياب شروط اتفاقيات مسبقة في هذا الشأن؛
  - انخفاض سعر الصرف لعملة البلد المستثمر فيه وما ينجر عنه من خسائر مالية في حالة تحويل العملة المحلية -البلد المضيف- إلى عملة الدولة الأم؛
  - تجميد أموال المستثمر وهذا له علاقة بمدى استقرار قوانين وسياسة الدولة المضيفة.

<sup>1</sup> - سليم قط، مرجع سابق، ص ص 158، 159.



## خلاصة الفصل الأول:

بعد دراسة وتحليل أهم العناصر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال هذا الفصل، نجد ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية مهمة تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة الى اخرى على المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، مما يجعله مقصدا للعديد من الدول

فبالرغم من اختلاف اشكال الاستثمار الأجنبي وتنوع عوامل جذبته من دولة الى اخرى إلا ان الدول المضيفة ادركت أنه عامل اساسي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي والبدل الاساسي عن المديونية الخارجية التي تثقل كاهلها، أما بالنسبة للدول المصدرة للاستثمارات فهي تدرك انه عامل ديناميكي لانتشارها وتوسعها وبالتالي تحقيق اهدافها.

ونظرا لأهميته حظي الاستثمار الاجنبي المباشر باهتمام الكثير من المدارس والمفكرين الاقتصاديين؛ فقد اختلفت دوافع القيام بهذا النوع من الاستثمارات باختلاف اراء و افكار الاقتصاديين المفسرين لهذه الظاهرة، وهذه النظريات وان اختلفت في بعض الجوانب الى أنها تعتبر مكملة لبعضها البعض، وكل نظرية فسرت جزء أو اجزاء من جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما انهم اتفقوا على اهمية و الدور الفعال لهذه الاستثمارات في احداث التنمية الاقتصادية.

ومما لاشك فيه أن كل التفسيرات تؤكد نتيجة واحدة مفادها أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية وأخرى إيجابية سواء تعلق الأمر بالدول القائمة به أو الدول المضيفة له، إلا أن السياسات الاقتصادية الصحيحة المتبعة في هذه الأقطار هي التي تحدد مدى الاستفادة منه في تنمية اقتصاديتها المحلية.

## الفصل الثاني:

مقاربة نظرية للنمو

الاقتصادي وعلاقته

بالاستثمار الأجنبي المباشر

## تمهيد

يعتبر تحقيق معدلات نمو جيدة من الاهداف التي تطمح لها كل الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، ومع تطور و انتشار الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم ارتبط تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بتحقيق النمو الاقتصادي، وكانت علاقة النمو بالاستثمار الأجنبي علاقة جدلية بين السبب و المسبب من ناحية المفهوم والبحث عن الغاية و الوسيلة من حيث الهدف،فخاضت العديد من الدراسات الاقتصادية في فحو هذه العلاقة، فمنهم من اعتبر أن النمو الاقتصادي متغير خارجي باعتبار أن توافر معدل نمو مرتفع يساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على حين تناولت دراسات أخرى معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلي بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع، هذا ما يدفعنا الى دراسة هذه العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر ابتداء من النظرية الكلاسيكية وصولا الى نماذج النمو الداخلي مروراً بأهم النماذج و النظريات التي فسرت هذا الموضوع، وايضا التطرق الى التفسير الحديث للعلاقة بين النمو و الاستثمار الاجنبي المباشر، لذا قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث أساسية و هي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: أهم نظريات و نماذج النمو و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر .
- المبحث الثالث: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي

### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

يبقى النمو الاقتصادي الهدف الاقتصادي الأساسي لمختلف الدول، وعلى رأس أهداف السياسات الاقتصادية باعتباره يمثل خلاصة الجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة من طرف حكومات الدول المختلفة. في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على مفهوم النمو الاقتصادي ومختلف عناصره.

**المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه.**

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وكان العديد من الاقتصاديين أولهم "روبرت مالتوس" سنة 1798 في كتابه "مبدأ الأمة"، وتبعه بعد ذلك العديد من الاقتصاديين والباحثين، لذلك تعددت وتنوعت تعاريفه، ومن خلال هذا المطلب سيتم عرض بعض هذه التعاريف وأهم أنواع النمو الاقتصادي.

#### أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي.

❖ يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي<sup>1</sup>، أي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل الوطني} - \text{معدل النمو السكاني}$$

كما يمكن أن نستنتج من هذا التعريف أن زيادة متوسط دخل الفرد يجب أن تكون حقيقية، وليست نقدية، أي استبعاد أثر التضخم، إذ يمكننا القول أن<sup>2</sup>:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي} - \text{معدل التضخم}$$

❖ ويعرف أيضاً بأنه: "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دول ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حالة انخفاضها"<sup>3</sup>.

❖ كما يمكن تعريفه بأنه: "الزيادة لمحقة على المدى الطويل لإنتاج البلد"<sup>4</sup>.

❖ وأيضاً: "النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة

تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص 73.  
<sup>2</sup> - العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1995-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012)، ص 41.  
<sup>3</sup> - عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، ط1، (عمان: دار وائل للنشر، 2006)، ص 268.  
<sup>4</sup> - جلال خشيب، النمو الاقتصادي - مفاهيم ونظريات - [www.alukah.net](http://www.alukah.net)

❖ وكذلك: "النمو الاقتصادي هو التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة"<sup>2</sup>.

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استنتاج تعريف للنمو الاقتصادي بأنه عبارة عن ظاهرة كمية، تتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، كما أنه يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

### ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي.

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاث أنواع من النمو<sup>3</sup>:

#### I. النمو الطبيعي:

وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث لكل منتج سوق فيها عرض وطلب.

#### II. النمو العابر أو غير المستقر:

وهو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا ع ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية.

#### III. النمو المخطط:

وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليتيه ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وواقعية الخطط المرسومة، وفعالية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عند بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

<sup>1</sup> - Eric Bousserelle, *Dynamique économique –croissance, crises,* ( Paris :cycles, Gualino , 2004) , p 30.

<sup>2</sup> - صدر الدين صوابلي، النمو والتجارة الدولية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2006/2005)، ص 25.

<sup>3</sup> - محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2009/2008)، ص 8.

**المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وتكاليفه.**

ان للنمو الاقتصادي مجموعة من الخصائص المحددة و المرتبطة اساس بالمجتمعات و الدول المتقدمة، كما ان الوصول الى نسبة النمو المرغوبة و الاستعمال المفرط لوسائل الانتاج يجر معه مجموعة من التكاليف. وبالتالي ماهي الخصائص المرتبطة بالنمو؟ وفيما تتمثل تكاليفه؟

**أولاً : خصائص النمو الاقتصادي المرتبطة ببيئته.**

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه "Kuznets" الخاص بالنمو الاقتصادي والذي مؤداه أنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر، فإن للنمو الاقتصادي ست خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي<sup>1</sup>:

**I. المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج.**

حيث أن البلدان المتقدمة حالياً وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2%، و 1% للنمو السكاني، أو 3% لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

**II. المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.**

حيث أعدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال، كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية تراوحت بين 50% و 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.

**III. المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي.**

تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكل الملائم لعملية النمو، ما نتج عن التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير شخصية ومنظمات متعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها.

<sup>1</sup> - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن الحسيني، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006)، ص ص 174-179 بتصرف.

**IV. المعدلات المرتفعة للتحوّل الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي.**

عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغييرات في الإيديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية، والتي يطلق عليها التحوّل الحضري أو الحداثة، حيث أوضح "Myrdal" أنها تمس الجوانب التالية:

**1- الرشاد:** حيث لا بد أن يؤدي التحوّل الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بوجود عقلية جامدة، فالمجتمع الحديث الذي يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط إلى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك، وإنما أيضا إلى تفكير حديث.

**2- التخطيط الاقتصادي:** حيث لا بد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم، والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد.

**3- التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:** حيث لا بد أن تتحقق عدالة توزيعية بين الطبقات الاجتماعية وتقل الفوارق بين الثروة والدخل.

**4- تحسين المؤسسات والاتجاهات:** إذ من الضروري أن تتحسن كفاءة المؤسسات بزيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة ليتحقق الحراك الاجتماعي.

**V. الهيمنة الدولية.**

عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة وهي أغلبها بلدان نامية- مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.

**VI. الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي.**

حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم بما يعادل 80% من الناتج العالمي، وأن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينها عبر الزمن؛ وأصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة.

**ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي.**

بالرغم من أوليات زيادة معدل النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النامية، إلا أن الاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية أحدث أضراراً بالإنسان والبيئة، ويمكن النظر إلى تكاليف النمو على أنها التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل معدلات عالية للنمو. وهذه التضحيات هي<sup>1</sup>:

**1- تردي الطبيعة:** إن نتائج التصنيع الواسع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة

بصورة خاصة، أدى إلى حدوث أنواع عديدة من التلوث، سواء تلوث الجو أو تلوث المياه وتلوث المساحات الخضراء.

**2- نضوب الموارد الطبيعية:** إن النمو المتزايد يتطلب استخدام موارد طبيعية ضخمة، وهذا ما يؤدي

إلى نضوب العديد منها، كالبترول والغاز مثلاً وهذا على حساب الأجيال القادمة.

**3- التكاليف الإنسانية:** إن المبالغة في توسيع الإنجازات المالية في المجتمعات الغربية المتقدمة،

أدت إلى ظهور موجة انتقادات من قبل المعنيين بشؤون الحياة العامة، التي أخذت تتردى في المدن الكبرى، وأيضاً على نفسية الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية. فالتوسع الاقتصادي الكبير أدى إلى تهميش فئة من المجتمع بسبب عدم قدرتها على مسايرة هذا التوسع، ومنهم التجار الصغار والحرفيين بسبب محدودية مشاريعهم في ظل التقدم التقني الذي صاحب تزايد معدلات النمو الاقتصادي.

**المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي.**

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لا بد وأن تتوفر عدة مكونات أساسية وهي:

**1. تراكم رأس المال.**

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والنتائج المستقبلية، فالمصانع والآلات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها، وتستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية الاقتصادية والاجتماعية (رصف الطرق، توفير الكهرباء،... الخ) والتي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية.

<sup>1</sup> - علي العمري، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2006، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2008/2007)، ص 46.



وهناك طرق أخرى غير مباشرة للاستثمار في الموارد الاقتصادية لدولة ما، فعلى سبيل المثال: قيام الدولة بتركيب نظم للري الزراعي يمكن أن يؤدي إلى تحسين كفاءة الأرض الزراعية، وبالتالي ارتفاع إنتاجية الأرض<sup>1</sup>.

### II. السكان ونمو القوى العاملة.

يعتبر النمو السكاني والزيادة في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر من عدد العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، ومع ذلك فهناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل المهارات الإدارية والتنظيم<sup>2</sup>.

### III. كمية ونوعية الموارد الطبيعية.

يرتكز عادة إنتاج اقتصاد ما وكذلك نموه على كمية ونوعية ما يحوزه من موارد وخيرات طبيعية (درجة خصوبة الأرض، وفرة المعادن، المياه... الخ)، ويرى بعض الاقتصاديين بأنه لا قيمة لهذه الموارد الطبيعية، إلا إذا استطاع المورد البشري أن يستغلها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ففي هذه الحالة تفقد هذه الموارد صفة الطبيعية وتصبح وكأنها من صنع الإنسان. فقد يكون البلد غنيا بموارد طبيعية، لكن مستواه المادي أو نموه الاقتصادي سوف لن يتأثر إذا بقيت هذه الموارد من دون استغلال.

يقودنا هذا التحليل إلى القول بأنه على شروط الطلب والتكاليف أن تكون مشجعة، لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية (غير المستغلة) إلى حالة اقتصادية (مستغلة)، ويحتاج ذلك ما يلي<sup>3</sup>:

- أن يكون الطلب على السلعة التي يدخل المورد في إنتاجها كاف لتبرير استغلال هذا المورد؛
- أن يكون عرض رأس المال والمهارات الفنية متوفرا بالشكل الذي يضمن تحويل هذه الموارد إلى استعمالات ذات جدوى.

<sup>1</sup> - معاذ صغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2011، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2013/2012)، ص 58.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 58، 59.

<sup>3</sup> - عريقات حربي محمد موسى، مرجع سابق، ص 271، 272.

**IV. التقدم التكنولوجي.**

يعتبر الاقتصاديون التقدم التكنولوجي من أهم العناصر في عملية النمو الاقتصادي، ويعتبر استحداثاً لطرق جديدة لإنجاز المهام التقليدية مصل صنع الملابس، بناء الملابس،... الخ، وهناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي وهي التكنولوجيا المحايدة والتكنولوجيا الموفرة للعمل والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال.

أما التكنولوجيا المحايدة فهي تلك الابتكارات البسيطة التي تنشأ من تقسيم العمل ويمكن أن ينتج عنها إنتاج مرتفع واستهلاك أكثر للأفراد، أما بالنسبة للتكنولوجيا الموفرة للعمل فتتمثل في الحاسبات الشخصية وماكينات النسيج الآلي والجرارات وغيرها من الأنواع المختلفة للآلات، أما التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال فهو ظاهره أكثر ندرة، ويرجع ذلك إلى أن معظم البحوث العلمية والتكنولوجية تتم من قبل الدول المتقدمة، والتي تطلع إلى توفير عنصر العمل وليس عنصر رأس المال<sup>1</sup>.

**V. التجارة الدولية والتخصص في العمل.**

عندما يشار إلى التجارة الدولية الحرة بأنها محرك النمو الذي أسهم في تحقيق التنمية في العالم المتقدم اقتصادياً حالياً، وذلك خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد أدى التوسع الكبير في الأسواق التصديرية إلى تعزيز الطلب المحلي المتنامي وذلك ساعد في قيام صناعات ذات نطاق إنتاج كبير، كما أن الاستقرار النسبي في الهيكل السياسي، ومرونة المؤسسات الاجتماعية قد أدى إلى تيسير اقتراض الدول النامية من أسواق المال العالمية بمعدلات فائدة منخفضة جداً. وفي الوقت الراهن وضع كثير من الدول الأقل تقدماً غير جيد وباستثناء عدد قليل من الدول الناجحة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، فنجد أن الدول النامية غير البترولية تواجه صعوبات شديدة عند محاولتها تحقيق النمو الاقتصادي السريع استناداً إلى التجارة العالمية.

إضافة إلى ما تقدم فإن الدول المتقدمة يمكنها الاستفادة من قدراتها التكنولوجية وتطوير منتجات جديدة تحل محل الصادرات السلعية التقليدية للدول النامية، ناهيك عن قدرتها على الحصول على التمويل الدولي، وأخيراً حيثما استطاعت الدول النامية تحقيق النجاح في إنتاج بعض السلع بصورة تنافسية (منسوجات، ملابس،...) فإن الدول المتقدمة تلجأ إلى القيود الجمركية على السلع القادمة من الدول النامية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - معاذ صغير، مرجع سابق، ص 60.

<sup>2</sup> - ميشال توفدارو، مرجع سابق، ص ص 187، 188.

أما بالنسبة للتخصص في العمل فقد كان لكتاب آدم سميث "دراسة في الطبيعة ومسببات ثورة الأمم" 1776 تأثير كبير على الدارسين وواضعي السياسة الاقتصادية فحسب سميث فإن التخصص في العمل في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون فيه لأن ينتجوا كمية أكبر بنفس الجهد المبذول من جانبهم<sup>1</sup>.

## VI. العوامل البيئية.

يحتاج النمو الاقتصادي إلى ضرورة توفر مناخ مشجع على ذلك؛ ومن ذلك العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بمعنى وجود قطاع مصرفي يتلاءم ومتطلبات النمو الاقتصادي، وكذلك نظام ضريبي يشجع على الاستثمارات الجديدة، ونظام قانوني يعمل على إرساء قواعد التعامل التجاري، واستقرار سياسي وحكم يدعمان النمو الاقتصادي، ولعل هذا العامل هو ما يبرر تحقيق عديد من الدول معدلات نمو مرتفعة، بينما لم تتمكن من تحقيقها دول أخرى، قد تفوقت الدول الأولى من ناحية توفر الإمكانيات الطبيعية ووفرة المورد البشري الفعال<sup>2</sup>.

### المطلب الرابع: مقاييس النمو الاقتصادي.

إن النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبير عن الزيادة المضطردة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، أي ما هو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني؛ وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك، وبالتالي فإن هذه المقاييس تكون بسيطة وليست مركبة، وأهم هذه المقاييس:

#### 1. المعدلات النقدية للنمو:

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة.

ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه من أفضل وأسهل الأساليب التي تهدف إلى

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 68.

<sup>2</sup> - عريقات حربي محمد موسى، مرجع سابق، ص 274.

محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ونفرق فيها بين<sup>1</sup>:

➤ **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة، ومن أهم المعدلات المستخدمة: معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، معدل نمو الدخل الوطني.

➤ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي، وهذا ما استلزم تعديل البيانات استناداً إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

➤ **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** لا يمكن استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة أخرى عادة ما تكون الدولار الأمريكي، ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها، ويستخدم هذا الأسلوب غالباً في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية.

## II. المعدلات العينية للنمو:

وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية؛ إذ أنه نظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد الأسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية،... الخ<sup>2</sup>.

## III. مقارنة القوة الشرائية:

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياساً على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، 1999)، ص 118، 119.

<sup>2</sup> - محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 10.

<sup>3</sup> - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 120.

بعد التطرق لأهم الجوانب المتعلقة بالنمو الاقتصادي و عرفنا ان له مجموعة من المحددات من تراكم لرأس المال و السكان و ايضا تم التطرق الى كيفية قياس النمو الاقتصادي يجب الان معرفة أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي و كيف تربط وتفسر العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا ما سيتم التطرق له في المبحث التالي .

### المبحث الثاني: أهم نظريات ونماذج النمو وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

تعددت و اختلفت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي و العلاقة الضمنية بينه و بين الاستثمار الاجنبي المباشر لهذا سنهتم في هذا المبحث بالتعرف على الإطار النظري لهذه العلاقة بحيث سوف يتم فيما الاهتمام بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل النمو الاقتصادي من خلال استعراض الفكر الاقتصادي الذي تناول تلك العلاقة من خلال التعرض إلى الفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيكي والفكر الحديث و الدراسات التطبيقية الحديثة التي اهتمت بتوضيح العلاقة ،ولبيان مدى الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة.

### المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية.

يرتكز التحليل الكلاسيكي على أن الأرباح هي المصدر الأساسي لتكوين رأس المال الذي يعتبر الدافع الفعلي لعملية النمو، فزيادة الأرباح ترفع من حجم الادخار الذي بدوره يؤدي إلى الرفع من معدل تكوين رأس المال وبالتالي ارتفاع حجم الناتج الكلي، ويرى الكلاسيكيون أن استمرار المجتمع في تحقيق نمو مستمر و متزايد يرتبط بتفاعل قوتين أساسيتين هما: حجم السكان والتقدم الفني، فتجاوز معدل التقدم الفني معدل النمو السكاني يسمح بالاستمرار في النمو، كما يتجه إلى حالة الركود إذا حدث العكس<sup>1</sup>.

وتتلخص أهم أفكار الكلاسيك في النمو فيما يلي<sup>2</sup>:

➤ يبني الكلاسيك تحليلهم على أساسين:

1- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أدنى الظروف مع قيام الدولة بتصحيح مسارات

النمو وخاصة بالضغط على النمو السكاني؛

2- حرية التجارة بين الدول وما يتبعه من زيادة حجم السوق مما يساهم في نجاح تطبيق التخصص

وتقسيم العمل.

<sup>1</sup> جمال بلخياط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2015)، ص 88.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، (عمان: دار وائل للنشر، 2007)، ص ص 62، 63.

➤ إن النمو الاقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية والسكان ورأس المال والتقدم الفني وأن الأرض ثابتة وبقية العوامل متغيرة<sup>1</sup>؛

➤ يعتبر تراكم رأس المال هو المحرك الأساسي لعملية النمو بسبب مساهمته في تحقيق التقدم الفني؛

➤ نمو المجتمع ووصوله إلى مرحلة الركود يعود إلى سباق بين عاملين أساسيين هما:

النمو السكاني ومعدل التقدم الفني كما سبق الذكر، فالنمو السكاني وما ينتج عنه من ضغط على الرض المحدودة المساحة يؤدي إلى ظهور الغلة المتناقصة التي تواجه التقدم الفني الذي يعود إلى تراكم رأس المال فيرفع من إنتاجية عناصر الإنتاج ويؤخر سريان قانون تناقص الغلة. ومع هذا فإن ارتفاع معدل النمو السكاني بنسبة تفوق معدل نمو التقدم الفني يرفع نصيب كل من الربح والأجور في الناتج الكلي وبالتالي ينخفض نصيب الأرباح ومن ثم يقل الفائض الذي هو مصدر تكوين رأس المال ويتجه المجتمع في النهاية إلى مرحلة الركود.

اعتبر الكلاسيكيون بأن ارتفاع معدل النمو السكاني يؤدي إلى امتصاص الفائض وانتهاء الاقتصاد إلى مرحلة الركود. وقد أثبت الواقع خطأه حيث أن أسرع الاقتصاديات نموا حاليا هي الاقتصاديات ذات الكثافة السكانية الكبيرة كالصين والهند، وهو ما حول العنصر البشري من مثبت للنمو حسب الكلاسيك إلى محفز رئيسي له خاصة في ظل ارتفاع مستويات الإنتاجية المقرونة بتزايد التطور التكنولوجي، وعلى الرغم من اعترافهم بأهميته، إلا أنهم حصروا دوره فقط في تأخير أثر تناقص الغلة لفترة زمنية معينة ولم يتوقعوا دوره في زيادة إنتاجية القطاعين الصناعي والزراعي.

#### ❖ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

لم يوضح الكلاسيكيون أثر الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي بشكل مباشر في سد فجوة "الادخار - الاستثمار"، إلا أنهم أشاروا إلى أهمية رأس المال والتكنولوجيا في تحقيق النمو الاقتصادي من دون تحديد كيفية حدوث ذلك.

ولأن أغلب الدول النامية تعاني شحا في رؤوس المال وتفتقر إلى التكنولوجيا لهذه الاستثمارات الاستفادة منه في الرفع من معدلات النمو.

ولبيان العلاقة بين الاستثمارات والنمو يمكننا استخدام نموذج هارود-دومار.

<sup>1</sup> - فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1985)، ص ص 33-34

**المطلب الثاني: نموذج هارود-دومار للنمو.**

انشغل كل من هارود-دومار بدراسة معدلات النمو الاقتصادي، ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل المحلي، وتتعلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة كل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع (والتي تمثل جانب العرض)، والدخل (الذي يمثل جانب الطلب)، مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع.

وقد وضع كل منهما نموذجه في إطار مجموعة من الافتراضات يمكن جمعها في<sup>1</sup>:

- أن الاقتصاد مغلق، ولا توجد تجارة خارجية، مع غياب الدخل الكومي في النشاط الاقتصادي؛
  - افتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة عند مستوى توازن الدخل؛
  - ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار؛
  - ثبات كل من: المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة المصرفية، معامل رأس المال، ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية؛
  - أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، ولا يوجد إهلاك للسلع الرأسمالية، أي افتراض عمر لا نهائي لها؛
  - حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق في نفس العام.
- تم صياغة أفكار هارود-دومار في شكل نموذج يظهر أن<sup>2</sup>:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{معدل الادخار}}{\text{رأس المال/الناتج}}$$

ويعد مفهوم معامل رأس المال أو نسبة رأس المال/الناتج من المفاهيم الأساسية في نموذج هارود-دومار، ويعرف ذلك المفهوم بأنه حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل، أو حجم رأس المال اللازم بزيادة الناتج بوحدة واحدة، ويتكون النموذج الخاص بالنمو الاقتصادي على النحو التالي:

$$S = s Y \dots \dots \dots (1)$$

يعرف الادخار الإجمالي كدالة في الدخل<sup>3</sup>:

حيث أن: S: الادخار الإجمالي.

s: الميل المتوسط للادخار.

Y: الدخل الوطني.

<sup>1</sup> —Abd Elkader Sid Ahmed , **Croissance et Développement**, (OPU : Alger , 1981), pp 192-193.

<sup>2</sup> - رفيق نزارى، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي - دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2008/2007)، ص 78

<sup>3</sup> - . موشيار معروف، مرجع سابق، ص.ص. 381-382

$$I = \Delta K \dots \dots \dots (2)$$

الاستثمار يعرف بأنه التغير في رأس المال.  
حيث أن: I: الاستثمار الإجمالي  
K: رأس المال.

أي أن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل الوطني Y وفقا لمعامل رأس المال/الناتج وبالتالي:

$$V = \frac{K}{Y}$$

$$I = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \Rightarrow \Delta K = V \Delta Y \dots \dots \dots (3)$$

وبالتالي:

$$I = S \dots \dots \dots (4)$$

ولأن الادخار الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار الإجمالي I:

وأن:

$$I = \Delta K = V \Delta Y \dots \dots \dots (5)$$

وبالتالي يمكننا كتابة مطابقة الادخار يساوي الاستثمار على النحو التالي:

$$S = sY = V \Delta Y = \Delta K = I \dots \dots \dots (6)$$

أو ببساطة تكون:

$$SY = V \Delta Y \dots \dots \dots (7)$$

وبما أن معدل النمو g هو:  $\frac{\Delta Y}{Y}$   
فبالتالي:

$$g = \frac{S}{V} \dots \dots \dots (8)$$

<sup>1</sup> - ميشيل تودروا، مرجع سابق، ص 126.  
<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 127.



والعلاقة رقم (8) تبين لنا شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت والتي انطلق منها هارود-دومار والذي يظهر أن معدل النمو يساوي معدل الادخار مقسوما على نسبة رأس المال/الناتج أي أنه:

$$g = \frac{S}{V} = \frac{S}{K/Y}$$

$$K = I_d + I_f$$

ولدينا:

حيث:  $I_d$ : الاستثمار المحلي.

$I_f$ : الاستثمار الأجنبي.

رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي وبالتالي يصبح معدل النمو كالتالي<sup>1</sup>:

$$g = \frac{I_d + I_f}{K}$$

$$g = \frac{S}{K} + \frac{(I_f/Y)}{K}$$

$$S = \frac{I_d}{Y}$$

❖ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي عند هارود-دومار:

يتضح من الصورة المبسطة لنموذج هارود-دومار الدور الذي يلعبه رصيد رأس المال (المحلي والأجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، وأمام ضعف المدخرات المحلية بالدول النامية وعدم قدرة الاستثمارات المحلية لوحدها على تحقيق معدلات النمو المرجوة، يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل البدائل لسد هذه الفجوة، وفي

<sup>1</sup> - تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية، ( حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1984 )، ص 230

الحقيقة فإن الدول التي تعاني من انخفاض مدخراتها المحلية عليها الاختيار بين أربعة بدائل<sup>1</sup>:  
**البديل الأول:** يتمثل في التنازل عن معدل النمو المستهدف والرضا بالمعدل المنخفض الذي يتحقق عند الوضع التوازني للدخار والاستثمار المحليين، وهذا البديل غير منطقي باعتبار أن كل العالم تسعى لتحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة حتى تلبية حاجيات التنمية المحلية.

**البديل الثاني:** يتمثل في قيام حكومات هذه الدول باستخدام أدواتها المتاحة كرفع سعر الفائدة على الودائع من أجل زيادة مدخراتها المحلية، وهذا البديل يشكل عبئاً ثقيلاً على المستثمرين المحليين.

**البديل الثالث:** يتمثل في اللجوء إلى الاقتراض المحلي و/أو الخارجي، وبالنسبة لهذا البديل يشكل عبئاً على خزانة الدولة.

**البديل الرابع:** يقوم على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير مناخ استثماري ملائم، وهذا البديل هو الأكثر قبولا وواقعية بالنظر إلى المنافع التي يمكن أن تعود إلى البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر من نقل التكنولوجيا وجلب لرؤوس الأموال وتوفير فرص عمل وصولاً إلى الرفع من معدلات النمو فيها.

كما أشار هارود-دومار إلى "التغيير التقني الطبيعي"، من خلاله يتم اكتشاف طرق إنتاج جديدة ضمن دالة الإنتاج، وهذا ما يدل على دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وما يصاحبه من تكنولوجيا عالية وراقية تساهم في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج<sup>2</sup>.

ويرى فيرباغ (Firebaugh) في إطار نموذج هارود-دومار عام 1992 أن هناك تكامل ينشأ بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أشار إلى أن أي زيادة في التدفقات الخاصة بالاستثمارات الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وتؤدي إلى القضاء على ضعف المدخرات المحلية خاصة في الدول النامية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - جمال بلخياط، مرجع سابق، ص 91

<sup>2</sup> - رفيق نزار، مرجع سابق ص 60.

<sup>3</sup> - محمد قويدري، مرجع سابق، ص 42.

المطلب الثالث: نظرية النمو النيوكلاسيكية (نموذج سولو-سوان للنمو).

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول سولو على جائزة نوبل في الاقتصاد<sup>1</sup>، ويقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج "هارود-دومار" عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.

فقد كانت نظرية "هارود-دومار" متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، حيث أرجع "سولو" سببه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال، وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يؤدي إلى استخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينهما، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت (n)، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل  $K = sY$ ، واستبدال المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطياً<sup>2</sup>:

$$Y = F (K.L)$$

ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات<sup>3</sup>:

- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا؛
- دالة الإنتاج هي دالة "كوب-دوقلاص" "Coob-Douglas" ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج L.K<sup>4</sup>.

$$Y = F (K.L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \dots\dots\dots (1)$$

Y: الناتج المحلي الإجمالي.

K: رأس المال.

L: العمل.

α: تعبر عن نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن الزيادة في رأس المال.

<sup>1</sup> - سولو سوان (1924)، اقتصادي أمريكي متخصص في ميدان الشغل وسياسات النمو، متحصل على عدة جوائز من بينها جائزة نوبل للاقتصاد عام 1997.

<sup>2</sup> Xavier Ragot, *Théorie de la Croissance et Economie du long terme*, (Paris : ENSAE, 2006), sur : <http://www.infotheque.info/cache/9310/www.pse.ens.fr/ragot/polycroissance.pdf>

<sup>3</sup> - سيدي أحمد كيداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية - دراسة تحليلية وقياسية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012)، ص 43.

<sup>4</sup> - Ulrish Kohli, *Analyse macroéconomique*, (Bruxelles : De Boeck , 1999), p 418.

$$C = cY \Rightarrow S = (1-c)Y = sY \dots\dots\dots (2)$$

➤ الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز .

➤ نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو (n) فإن عرض

$$\frac{d \log L}{d t} = \frac{d L}{L} = \frac{\dot{L}}{L} = n \dots\dots\dots (3)$$

العمل ينمو كذلك بـ (n) وذلك لأن:

➤ فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور،

وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما؛

➤ التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.

يتكون نموذج "سولو" من نموذجين مختلفين وهما:

### 1- النموذج القاعدي:

من خلال الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي لـ "سولو" يتكون مما يلي<sup>1</sup>:

$$Y = \frac{Y}{L} = \varphi(K) = K^\alpha \dots\dots\dots (4)$$

➤ الإنتاج الفردي من الشكل:

حيث:  $K = (K)/L$

$$\dot{K} = \frac{dk}{dt} = I = \delta K \dots\dots\dots (5)$$

➤ تراكم رأس المال عبر الزمن من الشكل:

إن كل تغير نسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاكه بأقسط ثابتة (δ).

وحيث أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات) فإن:

$$I = S = Y \Rightarrow \dot{K} = s Y - \delta K \dots\dots\dots (6)$$

<sup>1</sup> - Michel Devoly, **Théories macroéconomique** -Fondement et controverses-, 2<sup>ème</sup> édition, (Paris : Armand Coline, 1998), p 204.

$$K = \frac{K}{L} \Rightarrow \log K - \log L$$

$$\frac{d \log K}{d \log L} = \frac{\dot{K}}{L} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{Y - \delta K}{K} = \frac{\dot{L}}{L} \dots\dots\dots (7)$$

➤ معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{d \log L}{d \log t} = n \Rightarrow \log L = \int n dt = n t + c_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt} + c_0, L_0 = e^{c_0}$$

$$\Rightarrow L_t = L_0 e^{nt}$$

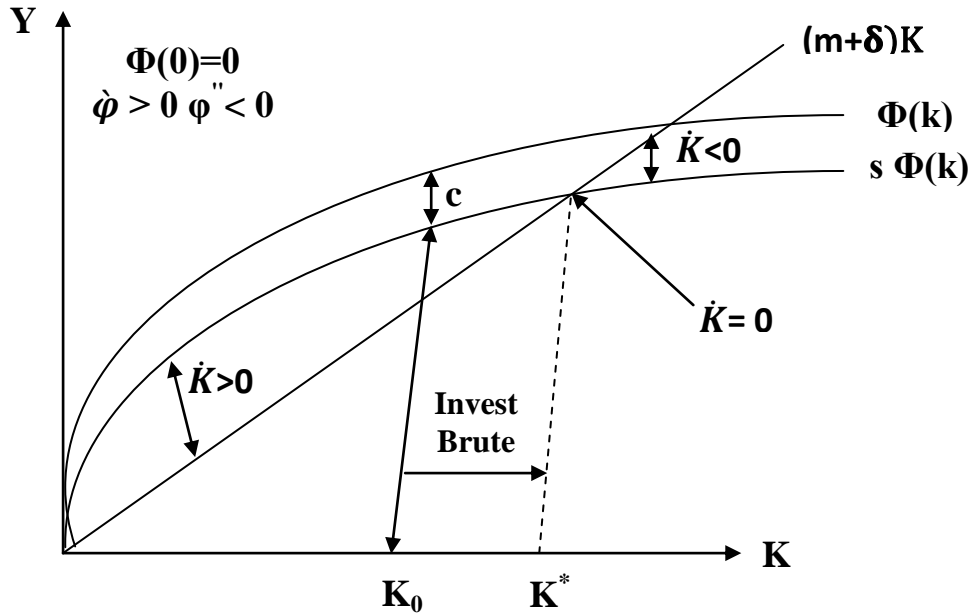
ومنه تصبح العلاقة (7) كما يلي:

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sY}{K} - \delta - n$$

$$\dot{K} = s \varphi (K) - (\delta + n) K \dots\dots\dots (8)$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي، وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقاً من الإنتاج والاستثمار والادخار [العلاقة (4)]، وهما العلاقتان الأساسيتان في هذا النموذج، وهو ما يظهره الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03): منحنى سولو



Source :Dominique G, Pierre Ralle « Les nouvelles théories de la croissance », édition la découverte, Paris, 1995, p 36.

استنادا إلى فرضية إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال فإن:

$$\dot{K} = S K^a - (\delta + n) K ; (\delta + n) > 0$$

توضح هذه العلاقة أن معدل تغير مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل هو عبارة عن الفرق بين حدين هما<sup>1</sup>:

➤ الحد الأول ( $S K^a$ ): وهو يمثل الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل.

➤ الحد الثاني  $((\delta + n) K)$ : وهو يمثل الاستثمار الواجب، أي قيمة الاستثمار الواجب استثمارها من

أجل الحفاظ على  $K$  حتى لا ينخفض أو إبقائه ثابتا وذلك لأن مخزون رأس المال يهتك بالمقدار

$(\delta)$ ، إذ يجب استثمار نفس المقدار حتى لا يتدنى رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمل

ينمو بمقدار  $(n)$ ، لذلك يتوجب أن ينمو مخزون رأس المال بنفس المقدار حتى لا ينخفض  $(K)$ .

إن نسبة التغير في  $K$  هي الفرق بين المنحنيين  $(S\phi(K)) ; ((\delta + n)K)$  وهي تعطي ثلاث حالات،

تقود إلى معرفة كيفية تأثير الصدمات على نمو رأس المال وعلى معدل النمو الاقتصادي ككل.

<sup>1</sup> - X. Rogot, op.cit , p p 16-18.

➤ ففي حالة تقاطع المنحنيين فإن الحالة التوازنية تصبح:

$$\frac{\dot{K}}{K} = 0 \Rightarrow \dot{K} = 0 ; K = K^*$$

➤ وفي حالة  $[\bar{K} > 0 \text{ أي } K_0 < K^*]$  فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد وبصاحبه في ذلك تقوية رأس المال.

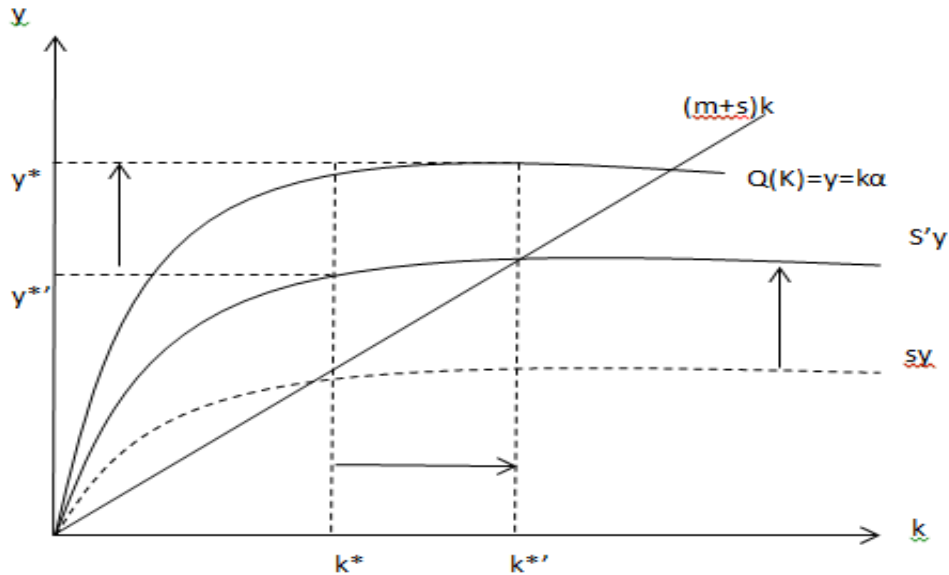
➤ أما في حالة  $[\bar{K} < 0 \text{ أي } K_0 > K^*]$  فإن رأس المال الفردي يتناقص، وهنا يتم توسيع رأس المال.

أولاً: أثر الصدمات على نمو رأس المال.

كثيراً ما يطرح التساؤل عن الأثر المحتمل على تطور رأس المال الفردي إذا حدثت صدمة ناتجة عن تغيير أحد العوامل الاقتصادية التالية:

أ- الزيادة في معدل الاستثمار: حيث أن قيام المستهلكين بزيادة معدل الادخار انطلاقاً من حالة التوازن  $[S \rightarrow \bar{S} > 0]$  يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في النمو الاقتصادي وذلك كما يلي:

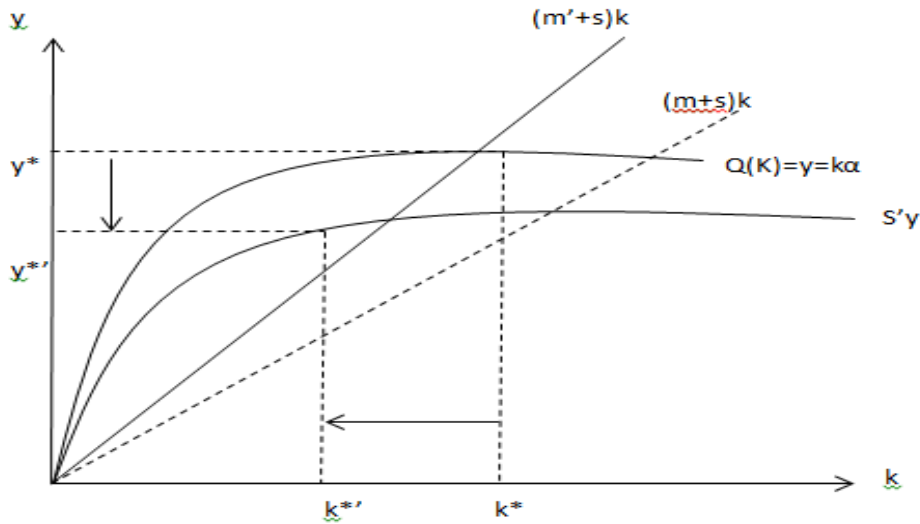
الشكل رقم (04): صدمة الاستثمار على كل من  $Y, K$



المصدر: سيدي أحمد كبداني ، مرجع سابق ، ص 47

ب- الزيادة النمو الديمغرافي: حيث الزيادة فيها تعني بالدرجة الأولى زيادة عرض العمل (L) مما يفرض ضغوطا على تراكم رأس المال، الأمر الذي يجعل النسبة K تتناقص، مما يعني حدوث صدمة سلبية على نمو الناتج والدخل، كما هو موضح فيما يلي:

الشكل رقم (05): صدمة النمو السكاني على كل من Y, K



المصدر: سيدي أحمد كبداني ، مرجع سابق ، ص 47

ثانيا: دراسة التوازن.

يتحدد التوازن في نموذج "سولو" القاعدي بالشروط التالي:

$$\dot{K} = s K^{\alpha} - (\delta + n)K = 0 \Rightarrow K^* = \left( \frac{s}{\delta + n} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

$$\dot{Y} = \varphi K^* = K^{\alpha} \Rightarrow Y^* = \left( \frac{s}{\delta + n} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

حيث أن الإنتاج الفردي هو:

إن فحسب "سولو" فإن من الأسباب التي تجعل بعض الدول غنية والأخرى فقيرة هو أن الدول التي لديها معدلات ادخار (استثمار) أكثر ارتفاعا فهي التي تتمتع بقابلية أن تصبح غنية، وأما الدول التي لديها معدلات نمو سكانية مرتفعة فهي مرشحة أن تكون بلدان فقيرة.



### ثالثاً: النمو الاقتصادي في النموذج القاعدي البسيط.

إن نموذج النمو البسيط يعتبر أن المتغيرات الفردية ثابتة أثناء التوازن، بينما المتغيرات المطلقة (Y.S.C.K.L) فهي تنمو بنفس معدل نمو السكان:

$$\left( \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{Y}}{Y} = 0 \implies \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = n \right)$$

مما ينتج عن ذلك في المدى البعيد حدوث اختلاف في الناتج المحلي الفردي بين الدول، بينما تبقى نسبة رأس المال إلى الناتج  $\left(\frac{K}{L}\right)$  ثابتة لأن (Y) و (K) ثابتان، مما يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون ثابتة هي الأخرى.

ومن هنا يمكن القول أن الاقتصاديات تستطيع أن تنمو في المدى القصير وليس الطويل، حيث كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية كلما تباطأ النمو وهذا بسبب أن  $(\alpha)$  أصغر من الواحد في المعادلة الأساسية رقم (4)، حيث عندما يتزايد (K) فإن معدل النمو يتناقص وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي (Y) يتناسب طردياً معه فإنه يتناقص هو الآخر<sup>1</sup>.

### 2- نموذج "سولو" مع الرقي التقني:

استناداً إلى النموذج القاعدي لـ "سولو" فإنه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ولجعله كذلك أدخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث هناك ثلاثة تأثيرات مختلفة له على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

➤ حسب "هارود-دومار" يكون التقدم حيادياً إذا كان يدعم إنتاجية العمل  $Y = F(K.AL)$

➤ حسب "سولو" يكون التقدم حيادياً إذا كان يدعم رأس المال  $Y = F(AK.L)$

➤ حسب "هيكس" فاعتبر أنه يمكن لدالة الإنتاج أن تتأثر بالتقدم التقني  $Y = AF(K.L)$

وبالنظر لهذه الاحتمالات الثلاث فإن تأثيرات التقدم التقني تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الناتج الإجمالي، وكون النظريات الاقتصادية تبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل، فإنه عادة ما يؤخذ التقدم التقني الذي

يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل، وعليه فإن دالة الإنتاج تكون من

الشكل:

$$Y = f(K.AL) = K^\alpha (AL)^{1-\alpha}$$

<sup>1</sup> - Ulrich Kohli, op cit, p 420.

حيث (A) يعبر عن التقدم التقني وهو خارجي المنشأ وبتزايد بمعدل ثابت  $g = \frac{\dot{A}}{A}$  وعليه إن كان:

➤ تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي وكان من الشكل:

$$\dot{K} = sY - \delta K \implies \frac{\dot{K}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta$$

➤ وكانت دالة الإنتاج الفردية من الشكل:

$$Y = \frac{Y}{L} = \frac{K^\alpha (AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^\alpha (AL)^{1-\alpha}}{L} = K^\alpha A^{1-\alpha}$$

➤ وبوضع  $(\tilde{K} = K/A)$ ، و  $(\tilde{Y} = Y/A)$  وهما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي، وبالتالي دالة الإنتاج الفردية تصبح:

$$\tilde{Y} = \frac{Y}{A} = \frac{k^\alpha A^{1-\alpha}}{A} = k^\alpha A^{-\alpha} = \frac{K^\alpha}{A^\alpha}$$

$$\tilde{Y} = \tilde{K}^\alpha \dots \dots \dots (9)$$

انطلاقاً من العلاقة (9) فإن الحالة التوازنية في المدى الطويل تعرف بمتغير جديد وهو نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني، ومنه:

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{A}}{A}$$

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = s \frac{Y}{K} - (\delta + n + g) \dots \dots \dots (10)$$

ولدينا:

$$\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{L}\right) \left(\frac{L}{K}\right) = Y \frac{1}{\frac{K}{L}} = Y \left(\frac{1}{K}\right) = \left(\frac{Y}{K}\right)$$

$$\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{A}\right) \left(\frac{A}{K}\right) = \tilde{Y} \frac{1}{\tilde{K}} = \frac{\tilde{Y}}{\tilde{K}} \dots\dots\dots (11)$$

و:

وبالتالي:

$$\frac{Y}{K} = \frac{Y}{K} = \frac{\tilde{Y}}{\tilde{K}}$$

وبتعويض  $\left(\frac{\dot{K}}{K}\right)$  في مكان  $\left(\frac{Y}{K}\right)$  في المعادلة (10) نجد:

$$\frac{\dot{K}}{K} = s \frac{\tilde{Y}}{\tilde{K}} - (\delta + n + g) \implies \frac{\dot{K}}{K} = s \tilde{K}^{\alpha-1} - (\delta + n + g)$$

ففي الحالة المستقرة عندما يكون  $\left(\frac{\dot{K}}{K} = 0\right)$  فإن العلاقة الأخيرة تصبح:

$$\frac{\dot{K}}{K} = 0 \implies s K^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

وعليه يمكن لإيجاد دالة رأس المال الفردي للتقدم التقني  $(\tilde{*})$  في المدى الطويل وهي تأخذ نفس شكل العلاقة (8) إذا كان معدل نمو التقدم التقني  $(g=0)$  حيث:

$$\tilde{K}^* = \left(\frac{s}{\delta+n+g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

أما دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني فهي:

$$\tilde{Y}^* = \left(\frac{s}{\delta+n+g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى وفقر البلدان عبر العالم، حيث البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكاني ضعيف، أو رقي تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سيدي أحمد كيداني، مرجع سابق، ص 49.

➤ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي عند سولو:

باعتبار أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في البلدان النامية نتيجة لندرته النسبية مقارنة بوفرة عنصر العمل، فإن هذا يشجع انتقال رؤوس الأموال من الدول المتقدمة (بلدان الفائض) إلى الدول النامية (بلدان العجز) سواء في شكل استثمار مباشر أو محفظي<sup>1</sup>. وقد قام "سولو" ببناء نموذج جديد أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو، أدرج فيه الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه عنصر إنتاجي أضيف إلى دالة الإنتاج والتي أخذت الشكل التالي<sup>2</sup>:

$$Y = A (K.L.F.Z)$$

**Y:** تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي كتعبير عن النمو الاقتصادي.

**A:** تشير إلى كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا أو التقدم التقني.

**K:** رأس المال المحلي.

**F:** تمثل الاستثمار الأجنبي الوارد.

**L:** تمثل العمل.

**Z:** تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج الإجمالي كالصادرات والواردات والمتغيرات الوهمية.

وقد أكد "سولو" على أهمية البرامج التكنولوجية ورأس المال البشري في تحفيز النمو واعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن النقص في هذين العنصرين، وفي الأجل الطويل وفي ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال، فإن التقدم التكنولوجي يعتبر القناة الأساسية التي يؤثر من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

وبالرغم من الانتشار الواسع لنظرية "سولو" وتحليلاتها التي استمرت إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص النمو في المدى الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الاقتصاديين يشككون في دقتها، وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي.

<sup>1</sup> - S. Zimer, A, **Economic and social development : Trends, problems and policies**, (London : Prentice Hall, 1997), p 66.

<sup>2</sup> - De Mello, L.R. « **Foreign direct investment in development contries and Groutli, a Selective Survey** », the journal of development studies, vol 34, n : 1 , (octobre 1997), p

## المطلب الرابع: نماذج النمو الداخلي.

جاءت نظرية النمو الداخلي كرد فعل عن عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني وعدم تمكن بعض الدول من تحقيق معدلات نمو مرتفعة رغم تزايد مستوى التكوين الرأسمالي بها<sup>1</sup>، وقدمت نظرية النمو الداخلي إطارا نظريا لتفسير أسباب ومصادر النمو الاقتصادي الذي يتميز بـ<sup>2</sup>:

➤ تنوع مصادر النمو لتشمل رأس المال غير العادي بشقيه (البشري، التكنولوجي) ورأس المال العام، واعتبار أن النمو يستمد قوته من الداخل ومن ثم يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي حتى في ظل ثبات حجم السكان ومخزون رأس المال؛

➤ ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بـصور عدة: كتزويد أطراف النشاط الاقتصادي بالبنية التحتية، تمويل برامج التعليم، تأمين الاستقرار السياسي؛

➤ إن إيرادات رأس المال ليست متناقصة بل متزايدة أو على الأقل ثابتة، وذلك نتيجة للوفورات الإيجابية المحققة، مما يفسر الواقع الذي يعمق التباعد بين الدول الفقيرة والغنية؛

➤ اعتماد النمو في الأجل الطويل على عوامل مؤسسية، بإعطاء دور أكبر للمؤسسات العامة والخاصة في تحقيق النمو من خلال تكثيف تبادل المعلومات الفنية بين أطراف النشاط الاقتصادي سواء العامة أو الخاصة منها.

ولا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير، لذلك سيتم التطرق إلى بعض نماذج النمو الداخلي دون الأخرى، وهي نموذج AK، نموذج "لوكاس" ونموذج "رومر"، لأن هذه النماذج تعتبر القاعدة الأساسية لنظريات النمو الداخلي.

## أولاً: نموذج AK.

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل عندما نحل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج.

<sup>1</sup> - وفاء عبد الباسط، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي - نظريات النمو الذاتي - دراسة تحليلية ونقدية، (القاهرة: دار النهضة العربية،

2000)، ص44

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

ويعطي النموذج بالعلاقة البسيطة التالية:

$$Y = A.K..... (1)$$

مع أن تراكم رأس المال يكون وفق العلاقة:

$$\dot{K} = SY - \delta.K..... (2)$$

ومع افتراض أن عدد السكان ثابت أي:

$$\dot{L} = n L = 0..... (3)$$

وقد أكد "روبيلو" على أن الاستثمار في رأس المال الموسع بإمكانه أن يؤدي إلى إحداث وفورات وتحسينات خارجية، التي من شأنها أن تزيد من المكاسب الخاصة وبكمية كافية لتعويض تناقص العوائد، وتزايد المردودية بزيادة رأس المال الموسع، ومن المعادلة  $Y=AK$  والعلاقة (2) يمكن كتابة ما يلي:

$$\frac{\dot{K}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta$$

$$\text{أو } \frac{\dot{K}}{K} = s A - \delta$$

$$\text{أو } \frac{\dot{Y}}{Y} = s A - \delta..... (4)$$

في نموذج "سولو" كان تراكم رأس المال خاضعا للمردودات المتناقصة، أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها. فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى  $\delta$  مع توقف تراكم رأس المال الفردي  $K$ .

أما في هذا النموذج فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون مساوية دائما لـ  $A$  حيث:

$$A = \frac{Y}{K} \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta ..... (5)$$

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = A s - \delta = g_y ..... (6)$$

ومن المعادلة (5)، (6) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، و  $g$  لاقتصاد ما، هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار - الادخار. ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - Gregory. N. Mankiw, **Macroéconomie**, 3<sup>ème</sup> édition, (Paris : de boeck, 2003), p 264.

ثانيا: نموذج "لوكاس".

قام الاقتصادي "لوكاس" بتقديم نموذج للنمو الداخلي يعتمد على تراكم رأس المال البشري، حيث اعتبر أن الأفراد يجب عليهم أن يحكموا بين أمرين اثنين:

➤ الأول هو العمل من أجل الإنتاج؛

➤ الثاني هو تخصيص وقتهم في عملية تراكم رأس المال البشري لتزداد إنتاجيتهم.

وقد انطلق "لوكاس" من فرضية أن لكل فرد دالة إنتاج، ثم يستنتج منها في الأخير دالة الإنتاج للاقتصاد ككل.

كما يجتمع "لوكاس" كثيرا في نمودجه مع بعض خصائص نموذج "سولو"، وذلك في حالة ما إذا استبدلنا (h) مكان (A)، حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج "لوكاس" نفس الدور الذي يلعبه التقدم التقني في نموذج "سولو"، الاختلاف يكمن فقط في طريقة التفسير فـ "لوكاس" قدم تفسيراً لنمو رأس المال البشري في نمودجه وذلك عكس "سولو" الذي اعتبره ثابتاً، فتفسيره في نموذج "لوكاس" هو أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين (1-U) من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم. الإنتاج الصافي للعامل يعطى بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$Y = A.K^{\beta} (u.h)^{1-\beta} .h_{\alpha}^t \dots\dots (1)$$

U ∈ [0,1]: يمثل جزء من الوقت المتاح المخصص للإنتاج.

1-U: يمثل الوقت المتاح والمبدول المخصص من طرف الفرد في عملية تراكم رأس المال.

h<sub>α</sub><sup>t</sup>: يمثل الآثار الخارجية للتعليم.

K: يمثل المستوى المتوسط لرأس المال البشري لكل فرد داخل الاقتصاد.

ويرى "لوكاس" أنه كلما كان متوسط رأس المال البشري كبير سيؤدي ذلك إلى تحسن الإنتاجية لكل فرد،

$$\dot{h} = \delta (1-u)h \dots\dots (2)$$

التراكم الفردي لرأس المال البشري يتم بالعلاقة التالية:

حيث أن  $\dot{h}$ : تمثل رأس المال البشري للفرد.

h : التغير في مخزون رأس المال البشري للفرد.

هذه العلاقة الخطية لتراكم رأس المال البشري لكل فرد ستؤدي إلى تحقيق النمو الداخلي

<sup>1</sup> - Philippe AGHION, Peter HOWTT, *Théorie de la croissance Endogène*, (Paris : Dunod, 2000), pp 355-366.

ثالثاً: نموذج رومر.

ينطلق "رومر" من أن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس، فالمعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس حيث يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصاديين في نفس الوقت دون أن يؤدي إلى تدهورها، كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة، وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئياً أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئياً، وبالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخرين للمعرفة، ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات هي:

### 1- فرضيات النموذج:

يفترض النموذج ما يلي<sup>1</sup>:

- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير (R&D) هو أساس تفسير لماذا وكيف أن البلدان الأكثر تقدماً تعرف نمواً مضاعفاً مسانداً؛
- دالة الإنتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن، وهي من الشكل:

$$Y = K^\alpha (AL_y)^{1-\alpha} \dots \dots \dots (1)$$

حيث:  $(0 < \alpha < 1)$

**K**: رصيد رأس المال.

**A**: رصيد المعارف.

إن مردودية (**Y**) ذات غلة ثابتة **K**, **L<sub>y</sub>**، ولكن يتم اعتبار **A** عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلى حجم متزايدة، ويتراكم **K** بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار، بمعدل ثابت (**S**) ويهتك بمعدل خارجي المنشأ ( $\delta$ )، وذلك مثلما هو في نموذج "سولو" أي:

$$\dot{K} = s Y - \delta K$$

وكذلك العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ( $n$ )، حيث:  $\frac{\dot{L}}{L} = n$

- في نموذج "رومر" رصيد المعارف (**A**) يكون داخلي المنشأ عكس ما افترضه "سولو" بأن (**A**) تمثل التقدم التقني وهي خارجية المنشأ.

<sup>1</sup> - Karline PELIER, *Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une économ étrique du modèle de Romer*, (université Montpellier 1, cite web : <http://www.lameta.univ-montp1.fr/Documents/DR2003-23.pdf>).



- إذا كان لدينا ( $A_t$ ) الذي هو رصيد أن مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة ( $t$ ). وكان ( $\dot{A}$ ) هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة ( $L_A$ ) مضروب في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار ( $Y$ )، وعليه نكتب المعادلة التالية:

$$\dot{A} = Y \cdot L_A \dots\dots\dots (2)$$

إذن:

$$L = L_A + L_Y \dots\dots\dots (3)$$

حيث:

$L_Y$ : الإنتاج المباشر.

$L_A$ : إنتاج الأفكار والتكوين.

كذلك فيما يتعلق بالمعدل الذي يجد به الأشخاص الأفكار الجديدة يخضع للفرضية التالية:  $Y = b \cdot AP$  وهذا الافتراض استمد من الملاحظة الواقعية  $b$  و  $P$  هي ثوابت الأول موجب والثاني يأخذ حالتين أي:

← لما  $P > 0$  فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة.

← لما  $P < 0$  فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

وإذا فرضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا:

$$L_A = L^\lambda \quad \text{حيث: } 0 < \lambda < 1$$

فإذا كانت ( $\lambda = 0$ ) وهي معامل الاهتلاك المعرفي فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{A} = b A^P L_A^\lambda \dots\dots\dots (4)$$

حيث يلاحظ أنه وبأخذ كل باحث على حدى فإن ( $Y$ ) يعتبر ثابتا (مردودات ثابتة)، أما على المستوى الكلي فإن ( $Y$ ) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة (ظهور الآثار الجانبية)، مما يعني معاملة ( $A^P$ ) بطريقة خارجية المنشأ من طرف الآخر وبالرغم من أنه داخلي المنشأ بالنسبة للمجموعة.

2- النمو المتوازن:

يعطي الباحثون معدل النمو المتوازن بالشرط التالي<sup>1</sup>:  $g_Y = g_K = g_A$ ، هذا يدل على أن الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف تتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، وفي غياب الرقي التقني فإنه ليس هناك نمو في هذا النموذج، لنأخذ ثانية  $\Upsilon = b A^P I_A^\lambda$  فيكون لدينا:

$$\frac{\dot{A}}{A} = b \frac{L_A^\lambda}{A^{1-P}} \dots \dots \dots (5)$$

وعلى طول الخط المتوازن يكون  $[\frac{\dot{A}}{A} = g_A]$  وهو ثابت، وبعد الاشتقاق اللوغاريتمي يصبح لدينا:

$$\lambda \frac{\dot{L}_A}{L_A} - (1-P) \left(\frac{\dot{A}}{A}\right) \dots \dots \dots (6)$$

وبمعلومة أن معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين  $n = \frac{\dot{L}_A}{L_A}$  فإنه:

$$g_A = \frac{\lambda n}{1-p} \dots \dots \dots (7)$$

توضح العلاقة رقم (7) أنه في المدى البعيد ( $g^*$ ) يحدد بعوامل دالة إنتاج المعارف، ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو سكان العاملين، حيث أنه عندما تكون  $(\lambda=1)$  و  $(P=0)$  فإن:  $(\dot{A} = b \dot{L}_A)$ .

فإذا كانت  $(b)$  ثابتة فإن  $(b L_A)$  يكون ثابتا هو الآخر، وعندما يؤول  $(t)$  إلى ما لا نهاية فإن  $(\dot{A})$  يؤول إلى الصفر، مما يعني عدم حدوث النمو، إلا إذا ارتفع عدد الأفكار الجديدة مع الوقت، وهو ما يستلزم أن يكون  $(n)$  كبير بالكفاية، وهي الفرضية التي يصعب اختبارها لدى الدول المتقدمة نظرا لأن  $(n)$  متناقصة أو ثابتة.

<sup>1</sup> - سيدي أحمد كيداني، مرجع سابق، ص 57.

### 3- العلاقات التبادلية المترابطة في حلقة النمو:

يتكون نموذج "رومر" للنمو الداخلي المنشأ من ثلاث قطاعات أساسية وهي: قطاع إنتاج السلع النهائية، السلع الوسيطة، قطاع البحث والتطوير<sup>1</sup>، حيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوسيطة الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلعا يبيعها إلى مؤسسات القطاع النهائي مما ينتج في الأخير الرقي التقني وذلك كما يلي:

أ- قطاع الإنتاج النهائي: يعرض سلعا متجانسة (Y) وتنافسية، حيث يتم الحصول على الإنتاج (Y) بواسطة العمل (L) وكذلك بعدد (α) من السلع الوسيطة (X<sub>j</sub>)، حيث كل منها تمثل نوعا من رأس المال، وحيث تستخدم المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي:

$$Y = L_Y^{1-\alpha} \sum_{j=1}^A X_j^\alpha$$

ب- قطاع البحث والتطوير: الذي يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي في صورة سعر الشهادة أو براءة الاختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطة.

ج- قطاع السلع الوسيطة: وهو احتكاري يقوم بشراء شهادة الاختراع من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطة، وحيث يأخذ برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع الشكل:

$$(\max \pi_j = P_j(X_j) - r X_j)$$

يواجه صناع القرار في المؤسسات الاختيار بين نوعين من الاستثمارات التي ينتظر منها تحقيق الربح؛ فأما الأولى فهي التوجه إلى السوق المالي واستثمار رأس المال بسعر فائدة معين، أما الثاني فهو شراء الاختراع بسعر بيع الباحثين من أجل التفرد بالإنتاج في ظروف احتكارية، مع مراعاة أن يتساوى الربح أثناء التوازن، بمعنى الفوائد المتحصل عليها عند التوجه للسوق المالي أو لدى البنوك (rP<sub>A</sub>) تساوي إلى مجموع الربح الذي يحصل عليه الباحثون (π) والربح أو الخسارة (Ṗ) في رأس المال بعد إعادة بيع الشهادة المستعملة خلال الفترة.

$$(rP_A = \pi + \dot{P} \implies r = \frac{\pi}{P_A} + \frac{\dot{P}}{P_A})$$

<sup>1</sup> - Ahmed ZAKANE, Dépenses publique productives croissance à long terme et politique , d'Analyse Econométrique Appliqué au cas de l'Algérie , thèse de doctorat d'Etat en sciences économique, (Université d'Alger, 2002/2003), pp 62,63.

في حالة التوازن وعندما يكون  $(r)$  ثابت فإن  $(\frac{\pi}{P_A})$  يجب أن يكون ثابتاً، أي يتزايد  $(\pi)$  و  $(P_A)$  بنفس المعدل  $(n)$ ، وبما أن النظرية الاقتصادية تستلزم أن يتساوى السعر مع التكلفة  $(C_m)$  فإن الشروط التي وضعها "رومر" لعمل السوق تصبح غير فعالة وذلك لأن<sup>1</sup>:

➤ تحفيز السوق للباحث غير كاف، حيث لا توجد آلية تكافئ الباحثين على مساهماتهم في تحسين إنتاجية باحث المستقبل؛

➤ وجود الآثار السلبية مثل تصرفات التقليد من طرف المنافسين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف البحث، مما يستوجب حماية حقوق الملكية، وهو ما تعجز عنه الكثير من حكومات البلدان النامية؛

➤ الفوائد الشخصية التي ينتظرها الباحث أو المؤسسة بمراكز البحث أقل من الفوائد الاجتماعية، حيث بعض الأفكار المفيدة اجتماعياً لاتزال فوائدها الشخصية والخاصة غير كافية لدفع مخترعيها

الخواص استغلالها وإدماجها في العملية الإنتاجية.

#### ❖ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نظريات النمو الداخلي:

يرى رواد نماذج النمو الداخلي أنه بإمكان المستثمرين الأجانب أن يساهموا في تحسين الأوضاع الاقتصادية بالدول المضيفة نتيجة لامتلاكهم لتكنولوجيا متطورة ويد عاملة مؤهلة وكفئة ونتيجة أيضاً لإنفاقهم الكبير على البحوث والتطوير، كما يمكنهم أن يستفيدوا من توفر البلدان المضيفة على طاقات بشرية مكونة ومدربة وماهرة، ورؤوس أموال كثيرة تسمح بتمويل أنشطة البحوث والتطوير للشركات الأجنبية داخل هذه البلدان، وبنية تحتية جيدة تشجع على الاستثمار وتقليل التكاليف والرغبة في تدعيمها يمكن أن يكون سبباً في قدوم المستثمرين الأجانب والاستثمار في مشاريع في البلدان المضيفة.

يتحقق الأثر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة إذا صاحب هذا الاستثمار آثار خارجية إيجابية كنقل للتكنولوجيا الحديثة وزيادة كل من النقد الأجنبي والتجارة وأيضاً زيادة إنتاجية عنصر العمل وهذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الموالي.

<sup>1</sup> - سيدي أحمد كيداني، مرجع سابق، ص 59.

**المبحث الثالث: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي**

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا تمويليا لاقتصاديات الدول النامية، حيث تساهم في بناء تنميتها من خلال ما يصادحها من تكنولوجيا متقدمة ومعارف وتقنيات جديدة في التسيير، بالإضافة إلى الرفع من القوة التصديرية وتحسين قنوات توزيع وتسويق السلع المنتجة والمصدرة من طرف البلدان بسبب ضيق أسواقها، و بفضل إحتكاكها مع القطاعات الصناعية المحلية تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين مستويات التكوين وخبرة اليد العاملة المحلية.

**المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا و النقد الأجنبي.**

يتحقق الأثر الموجب المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة معدل نقل التكنولوجيا و النقد الأجنبي كما يلي:

**أولاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا.**

يعتبر موضوع التكنولوجيا بصفة عامة موضوع الساعة دون جدال، فهو موضوع يهم كل دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة.

ويمكن وضع مجموعة من التعاريف المتعلقة بالتكنولوجيا:

- ❖ تعرف التكنولوجيا على أنها: "المعرفة أو العمليات والتقنيات والمكائن والأعمال المستخدمة لتحويل المدخلات (الموارد، المعلومات والأفكار) إلى مخرجات (المنتجات، الخدمات)"<sup>1</sup>.
- ❖ كما تعرف بأنها: "فن الإنتاج، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج"<sup>2</sup>.
- ❖ وأيضا هي: "فن وعلم أصول الصنعة" وذلك بما تحتويه م دراسات وبحوث ومهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجال أو مجموعة مجالات إنتاجية معينة<sup>3</sup>.

**ومن خلال التعريفات السابقة يتضح بأن مفهوم التكنولوجيا يتضمن الحقائق التالية<sup>4</sup>:**

- التكنولوجيا هي القدرة والخبرة والمعرفة، وهي تمثل صورة من صور السيادة والتميز والتحكم العلمي؛
- التكنولوجيا نظام يرتكز على التفوق العلمي، ويحدد العلاقات الدولية في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية؛

<sup>1</sup> - Richard L. Daft. **Organisation, Theory and Design**, 8<sup>th</sup>ed, (USA : Thomson, 2004), p 244.

<sup>2</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007) ص 443.

<sup>3</sup> - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 122.

<sup>4</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص 444.

➤ التكنولوجيا أصبحت سلعة تباع وتشتري في الأسواق العالمية على صورة سلعة، أو على صورة عمالة ماهرة قادرة على الاستخدام الصحيح للألات والمعدات، أو على صورة معلومات فنية أو تجارية؛

➤ التكنولوجيا هي استثمار المعرفة، ومن ثم فهي أخطر نتائج للبحث العلمي؛

➤ تلعب التكنولوجيا دورا بارزا في استراتيجية التنمية والنمو التي تضعها الدول المختلفة في وقتنا الحاضر، حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية.

وقد عبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أهمية العلاقة بين التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية في توصية لها بقولها: "إن عملية تبادل ونقل المعلومات التكنولوجية تمثل وحدة من أهم الوسائل لتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية<sup>1</sup>.

ونظرا لأن التكنولوجيا تلعب دورا في عملية النمو، ونظرا لأن البلدان النامية -التي تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية- تعاني من ضعف قدرتها التكنولوجية، ونظرا للفجوة العميقة في التقدم العلمي والتكنولوجي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وسعيها منها للنهوض بركب التقدم التكنولوجي اتجهت الكثير من هذه البلدان إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذب الشركات العابرة للقارات كأحد وسائل بلوغ الهدف المشار إليه.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الطرق للحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال التفاعل بين الشركات الأجنبية والمحلية من خلال أربع قنوات وهي<sup>2</sup>:

#### 1. قناة المنافسة.

ترتكز هذه القناة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات المحلية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج المنافسة لها.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه ، ص 445.

<sup>2</sup> - مجدي الشوربجي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، (جامعة الجزائر: الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2005)، ص ص 262-264.

**II. قناة التدريب.**

تتشأ قناة التدريب إذا تطلب إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى الدول المضيفة تحديث رأس المال البشري المتاح وتكوين عمالة مدربة ومؤهلة في هذه الدول من أجل استيعاب التكنولوجيا وتطويرها محليا.

**III. قناة التقليد.**

تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات المحلية بالدول المضيفة من خلال قيامها بمحاكاة وتقليد التكنولوجيا والطرق الإدارية المستخدمة من قبل الشركات الأجنبية بهذه الدول ستصبح أكثر إنتاجية وستعزز من فرص استمرارها في السوق.

**IV. قناة الروابط.**

تركز هذه القناة على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات المحلية، بالدول المضيفة من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تنشأ بين الشركات الأجنبية والمحلية، فبالنسبة للروابط الأمامية فتحدث من خلال معاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء وتؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للشركات المحلية، فالشركات الأجنبية تقوم بإنفاق على البحوث والتطوير بالقدر الذي يؤدي إلى تحسين منتجاتهم القائمة وإنتاج منتجات جديدة، مما يترتب عليه حدوث منافسة داخل السوق المحلي، وتشجيع هذه المنافسة للشركات المحلية على زيادة إنفاقها على البحوث والتطوير، مما يؤدي إلى زيادة التقدم الفني وبالتالي زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات المحلية، والمحصلة تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

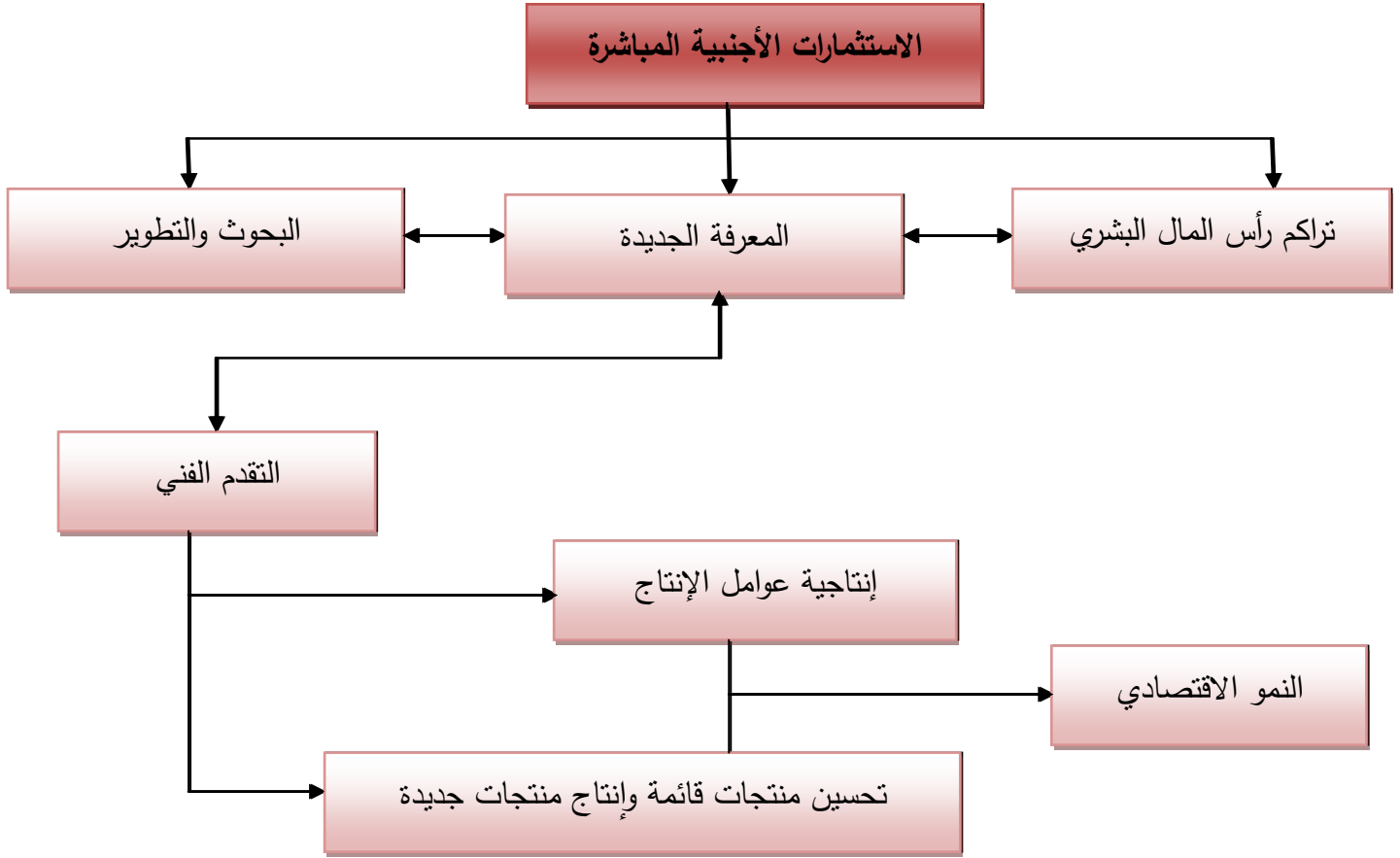
أما الروابط الخلفية فتتشأ من خلال اعتماد الشركات الأجنبية على الوحدات المحلية في توفير مستلزماتها الإنتاجية من خامات ومكونات محلية وسلع وسيطة لازمة لعملية التصنيع والتجميع، وبالتالي فالعلاقة التي تربط الشركات الأجنبية بالمحلية من الممكن أن تتطور لتشمل قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج التدريب إلى الشركات المحلية من أجل تحسين جودة منتجاتها.

ويمكن تلخيص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا وبالتالي على النمو الاقتصادي في

الشكل التالي:

الشكل رقم (06): الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال نقل

التكنولوجيا



المصدر: مجدي الشوريجي، مرجع سابق، ص 264.

إن اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لنقل واكتساب التكنولوجيا تترتب عليه مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية تحدد مدى استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيات المصاحبة لهذه الاستثمارات. فبالنسبة للآثار الإيجابية يمكن للشركات الأجنبية وفروعها القيام بأنشطة البحوث والتطوير بالبلدان النامية المضيفة، وفي هذا الإطار ارتفع نصيب الشركات التابعة للشركات الأجنبية في نشاط البحوث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال في البلدان النامية من 2% إلى 18% بين عامي 1996 و 2002<sup>1</sup> على سبيل المثال كما تشير البيانات والإحصائيات الصادرة عن الأونكتاد والمتعلقة بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى امتداد البحوث والتطوير إلى أماكن جديدة أصبح كبيراً وفي توسع دائم.

<sup>1</sup> - الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية وتداول البحث والتطوير، استعراض عام، نيويورك، 2005، ص 31.



في مقابل هذه الآثار هناك آثار سلبية واضحة لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها<sup>1</sup>:

➤ إن نقل التكنولوجيا يجري في العادة بصورة داخلية بين الشركة الأجنبية وفروعها المنتشرة عبر العالم مما يحد من استفادة البلدان المضيفة للاستثمار من التكنولوجيا التي تحوزها الشركات الأجنبية؛

➤ طبيعة التكنولوجيا المنقولة قد تكون قديمة تجاوزتها التطورات التقنية في العالم وبالتالي فهي لن تحسن من القدرات التكنولوجية للبلد المضيف.

**ثانياً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي.**

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة، ويرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عدد من الأسباب نذكر منها<sup>2</sup>:

➤ كبير حجم الأرباح المحولة للخارج؛

➤ استمرار تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم؛

➤ تحويل المرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب؛

➤ صغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري.

أما رواد المدرسة الحديثة فيعارضون رأي الكلاسيك، فالشركات المتعددة الجنسيات من وجهة نظرهم تساعد في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.

فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محلياً، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة ومريحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار.

بالإضافة إلى هذا، فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من طرف الدول الأم وأيضاً من طرف المنظمات الدولية المقدمة إلى الدول النامية المضيفة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - جمال بلخياط، مرجع سابق، ص 111، 112.

<sup>2</sup> - عيد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003)، ص 440.

<sup>3</sup> - عيد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص 441.

بعد التطرق إلى وجهة النظر لدى الكلاسيك والمدرسة الحديثة نجد أن حجم ومدى مساهمة هذه الشركات في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل التالية<sup>1</sup>:

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار؛
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية؛
- حجم المشروع الاستثماري؛
- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بحجم الأرباح ورأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج؛

➤ شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري وطبيعته، أي هل المشروع الاستثماري مملوك ملكية مطلقة للطرف الأجنبي أم ملكية مشتركة.

#### المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي.

تؤدي زيادة الاستثمار المحلي، وفقا للنظرية الاقتصادية إلى زيادة الدخل الوطني وبالتالي يؤدي ذلك إلى انتعاش معدلات النمو الاقتصادية والعكس صحيح، حيث ينطبق الأمر ذاته على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الأثر وذلك ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$I = I_d + I_f$$

ا: تدل على حجم الاستثمار المحلي الإجمالي داخل القطر.

ا<sub>d</sub>: تشير إلى الاستثمار المحلي المنجز من قبل الدولة المضيفة.

ا<sub>f</sub>: تشير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث غالبا ما يمول الاستثمار الأجنبي عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية المخصصة من طرف المستثمرين الأجانب، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن العديد من المستثمرين الأجانب يلجؤون إلى تمويل جزء من مشاريعهم عن طريق الاقتراض من السوق النقدي للدول المضيفة، مما يجعل جزء من المدخرات المحلية تذهب لتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي غالبا ما يتميز بجوى اقتصادية عالية، وبالتالي قد يحرم العديد من المستثمرين المحليين من عملية تمويل استثماراتهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن من بين المشاكل التي تفرض عموما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر تلك التي تكمن في مدى مزاحمة

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - محمد قويدري، مرجع سابق، ص 48.

هذا الأخير للاستثمار المحلي في البلدان المضيفة، أي هل هناك أثر محاكاة للاستثمار الأجنبي المباشر؟ أم له أثر تحفيزي أو تعزيري للاستثمار المحلي؟ حيث تسمى هذه العلاقة بـ: أثر الإحلال والتكاملية<sup>1</sup>.

وذلك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي لشركات البلد المضيف والذي يترتب عليه العديد من الآثار الإيجابية على مستوى النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن طريقة أو مصدر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر محددا لهذا الأثر التكاملي والأثر الإحلالي لهذا النوع من الاستثمارات مع الاستثمار المحلي.

#### ➤ أثر الإحلال:

يحدث ذلك على حسب فكرة Schumpeter في الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالاستثمارات الابتكارية والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات العابرة للقارات في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية وعلامات تجارية عالية فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة فهذا يؤدي إلى زوالها وخروجها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية<sup>2</sup>، ويحل مقابل ذلك المستثمر الأجنبي محل الشركات المحلية، والذي يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة وذلك بغرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي أو تثبيط ذلك المعدل.

#### ➤ أثر التكاملية:

نعني بأثر التكاملية حسب Schumpeter أن الشركات المحلية تملك تكنولوجيا متقدمة، وأن الشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهنا ينشأ الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

قد أوضح تقرير الأونكتاد<sup>3</sup> حول الاستثمار في العالم لسنة 2001 بأن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي بإمكانها أن تتم من خلال عدة قنوات أهمها:

<sup>1</sup> - عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2014)، ص 123.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 124.

<sup>3</sup> - Unctad., **World development raport, Transnational corporation export competitiveness** , (New York and Geneva : United nations, 2002).

➤ الرفع من مستوى المنافسة والفعالية؛

➤ نقل تقنيات مراقبة الجودة لصالح الموردين المحليين؛

➤ استعمال أساليب جديدة للمعرفة وأثر الانفتاح على التكنولوجيا الجديدة.

كما يسمح وجود الشركات المتعددة الجنسيات في السوق المحلي بدفع الشركات المحلية نحو تحسين أنماط تسييرها وكذا نحو تبنيها للتقنيات التسويقية الحديثة على قرار تلك المستعملة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات هاته سواء كان ذلك في السوق المحلي أو حتى الدولي

**المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.**

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة<sup>1</sup>. ويعرف أيضا بأنه سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية لاقتصاد وطني معين في فترة زمنية فائتة، هي عادة سنة<sup>2</sup>.

نظرا لأهمية ميزان المدفوعات من جهة، فهو يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد واضعي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد الوطني، فكثيرا من الإجراءات الاقتصادية (المالية، النقدية) التي ترتبط ارتباطا وثيقا بحالة ميزان المدفوعات، والعجز الكبير الذي تعاني منه أغلب الدول النامية (المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة) من جهة أخرى لابد من دراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات، وعند الحكم على الآثار المترتبة لهذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات فإن هذا يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه. وهذا يعني ضرورة النظر إلى كل العناصر من الإيرادات أو المدفوعات التي تؤثر على ميزان المدفوعات بما فيها التصدير والوفر في الواردات، وأثر أسعار التحويل...

وبصفة عامة فإن دراسة وتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات يستلزم حساب وتحديد ودراسة ما يلي:

<sup>1</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص 431.

<sup>2</sup> - محمد دويدار، الاقتصاد الدولي، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998)، ص 37.

### 1- التدفقات الداخلة: وذلك مثل<sup>1</sup>:

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري (هل المشروع مملوك ملكية كاملة للمستثمر الأجنبي، هل هو ملكية مشتركة، ما هي نسبة المشاركة)، فكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع وكلما زاد حجم المشروع زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي إلى البلد المضيف؛
- مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفرة في الواردات من السلع والخدمات المختلفة؛
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة للتصدير؛
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومة الأم؛
- التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب؛
- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

### 2- التدفقات الخارجة: وتتمثل في<sup>2</sup>:

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام ومواد أولية أو مستلزمات الإنتاج؛
- مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج؛
- مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق؛
- فروق أسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية.

### 3- دراسة وتحليل العوامل والتغيرات الآتية والتي قد تؤثر بصورة أو بأخرى على ميزان المدفوعات: وتتمثل في<sup>3</sup>:

- مدى مساهمة الشركات الاستثمارية الأجنبية في دعم وإنشاء مراكز وأنشطة البحوث والتنمية البشرية والفنية؛
- نوع المشروع الاستثماري وهل هو يتصف بكثافة رأس المال أو كثافة العمالة؛
- عدد العاملين الوطنيين في المراكز الوظيفية أو التنظيمية المختلفة مقارنة بنظائرهم من الأجانب؛
- معدلات النمو في التدفقات السابقة الذكر واتجاهاتها السنوية؛
- درجة فعالية ومدى تواجد الحرة وشروط ممارسة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية داخلها وخارجها؛

<sup>1</sup> - عيد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص 469.

<sup>2</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص 437.

<sup>3</sup> - عيد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص 470، 471.

- مقدار الأرباح التي أعيد أو يعاد استثمارها سنويا؛
  - الضرائب والرسوم المربوطة على الصادرات والواردات؛
  - فرق العملة ومعدلات التضخم، أسعار الفائدة؛
  - الاقتراض بالعملة الأجنبية من البنوك الوطنية أو الأجنبية داخل الدولة المضيفة.
- وفي الأخير يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الآثار الأخرى سواء الناجمة عن ممارسات وشروط الدولة المضيفة أو تلك الخاصة بالطرف الأجنبي، فضلا عما قد ينجم من آثار نتيجة فتح أو الدخول في أسواق عالمية جديدة وتحسين المركز التنافسي للدولة المضيفة في الأسواق الدولية بالإضافة إلى الآثار الإيجابية لخلق علاقات تكامل اقتصادية بين القطاعات الإنتاجية المختلفة بالدولة، وتنمية صناعات أخرى جديدة مثل صناعة السياحة والبنوك والتأمين... الخ<sup>1</sup>.

#### المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة.

يعتبر القضاء على البطالة أو الحد منها أحد الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل: هل تقوم المؤسسات المتعددة الجنسيات فعلا بتنمية كلا من العمالة والأجور؟

بالنسبة لمستوى العمالة نجد أنه في الحالة أين يكون إنشاء مؤسسة أجنبية على حساب مؤسسة محلية، ففي هذه الحالة يمكن القول أن مستوى العمالة سوف يرتفع، ولكن في المقابل يمكن لهذا المستوى أن ينخفض إذا قامت المؤسسة الأجنبية بإدخال وسائل إنتاج تنمي إنتاجية العمل<sup>2</sup>.

أما بالنسبة للأجور فمن المعروف أن الشركات الأجنبية وفروعها في البلدان المضيفة (خاصة النامية منها) تقدم أجورا تفوق ما تقدمه الشركات المحلية من أجل استقطاب العمالة المدربة وذات المؤهلات والمهارات العالية.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 471.

<sup>2</sup> - Bernard Hugotier, *Investissements directs coopération internationale et firmes multinationales*, (Paris : édition Economica, 1984), p 205.

وفيم يلي سيتم شرح كل من أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة وعلى مستوى الأجور على حدى.

### 1. أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة:

من أجل تقدير آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة، يعد ضروريا التفريق بين الآثار المباشرة وغير المباشرة.

#### أ- الأثر المباشر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

يتوقف الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة على عوامل عديدة مرتبطة أساس بممارسات الشركات المتعددة الجنسيات وطبيعة نشاطها داخل الدول المضيفة يمكن توضيحها كما يلي:

#### ➤ شكل الدخول إلى السوق وحجم المشروع:

إن شكل الدخول إلى السوق يعد من أهم العوامل المؤثرة على قدرة الشركات المتعددة الجنسيات على توليد فرص عمل بالدول المضيفة، فالاستثمارات الجديدة أو المشاريع المشتركة تسمح بتوظيف عمالة أكبر (ماهرة وغير ماهرة)، سواء أكان ذلك في فترة الإنجاز أو في فترة التشغيل، أما عند شراء مشروعات قائمة فإن المالكين الجدد يحافظون على العمالة الموجودة دون زيادتها، كما يمكنهم أيضا التخلي عن جزء من العمالة المحلية وهو ما يؤثر سلبا على رغبة الدول المضيفة في زيادة فرص العمل<sup>1</sup>.

كم أن حجم المشروع يؤثر بشكل مباشر على حجم التوظيف فالمشروعات الكبيرة ذات الإنتاج الضخم تهدف دوما إلى الحصول على حصة سوقية كبيرة وهذا يعني التوسع في طاقتها الإنتاجية مما يستوجب إلى تشغيل عمالة جديدة.

#### ➤ طريقة الإنتاج المستخدمة والسوق المستهدف:

يؤثر نوع القطاع أو الصناعة التي يستثمر فيها المستثمر الأجنبي على العمالة؛ فالصناعة كثيفة عنصر العمل تساهم بشكل فعال في امتصاص اليد العامل العاطلة وهي في معظم الأحيان المشاريع المقامة في الدول النامية، عكس المشاريع المقامة في الدول المتقدمة أين يتم الاعتماد على رأس المال أكثر من العمالة.

أما بالنسبة للسوق المستهدف فيجب التفرقة بين الصناعات الموجهة للتصدير والصناعات الموجهة لإحلال الواردات، فالأولى لها اتجاه إنتاجي توسعي يستهدف الأسواق الخارجية وهو ما يتطلب توظيف يد

<sup>1</sup> - Sanjaya LALL, *Employment and foreign investment : Police options for developing countries* , (International Labour Review, vol (134), n (4-5), 1995), p 522.

عاملة بشكل متزايد للاستجابة للطلب الخارجي، أما الثانية فموجهة بالأساس لسوق واحدة غير قابلة للنمو وهو ما يقلل نسبة مساهمتها في توفير مناصب شغل جديدة<sup>1</sup>.

### ➤ كيفية توطن الاستثمار:

إذ يتوقف اختيار الشركات الأجنبية للمكان الذي يتوطن فيه المشروع الاستثماري على المكان الذي يقام فيه المشروع فهناك مناطق صناعية مخصصة لليد العاملة المدربة والمؤهلة وبالتالي فهي لن توفر مناصب شغل كبيرة، أما إذا أقيمت المشاريع الاستثمارية في مناطق غير صناعية فهي تحتاج إلى يد عاملة غير مؤهلة وبالتالي تقوم بامتصاص أكبر للبطالة<sup>2</sup>.

### ب- الأثر غير المباشر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

بالإضافة إلى الأثر المباشر لتدفقات المشاريع الأجنبية المباشرة على العمالة، توجد مجموعة من الآثار غير المباشرة والتي تساهم هي أيضا في التقليل من نسبة البطالة وخلق فرص للعمل نذكر منها:

➤ إن الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل، تتعلق بكل أصناف وأنواع العمل الناجمة عن وجود بسيط للشركة الأجنبية سواء تعلق الأمر بالتشغيل الناجم عن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات أو التشغيل (فرص التشغيل) الناجمة على إثر نشاط المقاولات من الباطن، الموردين المحليين، التجار والموزعين، أو أيضا فرص الشغل المنشأة من قبل الشركات المحلية المنافسة؛

➤ إن الطلب على السلع الوسيطة الذي ينشأ في البلد المضيف المسمى "رابط فوقي" وإنتاج هذه السلع الوسيطة اللازمة لعمليات التصنيع والتجميع وهو يدفع المؤسسات المحلية من أجل الاستجابة لحاجات الشركات الأجنبية إلى توظيف المزيغ من اليد العاملة وبالتالي تنمية قطاع الشغل، كما يدعي عرض السلع النهائية "بالرابط التحتي"<sup>3</sup>.

➤ إن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية، خدمية، تجارية... ) جديدة ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup> جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 116.

<sup>2</sup> - Sanjaya LALL, op.cit, p 523.

<sup>3</sup> عبد القادر ناصور، مرجع سابق، ص 105.

<sup>4</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص 419.



➤ إن دخول الشركات الأجنبية إلى السوق المحلي يخلق نوع من المنافسة بينها وبين الشركات المحلية، هذا ما يحفز المستثمرين المحليين على توسيع طاقتهم الإنتاجية وكذا تنمية مهارات اليد العاملة وهو ما يمكن المؤسسات المحلية من التكيف مع نسق المنافسة وبالتالي المحافظة على مناصب العمل واستحداث مناصب جديدة<sup>1</sup>.

### ج- أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور العمالة:

بعد التطرق للآثار المباشر وغير المباشرة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية على العمالة، لابد من معرفة مدى مساهمة فروع الشركات الأجنبية في توفير فرص العمل وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول الموالي:

### الجدول رقم (07): مساهمة فروع الشركات الأجنبية في توفير فرص العمل خلال الفترة

2014-1990

2014	2013	2012	متوسط قبل الأزمة المالية 2007-2005	1990	
75 075	71 297	69 359	53 306	20 625	عدد العمال في فروع الشركات الأجنبية بالآلاف

Source : Unctad, Rapport sur investissement dans le monde, 2015, p 14.

Voire site web : <http://unctad.org>

يتضح من خلال الجدول أن نسبة العمالة على مستوى فروع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات في تزايد واضح وبنسق متصاعد، فقد ساهمت هذه الشركات في التخفيف من عبء البطالة لدى الدول المضيفة.

فقد تضاعف عدد العمال من سنة 1990 (20 625 عامل) إلى (75 075 عامل) سنة 2014 بأكثر من ثلاث أضعاف وهو ما يدل على توسع هذه الشركات وزيادة عددها، وحتى خلال الأزمة المالية العالمية كان عدد العمال لدى الشركات المتعددة الجنسيات مقبول جدا (53 306 عامل) نظرا لتوسع رقعتها الجغرافية وانتشارها في البلدان النامية التي لم تعاني كثيرا من آثار هذه الأزمة.

يرجع سبب زيادة فرص العمل والتخفيف من البطالة من طرف هذه الشركات إلى مجموعة أسباب لعل أهمها هو انتشار موجة التحرير وإزالة القيود وترحيب أغلب الدول النامية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

<sup>1</sup> - عيد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمار الأجنبية، مرجع سابق، ص 208.

## 2. أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأجور:

يمكن تلخيص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور بالدول المضيفة في النقاط التالية<sup>1</sup>:

❖ بما أن الأجور في الدول الأصلية للاستثمار الأجنبي المباشر تكون أكبر من الأجور في الدول المضيفة، فإن الشركات متعددة الجنسيات تكون مستعدة لدفع أجور أكبر من تلك التي تمنحها المؤسسات الوطنية؛

❖ من أجل جذب اليد العاملة المؤهلة، تعمل الشركات الأجنبية على عرض أجور أكثر ارتفاعاً، وهذا يكون خاصة في المنتجات التي تتطلب التأهيل والخبرة، وكذلك في القطاعات التي تعرف التنافسية؛

❖ إن الإنتاجية والمردودية بالشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر مقارنة مع المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة، وبالتالي فإن الأولى يكون بمقدورها دفع أجور أعلى؛

وفي دراسة قامت بها OCDE عام 2008 في بعض الدول المتقدمة (ألمانيا، إنجلترا، البرتغال)، ودولتين ناشئتين (إندونيسيا، البرازيل) وجد أن<sup>2</sup>:

➤ الشركات الأجنبية توظف ضعف ما توظفه الشركات المحلية؛

➤ الأجور المدفوعة من الشركات متعددة الجنسيات تفوق 50% أجور الشركات المحلية؛

➤ الفرق في مستوى الإنتاجية بين الشركات الأجنبية والمحلية يفوق الفرق في الأجور.

<sup>1</sup> - Bernard Hugontier, op.cit, p 202.

<sup>2</sup> - OCDE, L'impact de l'investissement direct étranger sur les salaires et les condition de travail , conférence OCDE, OIT sur la responsabilité sociale des entreprises,( Paris, 23-24 Juin 2008), p 17.

## خلاصة الفصل الثاني:

بعد دراستنا للنمو الاقتصادي و علاقته بالاستثمار الاجنبي المباشر وجدنا أن النمو يعني الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، وبعد استعراض بعض الآراء التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وجدنا أن لقد الدراسات التجريبية اختلفت بهدف ابراز تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، حيث اختلفت وجهات النظر، و قد كانت كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو و نماذج النمو الداخلي او ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة الاساس النظري لمعظم هذه الدراسات .

فبالرغم من عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة و المصدر له إلا ان هذه الدول تتنافس لاستقطابه من اجل الظفر بمزاياه التي تتمثل في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم راس المال ،ورفع كفاءة راس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات . يرى الفكر النيوكلاسيكي ان للاستثمارات الاجنبية دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة ، و اكد على اهمية تشجيع تلك الاستثمارات للحد من فجوة الادخار -الاستثمار ، خاصة في الدول النامية التي تملك بتأكيد هذا الطرح من خلال توضيح SOLOW SWAN امكانيات ضعيفة ، و قد وضح سولو سوان دور رفع كفاءة راس المال البشري في الدول المضيفة من خلال العنصر التكنولوجي المصاحب لتلك الاستثمارات الوافدة بينما قام الاتجاه الحديثة للنمو الاقتصادي بتوضيح تلك العلاقة من خلال دراسته للمزايا المصاحبة لتلك الاستثمارات (اثر المحاكاة) و ما لذلك من تأثير النمو الاقتصادي في الدول المضيفة ، و يتجلى ذلك في المؤشرات الخارجية الموجبة ، و رفع كفاءة العنصر البشري ، و محاولة الشركات المحلية منافسة الشركات الاجنبية من خلال قيام حكومات الدول المضيفة بزيادة البحث و التطوير ، و بالتالي زيادة الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج ، و الذي يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول.

## الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لواقع

الاستثمار الأجنبي المباشر

داخل وخارج قطاع المحروقات

في الجزائر

## تمهيد

لقد عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية من ضغوط الديون الخارجية وخضوعها للشروط و الاصلاحات المفروضة من طرف الهيئات الدولية، مما جعلها تبحث عن وسائل اخرى للتمويل ومن أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بعد انتهاء الجزائر للرأسمالية وتخليها عن الاشتراكية وانتشار العولمة وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات معها.

فكان من الضروري تهيئة المناخ الاستثماري لجذب وتوفير الشروط اللازمة من أجل جذب الاستثمارات الاجنبية ، فقامت الجزائر بسن و تعديل وتطوير الاطار القانوني للاستثمار إضافة الى اعطاء حوافز وامتيازات مهمة وإصلاح نظامها الاقتصادي بغرض تحسين صورة المناخ الاستثماري الجزائري و تحسين مكانتها في المؤشرات الدولية المتعلقة بالاستثمار وذلك بغرض جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من المزايا التي تجذبها هذه الاستثمارات معها.

وبالرغم من ان اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه الى قطاع المحروقات باعتباره قطاع ذو ربحية اكيدة الى اننا نلاحظ انه في الالفية الاخيرة توجهت العديد من هذه الاستثمارات الى عدة قطاعات خارج المحروقات بغية انشاء مشاريع و شركات جديدة مع الجزائر، وبالتالي تطوير هذه القطاعات ومحاولة الخروج من الاقتصاد الريعي الذي امتازت به الجزائر.

ولمعرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و معرفة طبيعة المناخ الاستثماري الجزائري وأهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر خارج المحروقات تم تقسيم هذا الفصل الى أربعة مباحث أساسية و هي:

- المبحث الأول: الاطار القانوني والمؤسساتي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- المبحث الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر؛
- المبحث الثالث: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- المبحث الرابع : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

**المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسسي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

في ظل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، قامت هذه الاخيرة بسن و تعديل مختلف المراسيم والقوانين المتعلقة بالاستثمار الاجنبي والتي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ومنح المستثمرين الثقة والطمأنينة التي تلعب دورها كعامل جذب لهذا النوع من الاستثمارات، كما وفرت الجزائر مختلف المؤسسات والشبائك المركزية لتسهيل الاجراءات، ناهيك عن مختلف الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الاجانب

فمن خلال هذا المبحث سيتم التعرف عن مختلف القوانين و الهيئات المكلفة و المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر داخل الجزائر، وأيضاً معرفة ماهية الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الاجانب، إضافة الى أهم مقومات و معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

**المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

لقد ارتبط تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى حد الآن بعاملين أساسيين هما:

- 1- التطورات والظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة وزنه في هيكل التمويل،
- 2- التوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي وكذا التغيير الذي عرفه النهج الاقتصادي حيث تم الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ومن ثم الانفتاح على الأسواق العالمية والذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنموية جديدة.

وعموماً عرفت الجزائر أربعة مراحل لتطور قوانين وتشريعات الاستثمار فيها ويمكن جمعها كما يلي:

**أولاً: قوانين فترة الستينات.**

في هذه الفترة تبنت الجزائر قوانين للاستثمار تتمثل في القانون الصادر سنة 1963 والقانون الصادر سنة 1966.

## 1. قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:

وكان موجها لرؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا، حيث منحهم ضمانات بعضها عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب، وبعضها خاصة تستفيد منها المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية<sup>1</sup>.

### ➤ الضمانات العامة: تتمثل في<sup>2</sup>:

➤ حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية والأجنبية؛

➤ حرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات؛

➤ المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية؛

➤ وهناك ضمان ضد نزع الملكية، بحيث لا يكون نزع الملكية ممكنا، إلا بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، ويؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

➤ **المؤسسات المعتمدة:** تتمتع هذه المؤسسات بضمانات خاصة، إذ تعتمد المؤسسات القديمة التي تقوم

باستثمارات جديدة والمؤسسات الجديدة بقرار الوزير المعني بعد أخذ رأي لجنة وطنية للاستثمارات يترأسها

مدير عام للتخطيط والدراسات الاقتصادية، يشمل الاعتماد على الامتيازات الخاصة بتحويل الأموال

(50% من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عنها)<sup>3</sup>، الحماية الجمركية<sup>4</sup>، التدعيم

الاقتصادي للإنتاج بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني وترقية العمال والإطارات

الجزائرية<sup>5</sup>.

➤ **المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية<sup>6</sup>:** يخص هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة

التي يشمل برنامج استثمارها على قيمة 5 ملايين دينار في مدة ثلاث سنوات، على أن ينجز هذا الاستثمار

في قطاع يتسم بالأولوية أو أن ينشأ الاستثمار أكثر من 100 منصب عامل دائم للجزائريين.

يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد وزيادة على ذلك يمكنها أن تجمد النظام الجبائي

لمدة 15 سنة وتخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز متوسطة وطويلة المدى، إضافة إلى ذلك

التخفيض الجزائري الكلي من الضريبة على المواد الأولية المستوردة.

<sup>1</sup> - أنظر قانون رقم 63-277 الصادر في جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لـ 2 أوت 1963.

<sup>2</sup> - عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص 06.

<sup>3</sup> - المادة 31 من قانون الاستثمار 63.

<sup>4</sup> - المادة 9 من نفس القانون.

<sup>5</sup> - المادة 12 من نفس القانون.

<sup>6</sup> - عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 08.

لم يطبق هذا القانون في الواقع العملي وهذا بسبب شك المستثمرين في مصداقيته وبسبب انتهاج الجزائر سياسة التأميمات (1963-1964)<sup>1</sup> باستثناء مشروعين استثماريين فقط.

## II. قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966:

بعد فشل قانون 1963 اهدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 والصادر بتاريخ 15 سبتمبر 1966<sup>2</sup>، ينظم دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، مكانه، أشكاله والضمانات الخاصة به، ويختلف نص قانون 1963 عن نص قانون 1966 من حيث المبادئ التي وضعها هذا الأخير والمتمثلة في:

### ➤ الاستثمارات الخاصة لا تمنح بحرية في الجزائر<sup>3</sup>:

➤ ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية للدولة والهيئات التابعة لها؛  
➤ تتدخل الدولة بمفردها بالمساهمة في رأس المال أو بمشاركة رأس المال الخاص في الشركات المختلطة، وفي هذه الحالة تتم المصادقة على القوانين الأساسية بمرسوم يتضمن إمكانية استرجاع الدولة للحصص أو الأسهم التي لا تملكها.

### ➤ منح الضمانات والامتيازات خصت فقط الاستثمار الأجنبي: وتمثل في:

➤ المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية<sup>4</sup>؛  
➤ تحويل الأموال والأرباح الصافية؛  
➤ ضمانات ضد التأميم، حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض، يتم خلال تسعة أشهر، ويكون مساويا للقيمة الصافية للأموال المحولة للدولة، إن المشرع الجزائري لم ينص على تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب ولم يحدد مهلة للتأميم، أما الامتيازات المالية فكانت في الحقيقة جبائية<sup>5</sup>.  
لقد سمح قانون الاستثمار الصادر في 1963 باعتماد مشروعين فقط كما سبق الذكر، بينما القانون الصادر في 1966 أدى على تدفق استثمار خاص بما يقارب 880 مليون دينار جزائري بالأسعار الجارية خلال الفترة 1967-1974 وأدى إلى خلق 273000 منصب عمل في 800 مشروع<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 07.

<sup>2</sup> - الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15/06/1966 يتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 80 الموافق لـ 17 سبتمبر 1966.

<sup>3</sup> - المادة رقم 02 من قانون الاستثمار 1966.

<sup>4</sup> - المادة رقم 10 من نفس القانون.

<sup>5</sup> - المادة رقم 14 من نفس القانون.

<sup>6</sup> - Mezaache Abd Elhamid, L'Algérie, le voile des hydrocarbures, (Paris : Ed Economica, 1998), p 112.



مما سبق يتضح أن قانون 1963 و 1966 لم يجلبا المستثمرين الأجانب لأنهما كانا ينصان على إمكانية التأميم، ولأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري<sup>1</sup>. أما ما تم تحقيقه من استثمار أجنبي تعلق فقط بالشركات المختلطة خلال الفترة 1966-1982<sup>2</sup>، وكان ذلك من أجل تحويل التكنولوجيا وخاصة الخبرات المعرفية الذي لم يتحقق نتيجة لكون الشركاء الأجانب طبقوا سياسة تهميش الإطارات الوطنية والاحتفاظ بالمعرفة التكنولوجية مما أدى إلى إدخال سياسة إرجاع لحصص الشركاء الأجانب منذ 1980<sup>3</sup>.

**ثانياً: قوانين فترة الثمانينات.**

يمكن تلخيص القوانين الصادرة في هذه الفترة فيما يلي:

#### 1. قانون الاستثمار رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982:

بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشياً منذ سنة 1963، وحدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة والخدمات، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دوراً مميزاً لاسيما في مجال المحروقات، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري، إذ ورغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له بقيت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في استغلاله نظراً للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر قانون 82-13<sup>4</sup> من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة.

لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأس مال الشركة، بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 83-85 حوالي 2328 مشروع، ونظراً لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- Tarkine N, « La société d'économie mixte en droit Algérienne d'économie », Vol 25, N° 3, Septembre 1987, p 566.

<sup>2</sup>- عليوش قريوع كمال، مرجع سابق، ص 09.

<sup>3</sup>- Mezaache Abd elhamid, opcit, p 115.

<sup>4</sup>- قانون رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بتأسيس مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35 الموافق لـ 28 سبتمبر 1982.

<sup>5</sup>- عيد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، (بيروت: المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 23-24-25 مارس 2009)، ص 05.

## II. قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:

في هذه الفترة واجه الاقتصاد الوطني أزمة حادة، وهي انهيار أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار، وبالتالي تدهورت إيرادات الصادرات النفطية، كذلك تفاقم الديون الخارجية وارتفاع نسبة التضخم، في ظل هذه الأوضاع الصعبة، قامت الدولة بتعديلات على قانون 82-13 وإصداره في شكل قانون جديد هو 86-13. لقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل<sup>1</sup>، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأصيل المستخدمين.

لقد منح القانون امتيازات عديدة للمستثمر الأجنبي أهمها:

- ضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية؛
- تحفيزات وتسهيلات جبائية؛
- رفع أو تخفيض رأسمال الشركة المختلطة حسب اللزوم والحاجة؛
- المشاركة في التسيير.

## III. قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988:

تبنت الجزائر قانون 88-25<sup>2</sup>، موازاة مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى استقلالية المؤسسات العمومية، وهذا من أجل تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية وتحميلهم المسؤولية، وهذا باتباع سياسة اقتصاد السوق والتمثلة في المنافسة والبقاء وتحقيق المردودية المالية.

وفي هذه السنة أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين المتعلقة بتنظيم الاستثمار، وكانت تهتم بما يلي:

- توجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية؛
  - تنظيم صناديق المساهمة؛
  - القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية؛
  - توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة<sup>3</sup>.
- ومن أهم المميزات التي جاء بها القانون نذكر:
- إزالة القيد المتعلق بمبلغ الاستثمار الذي جاء به قانون 82-13؛

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص 196.

<sup>2</sup> القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 02.

<sup>3</sup> القانون رقم 99-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 13.

- إلغاء الإجراءات المتعلقة بالاعتماد؛
- المؤسسات فيه غير خاضعة للوصاية الوزارية؛
- المؤسسات خاضعة للقانون التجاري، ويكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة؛
- صناديق المساهمة هي التي تتولى تسيير الأسهم والحصص التي تقدمها المؤسسات العمومية الاقتصادية للدولة مقابل الرأسمال التأسيسي للمشروع.

### ثالثا: قوانين فترة التسعينات.

تبنت الجزائر في هذه الفترة قانونان أولهما في 1990 متعلق بالنقد والقرض، والثاني سنة 1993 متعلق بجذب المستثمرين، وهما أول قانونين يعبران عن رغبة الإدارة الجزائرية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

### 1. قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

تم إصدار قانون 90-10<sup>1</sup> من أجل تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، حيث نصت المادة 183 على أنه: "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتحويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني".

كما قام بإلغاء قانوني 82-13 و 83-13 اللذان حددا نسبة الشركة المختلطة (51%، 49%)، ومنه فتح الأبواب لكل أنواع المساهمات الأجنبية في رأس المال وإضافة إلى ذلك رد الاعتبار إلى البنوك المركزية بفضل عمليتي الإصدار والإقراض ومنه ظهور البنوك التجارية كمؤسسات إقراض ودورها في عملية تمويل القطاع العام والخاص دون تمييز<sup>2</sup>.

وتتمثل المبادئ الأساسية لهذا القانون في<sup>3</sup>:

- حرية الاستثمار القطاعات المخصصة للدولة، إلى جانب تحديد شروط تدخل الرأسمال الخاص؛
- تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية والتي وقعت عليها الجزائر؛
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر، وفي مدة شهرين من تقديم الطلب؛

<sup>1</sup> - أنظر القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، رقم 16.

<sup>2</sup> - كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخصخصة في الدول المتخلفة، (جامعة سطيف: الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، 3-4-5 أكتوبر 2004)، ص 331.

<sup>3</sup> - عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 13.

➤ تبسيط عملية قبول الاستثمار، حيث يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض لينظر في ملفه خلال شهرين من تقديمه، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الفرقة الإدارية للمحكمة العليا.

## II. قانون الاستثمار 12-93 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993:

لقد صدر قانون الاستثمار 12-93<sup>1</sup>، الخاص بترقية الاستثمارات قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة الأجنبي منه إلى الجزائر، حيث تضمن هذا القانون على كل الآليات المنظمة للاستثمار في الجزائر وفق ما يلي<sup>2</sup>:

➤ تسهيل الآليات المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تخفيف الإجراءات المرافقة وتقديم حوافز جمركية وضريبية؛

➤ الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لفض المنازعات وضمان تحويل الأرباح ورأس المال بالنسبة للمستثمرين الأجانب حيث صادقت الجزائر على اتفاقية المنظمة الدولية لضمان الاستثمارات سنة 1995؛

➤ إنشاء الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمارات (APSI) التي تعمل على دعم وتوجيه المستثمرين المحليين والأجانب.

### رابعاً: قوانين الألفية الثالثة.

تميزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسن الأوضاع الاقتصادية، مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة إصدار حزمة كبيرة من القوانين والمراسيم والأوامر، كلها تدخل في عمق الإصلاحات وقد مست كل القطاعات بدون استثناء، ومن التشريعات التي عالجت موضوع الاستثمار الأجنبي ما يلي:

## I. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001:

يتبر الأمر رقم 01-03<sup>3</sup> المتعلق بتطوير الاستثمار والذي ألغى المرسوم التشريعي رقم 12-93، من أهم القوانين التي يركز عليها الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فلقد أدى هذا الأمر إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكراً على الدولة، وإلى تنظيم الإطار القانوني للخصوصية، حيث تم الاعتراف بحرية الاستثمار، هذه الحرية تتعلق بالأنشطة التي لم يسبق أن صدر بشأنها

<sup>1</sup> المرسوم التشريعي 12-93 المؤرخ بتاريخ 15 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 64.

<sup>2</sup> عثمان علام، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، (شرم الشيخ: الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، 25-28 جانفي 2015)، ص 09.

<sup>3</sup> الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيص مسبق (قطاع المحروقات، إنشاء هيئات مالية أو شركات تأمين). هذا التحديد لا يعتبر معرقلا، بل ضروريا لتحديد القطاعات المعنية والجديد في هذا القانون ما يلي:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
- إلغاء التمييز ما بين القطاع العام والخاص؛
- إنشاء شبك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تعويضا لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (APSI) وقد فتحت لها فروعاً في عدة ولايات داخل الوطن، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية ولها الاستقلال المالي؛
- زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين، خاصة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية؛
- ضمان تحويل رأس مال المستثمر والأرباح الناتجة عن التنازل أو التصفية.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار CNI؛
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار.

## II. الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003:

تم إلغاء القانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض بموجب الأمر 11-03 والمتعلق بالنقد والقرض، الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال.

وأهم ما جاء في هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع مقيمين، حيث نصت المادة 84 و85 من الأمر 11-03 أنه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعاً لصافي الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.

- السماح بتحويل المداخل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال.

بالإضافة إلى القوانين السابقة الذكر هناك العديد من المراسم والأوامر التي جاءت لتعدل الأمر 03-01 والتي توفر المناخ المناسب للاستثمار منها:

- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006: جاء ليحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03-01.

➤ **المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006:** يتعلق التعديل بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار.

➤ **المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006:** يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

➤ **المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 جانفي 2007:** ورد فيه تحديد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا الواردة في الأمر 06-08.

➤ **الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009:** جاء في الأمر أنه لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء<sup>1</sup>.

بعد معرفة أهم القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ فترة الستينيات الى يومنا هذا، لا بد من معرفة اهم المؤسسات المكلفة باستقبال وتنظيم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و هذا ما سيتم التطرق له في المطلب الموالي.

#### **المطلب الثاني: الإطار المؤسسي المنظم للاستثمار في الجزائر.**

سعت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية وسن القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي بما يتلاءم والإمكانات المتوفرة لديها، حيث تم إنشاء هيكل إدارية تهدف إلى مساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، وتم إنشاء العديد من الوكالات والمؤسسات التي تحرص على تطوير الاستثمار، ومن بينها:

#### **1. المجلس الوطني للاستثمار (CNI):**

أنشأ المجلس الوطني للاستثمار بموجب المرسوم التشريعي 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث نصت المادة 18 منه: "ينشأ مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص "المجلس" يرأسه رئيس الحكومة". ويتكون هذا المجلس من عدة أعضاء هو على التوالي<sup>2</sup>: وزير المالية، وزير الطاقة والمناجم، وزيرة التجارة، وزير الصناعة، وزير المساهمة، وزير التهيئة العمرانية.

<sup>1</sup> - المادة رقم 36 من الأمر 09-01.

<sup>2</sup> - المادة 05 من المرسوم التنفيذي 01-281 المتعلق بتشكيل وتنظيم وسير المجلس الوطني للاستثمار، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001.

ولقد عهدت إلى هذا المجلس مهام كثيرة في ميدان تشجيع الاستثمار، وخلق الظروف الملائمة لانتعاشها، فمقتضى المادة 19 من المرسوم 03-01 تتلخص مهامه في<sup>1</sup>:

- اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار، وتحديد أولوياته؛
- توضيح الرؤية، ورسم استراتيجية اقتصادية كفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة انطلاقا من الإمكانيات، والوسائل المالية والبشرية المتاحة؛
- اتخاذ التدابير التحضيرية المختلفة وبراعى مدى توافقها مع التطورات الحاصلة على مستوى الساحة الاقتصادية الداخلية والخارجية؛
- الفصل في الاتفاقيات التي تبرمها الدولة مع المستثمرين الذين يمنحون منافع وامتيازات إضافية نظرا للأهمية الخاصة لهذه الاستثمارات التي يتعهد بإنجازها؛
- الحسم في الأهداف المرسومة للتهيئة الإقليمية؛
- البث في مسألة اختيار المناطق التي تستحق الاستفادة من النظام الاستثنائي، والذي بمقتضاه تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة، والتي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية؛
- تقديم المقترحات للحكومة فيما يتعلق بالقرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ وترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه، وقد يرى المجلس ضرورة استحداث مؤسسات وهيكل مالية من شأنها تحقيق تمويل أفضل للاستثمار، وبالتالي المساهمة في تطويره.

## II. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

أنشأت وكالة وترقية ودعم الاستثمار (APSI) بمقتضى المرسوم التشريعي 93-12 وكنتيجة لها وتكلمة لأحكامها، وعملا بأحكام المادة 06 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، أنشأت لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، ونصت عليها المادة الأولى من الأمر 03-01 وعرفت على أنها: "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".

<sup>1</sup> - محمد يوسف، مضمون أحكام الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تطوير الاستثمارات الوطنية والأجنبية، (الجزائر: مجلة الإدارة، العدد 23، 2001)، ص ص 50-51.

وتتولى الوكالة في مجال الاستثمارات المهام التالية<sup>1</sup>:

- الاتصال مع الإدارة والهيئات المعنية؛
- تتولى ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها؛
- تسهل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد؛
- تتأكد من التزام المستثمرين بالتعهدات المقدمة خلال فترة الإعفاء؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- تسيير المحفظة العقارية وتقديم المعلومات والمعطيات الاقتصادية؛
- إبراز فرص الاستثمار؛
- التعريف بالمحيط الاستثماري في الجزائر؛
- تحديد العراقيل والضغوطات التي تعيق إنجاز الاستثمارات وتقترح على السلطات العمومية المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لحلها؛
- تنظم ندوات وملتقيات دراسية يرتبط محتواها بهدف الوكالة؛
- إقامة علاقات تعاون مع هيئات أجنبية مماثلة؛
- تشكل مجموعة من الخبراء يقومون بمعالجة الوسائل الخاصة بالاستثمار.

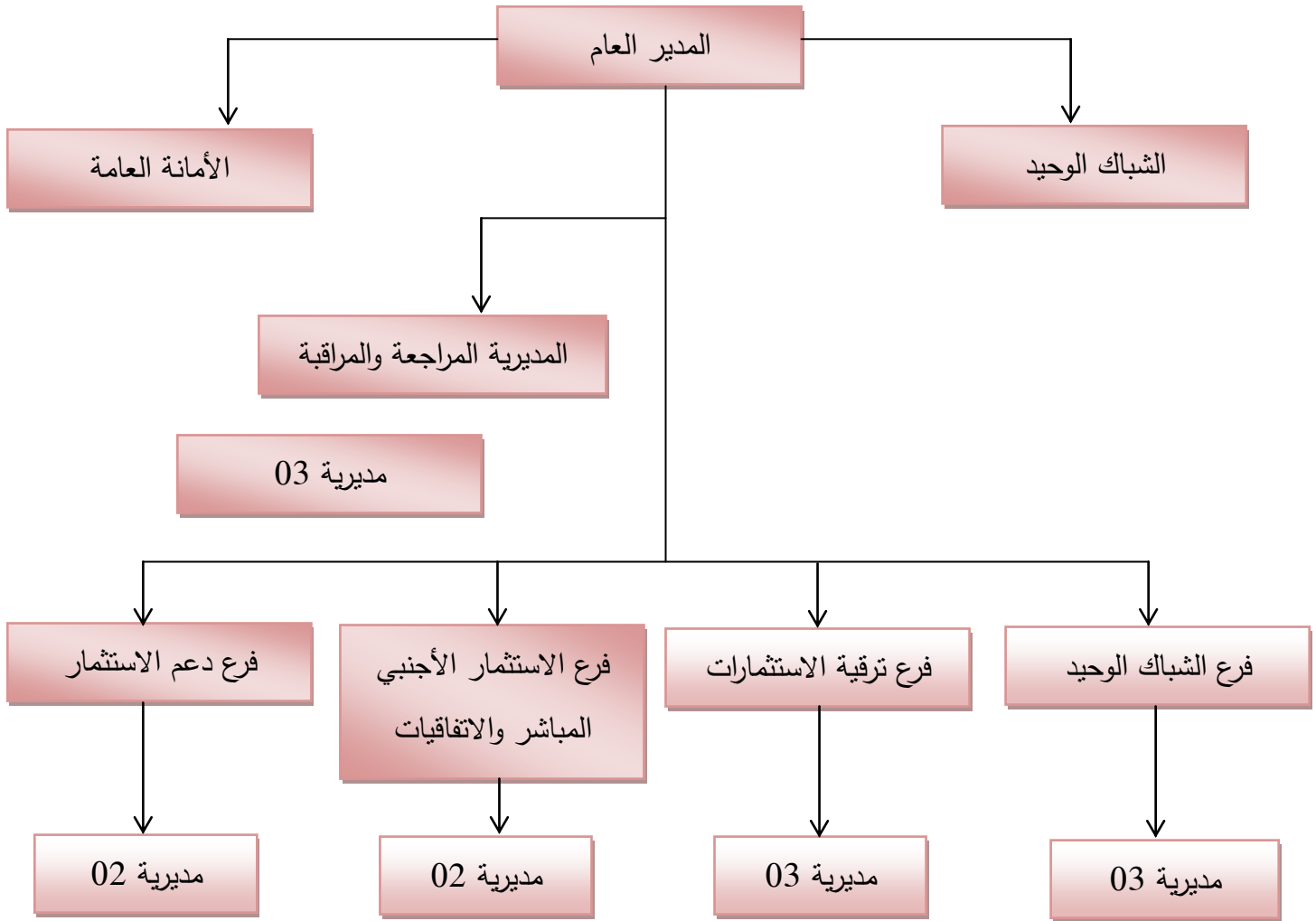
#### ❖ التنظيم الإداري للوكالة:

تم تنظيم الوكالة بتطبيق المرسوم التنفيذي رقم 01-282، حيث يتزأسها المدير العام بمساعدة الأمين العام، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

<sup>1</sup> - Guide de l'investissement et de l'investisseur, Algérie – Invest 2002-2004, collection Guides-plus, p 40.



الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

#### ❖ الشباك الوحيد:

يقوم الشباك الوحيد بتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق وكذا تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، كما يسهر على تنفيذ هذه الإجراءات المقررة، كما يضم هذا الشباك الممثلين المحليين للوكالة نفسها، وكذلك من هم في المجلس الوطني للسجل التجاري، الضرائب، الجمارك، التهيئة الحضرية والعمل، التنظيمات المكلفة بالعقارات الموجهة للاستثمار، المجلس الشعبي البلدي، والجدول الموالي يوضح مختلف الهيئات المكونة للشباك الوحيد والخدمات المقدمة.

الجدول رقم (08): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي

الخدمات	الهيئات	الشبابيك
إعلام، توجيه، تسليم الملف، إيداع تصريحات، منح امتيازات	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	الاستقبال والتوجيه
تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت للسجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	السجل التجاري
الإعلام حول التنظيم الجمركي	مديرية الجمارك	الجمارك
مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتياز	مديرية الضرائب	الضرائب
مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء والتصريحات الأخرى حول البناء	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية العقار	العقار
تسلم رخص العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل	مديرية التشغيل	وزارة العمل
تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الإنجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة	مديرية الضرائب	حصيلة الضرائب
تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات	مديرية الخزينة	حصيلة الخزينة
المصادقة على جميع الوثائق اللازمة بتكوين ملف الاستثمار	المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية

Source : ANDI, 2004, texte régissant le développement de l'investissement en Algérie, Alger.

### III. الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار (MDPPI):

تهتم هذه الوزارة بترقية الاستثمار وعمليات الخوصصة، مما يترجم الإدارة السياسية القوية، كما تقوم باقتراح سياسة واستراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار، بالإضافة إلى المتابعة الميدانية لجميع أنشطة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. مع العلم أنه لا توجد هيئة منفصل مكلفة بالاستثمارات الأجنبية فقط، مما يؤدي أحيانا إلى التداخل في الصلاحيات بين الوزارة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <sup>1</sup>ANDI.

بعد التطرق إلى الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار في الجزائر، يمكن إعطاء بعض الملاحظات حيث أنه كما أشرنا سابقا لا توجد هيئات مختصة بالاستثمارات الأجنبية فقط، مما يحدث تداخل في الصلاحيات بين الهيئات الموجودة حاليا، فعلى سبيل المثال:

- تداخل في الصلاحيات بين المجلس الوطني للاستثمار CNI والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ADNI فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين، هذا التداخل غالبا ما يؤدي إلى قراءات مختلفة، كما أن عملية الاستثمار تتطلب وجود مركز قرار واحد وشفافية تامة؛
- تداخل في الإسناد بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار (MDPPI)، حيث يلاحظ تشابه بل تطابق تام بين مهام وكالة ANDI ومهام المديرية العامة للاستثمار بالوزارة؛
- تحديد الوصاية على وكالة ANDI أمر في غاية الأهمية، ويظهر ذلك جليا في حالة وجود نزاع فيما يتعلق بالقرارات المتخذة مع المستثمرين الأجانب.

لقد وفرت الجزائر مختلف الهيئات المكلفة بتنظيم و تشجيع و تسهيل اجراءات الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا لغرض منح صورة جيدة لدى الشركات و المستثمرين الأجانب من أجل اقامة مشاريع ضخمة هنا، كما قدمت الجزائر العديد من المزايا و الحوافز للمستثمرين القادمين من الخارج وهذا ما سيتم توضيحه اكثر في المطلب الموالي

<sup>1</sup> - <http://www.mdppi.dz>

**المطلب الثالث: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12 أكدت الجزائر عزمها واستعدادها لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدعيمه من خلال إقرارها لسياسة الانفتاح باعتباره المحرك الأساسي للدعم الرئيسي لبناء الاقتصاد الوطني، وتجسيد مبدأ التعاون مع الخارج، وعلى هذا الأساس نشير إلى الضمانات والحوافز التي أقرتها الدولة الجزائرية والمتعلقة بحماية الاستثمارات والمنصوص عليها قانونيا، وفيما يلي سيتم عرض أهم الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي.

**أولا: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر.**

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية السابقة الذكر خاصة المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على:

**I. مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمارات:**

طبقا للنصوص التي جاء بها المرسوم التشريعي رقم 93-12 تلغى كل أشكال التمييز والتفرقة بين المقيمين وغير المقيمين سواء كانت الاستثمارات عمومية أو خاصة، محلية أو أجنبية وتتنجز بدون تمييز أو تفرقة، حيث أن المرسوم يضمن المعاملة العادلة والمنصفة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب، يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يخص الاستثمارات، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدول الجزائرية والدول التي يكون الأشخاص من رعاياها<sup>1</sup>.

**II. الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:**

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصة للدولة (كالصحة العمومية، التربية، التعليم...)، وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو

<sup>1</sup> - المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12.

الهيكلية والتي تنجز في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي<sup>1</sup>.

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة في إجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة، أو في شكل شركة باسم جماعي، أو في شكل شركة ذات أسهم. مع أن تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

### III. ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة: "لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة".

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمن حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.

### IV. ضمان حرية التحويل:

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي أو عيني، وهذا ما نصت عليه المادة 12 من المرسوم 93-12: "تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والفوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر"، كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوما<sup>2</sup>.

### V. الالتزامات الدولية الناجمة عن فع الاتفاقيات المبرمة:

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف لها أثر في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري أقر ذلك بنص صريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي.

<sup>1</sup> - عيد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (الجزائر: الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17، 18 أبريل 2006)، ص 255.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

فالجزائر وإيماننا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات، ونذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:

#### أ- الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من الخارج، ونذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

1. الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي<sup>2</sup>؛
2. الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية<sup>3</sup>؛
3. الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار<sup>4</sup>.

#### ب- الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

نظرا لتأكد الجزائر من أهمية الاستثمارات الأجنبية لاقتصادها وتطوره في شتى المجالات والقطاعات، أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الكثير من البلدان بفرض حماية وتشجيع استثماراتها، ومن بين الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر والدول الأجنبية انطلاقا من 1990 نذكرها في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> - موسى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، (الجزائر: دار الملكية، 2000)، ص 18.

<sup>2</sup> - المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الجريدة الرسمية رقم 06-1991.

<sup>3</sup> - الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1994، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 07-1995.

<sup>4</sup> - المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990 يتضمن الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الجريدة الرسمية رقم 45-1990.

الجدول رقم (09): اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية مع الجزائر

الدولة المبرمة معها الاتفاقية	الهدف من الاتفاقية	تاريخ عقد الاتفاقية
أمريكا	الاتفاق على تشجيع الاستثمارات بين الدولتين	المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990
إيطاليا	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار	المرسوم الرئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 05 أكتوبر 1991
فرنسا	التشجيع والحماية المتبادلة فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتلفة بهما	المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 02 جانفي 1994
إسبانيا	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	المرسوم الرئاسي رقم 95-88 المؤرخ في 25 مارس 1995
ألمانيا	تشجيع الاستثمارات والحماية المتبادلة بين الدولتين	المرسوم الرئاسي 2000-280 المؤرخ في 07 أكتوبر 2000
مصر	الترقية والحماية المتبادلة	في 29 مارس 1997
الإمارات العربية المتحدة	تشجيع وحماية الاستثمارات	المرسوم الرئاسي رقم 02-227 المؤرخ في 22 جوان 2002
أمريكا	تنمية العلاقات التجارية والاستثمار	المرسوم الرئاسي رقم 02-57 المؤرخ في 05 فيفري 2002
الكويت	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	المرسوم الرئاسي رقم 03-370 المؤرخ في 23 أكتوبر 2003

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مختلف المراسيم الرئاسية.

الاتفاقيات السابقة الذكر في الجدول رقم (09)، تعتبر جزء بسيط من مختلف الاتفاقيات الدولية الثنائية التي أبرمتها الجزائر، فنظر للانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، وأيضا نظرا لتطور العلاقات السياسية والاقتصادية للجزائر مع الكثير من الدول، أبرمت الجزائر أكثر من 55 اتفاقية دولية ثنائية و31 اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي<sup>1</sup>. وتحتل الجزائر المرتبة التاسعة من حيث عدد الاتفاقيات الدولية المبرمة سواء أكانت ثنائية أم متعددة الأطراف مقارنة مع باقي الدول العربية، وهذا ما يوضحه تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن وكالة "الأونكتاد" لعام 2014 من خلال الجدول الموالي:

<sup>1</sup> - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI- لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع  
<http://www.andi.dz/index.php/ar/faq/88-faqs/156-mesures-de-protection-de-l-investissement>



الجدول رقم (10): عدد اتفاقات الاستثمار الدولية العربية حتى نهاية 2013

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية	اتفاقات الاستثمار الدولية الأخرى	الإجمالي
مصر	100	13	113
الكويت	74	14	88
المغرب	63	09	72
تونس	55	09	64
قطر	49	14	63
الأردن	53	09	62
الإمارات	45	14	59
لبنان	50	08	58
الجزائر	47	08	55
سلطنة عمان	34	14	48
سورية	42	05	47
البحرين	29	15	44
اليمن	37	06	43
السعودية	24	14	38
السودان	27	10	37
موريتانيا	20	07	27
جيبوتي	09	10	19
العراق	07	06	13
فلسطين	03	07	10
الصومال	02	05	07

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2014، مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية "الأونكتاد"، (نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، 2014).

ثانيا: الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص.

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص). ذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية، وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين<sup>1</sup>:

- **النظام العام للحوافز:** يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله وتسفيد الاستثمارات من:
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- **نظام الاستثناءات:** يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال كما يلي:
- أ- **في مرحلة بدء إنجاز الاستثمار:** حيث تستفيد الاستثمارات من الإعفاءات التالية:
  - الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة؛
  - الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار؛
  - تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 20% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
  - تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

<sup>1</sup> - محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، (جامعة الشلف: مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، 2008)، ص 320.

ب- في مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- إعفاء لمدة (10 سنوات) من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني؛
- إعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- منح مزايا إضافية بشأنها أن تسهل وتحسن الاستثمار.

تعتبر الجزائر من بين احسن الدول من حيث القوانين و الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الاجانب، فلماذا نجد ان الجزائر ليست من اهم الدول المستقطبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة، لذلك لا بد من معرفة اهم مقومات و معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وهذا ما سيتم توضيحه في المطلب الموالي

**المطلب الرابع: مقومات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

إن القيام باستثمارات أجنبية ليس عملية عفوية بل هي تخضع لمجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر في مسارها، وهناك عدة عناصر أساسية تعتبر عوامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، والجزائر بدورها تمتاز بالعديد من المقومات التي تجعلها مركز جذب للعديد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية، لكن وفي الجهة المقابلة نجد العديد من العوائق الطاردة للاستثمارات الأجنبية، فما هي أهم مقومات الجزائر؟ وفيما تتمثل أهم العوائق الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر.

**أولاً: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

بالإضافة إلى المناخ الاستثماري الذي تمتاز به الجزائر والذي سيتم التطرق له في المبحث الموالي والامتيازات القانونية التي سبق ذكرها، تتميز الجزائر عن باقي الدول بالعديد من المقومات الخاصة بها نذكر منها:

#### 1. حجم السوق والموقع الاستراتيجي:

يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، فالجزائر تمتاز بموقعها الجغرافي المميز الذي يمثل ممرا مهما بين قارتي إفريقيا وأوروبا، فهي تتوسط بلدان شمال إفريقيا وتقع على ساحل البحر المتوسط وتتربع على أكثر من 1200 كلم من السواحل، فهي أكبر دولة إفريقية مساحة وتحتوي على صحراء شاسعة غنية بالنفط والغاز.

كما تحتوي الجزائر على كثافة سكانية تقدر بـ: 38,93 مليون نسمة<sup>1</sup>، وبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 213,5 مليار دولار<sup>2</sup>، وبالتالي إن كبر حجم السوق الجزائرية والعدد الكبير من المستهلكين تعتبر عامل جذب للاستثمارات الأجنبية

## II. البنية التحتية:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق على البلدان التي تمتلك بنية تحتية جيدة المستوى، ونقصد بالبنية التحتية الطرق والمواصلات، الصرف الصحي، خطوط الطيران، المطارات والموانئ بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تمثل أهم أشكال البنية التحتية، ونذكر أهم ما تمتلكه الجزائر في النقاط التالية:

### ➤ المناطق الصناعية:

بدأت الجزائر ببناء المناطق الصناعية وإعادة هيكلتها لتهيئة الأقاليم بشكل متوازن منذ 1970، وذلك من أجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف أرجاء الجزائر، حيث شقت الطرق والشوارع العريضة لتحسين المواصلات كما أمنت مصادر الطاقة للمناطق الصناعية وزودتها بمختلف وسائل الاتصال، وتحتوي الجزائر على 726 منطقة صناعية<sup>3</sup>، ومنطقة نشاط على مساحة إجمالية تتجاوز 15 ألف هكتار.

### ➤ النقل الجوي:

يوجد في الجزائر 136 مطارا<sup>4</sup>، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، كما أن شبكة النقل الجوي الداخلية جيدة، حيث أن 54 من هذه المطارات ذات مدارج معبدة مصنفة كالتالي:

<sup>1</sup> بيان من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أنظر الموقع الإلكتروني.

[http://data.albankaldawli.org/country/algeria#cp\\_wdi](http://data.albankaldawli.org/country/algeria#cp_wdi)

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2006/2007)، ص 194

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 195

الجدول رقم (11): عدد المطارات الجزائرية ذات المدرجات المعبدة

عدد المطارات	طول المدرج
9	أكثر من 3000 م
27	بين 2500 و 3000 م
12	بين 1500 و 2500 م
1	أقل من 1000 م

Source : CIA, The World Fact Book, Algeria Fast sheet,  
[www.CIAWorldFactBookAlgeria.com](http://www.CIAWorldFactBookAlgeria.com)

أما المطارات ذات المدرجات غير المعبدة فيبلغ عددها 82 مطارا، موزعة كالتالي

الجدول رقم (12) : عدد المطارات الجزائرية ذات المدرجات غير المعبدة

عدد المطارات	طول المدرج
2	بين 2500 و 3000 م
23	بين 1500 و 2500 م
38	بين 1000 و 1500 م
19	أقل من 1000 م
1	خاص بالحوامات

Source : CIA, The World Fact Book, Algeria Fast sheet,  
[www.CIAWorldFactBookAlgeria.com](http://www.CIAWorldFactBookAlgeria.com)

➤ النقل عبر الطرقات:

يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر بـ: 112 039 كلم<sup>1</sup>، (المرتبة 40 عالميا، والثالثة إفريقيا) بما في ذلك 29 573 كلم من الطرق الوطنية أهمها الطريق السيار شرق - غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها.

➤ النقل بالسكك الحديدية:

تغطي السكك الحديدية الجزء الأكبر من البلاد، حيث يبلغ طول هذه الشبكة 4500 كلم وأكثر من 200 محطة تجارية نشطة<sup>2</sup>، علما أن أشغال الإنجاز جارية لتبلغ طول الشبكة 1200 كلم بحلول 2017.

➤ الموانئ:

<sup>1</sup> - للمزيد من المعلومات، ارجع إلى الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI. [/ http://andi.dz/index.php/ar](http://andi.dz/index.php/ar)

<sup>2</sup> - عثمان علام، مرجع سابق، ص 14.

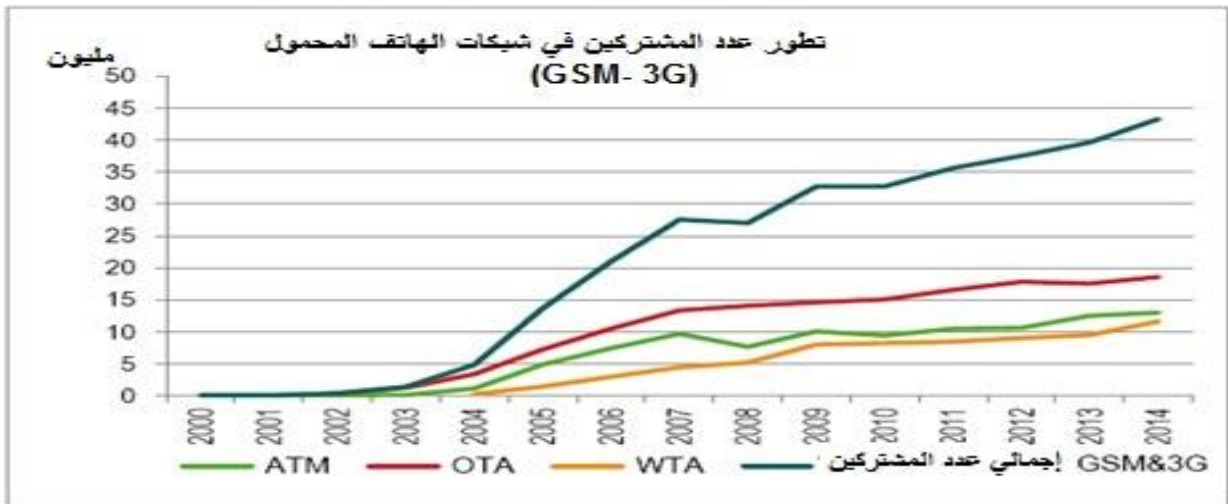
تمتلك الجزائر 45 ميناء، 11 منها للصيد والتجارة وهي (الجزائر، عنابة، بجاية، بني صاف، دلس، جن جن، الغزوات، جيجل، مستغانم، وهران، تنس)، وميناءين اثنين مختصين في المحروقات (سكيكدة، أرزيو)<sup>1</sup>.

### .III. الاتصالات السلكية واللاسلكية

لا تزال سوق الاتصالات تسجل وتحقق معدلات نمو قوية وذلك من سنة إلى أخرى، هذا النمو ارتكز أساسا سواء في قطاعات الهاتف أو من حيث عدد الزبائن أو متعاملي الهاتف الثابت و المحمول الذي ارتفع من 42.76 مليون سنة 2013 إلى 46.39 مليون مشترك سنة 2014، أي بزيادة قدرة ب 8%<sup>2</sup>، حيث وصلت قيمة المبيعات أو التداول في قطاع الإتصالات سنة 2014 ما يقارب 499 مليار دينار جزائري، عكس سنة 2013 حيث وصلت القيمة إلى 459 مليار دينار جزائري أي بمعدل نمو أكبر ب 8.65% مقارنة مع ماتم تسجيله في سنة 2013.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن العائدات المستحدثة من طرف متعاملي الهاتف الثابت والنقال خلال نفس الفترة أكثر من 416 مليار دج ، أي ما يمثل حوالي 85% من المنتجات المجمعة للقطاع. أما عن مساهمة قطاع الإتصالات في الناتج المحلي الخام لسنة 2014 فهي تقارب 2.91%.

الشكل رقم (08): تطور عدد المشتركين في شبكات الهاتف المحمول خلال الفترة 2014/2000



Source : <http://andi.dz/index.php/ar/tic16042015>

<sup>1</sup> <http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir>

<sup>2</sup> <http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015>

**IV. الكهرباء والغاز:**

بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميغاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96%، وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بعض البلدان الأوروبية، ف 96% من المنازل تستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية التي تشرف عليها مؤسسة سونلغاز.

**V. توفر اليد العاملة المؤهلة:**

تسعى مختلف المؤسسات إلى تعظيم الربحية من خلال تخفيض التكاليف، ووفقا لذلك فإن البلد الذي يتوفر على يد عاملة مؤهلة وبتكلفة أقل يصبح لديه قدرة أكبر على استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي<sup>1</sup>. وفي هذا المجال نجد أن الجزائر لديها طاقات شابة ومؤهلة إذ أن 54% من سكان الجزائر تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 35 سنة، كما أن الجامعات ومراكز التكوين تخرج سنويا مئات الآلاف من المتخرجين المؤهلين ففي السنة الجامعية 2015/2014 قدر عدد المسجلين في الجامعات بـ 12946 طالب<sup>2</sup> أي ما تعادل نسبته 25.5% من إجمالي المسجلين في نفس السنة.

وفي مقابل ذلك يقدر الحد الأدنى للأجور في الجزائر 180 أورو فقط<sup>3</sup>، حيث تتراوح الأجور ما بين 180 إلى 540 أورو بالنسبة للقطاع العام، أما في القطاع الخاص فتتراوح الأجور ما بين 180 إلى 700 أورو، وتعتبر هذه الأجور تنافسية أكثر مقارنة بالعديد من الدول العربية والمتقدمة.

**ثانيا: معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.**

بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن المتمتعين في الاحصائيات العالمية يلمس ذلك الفرق بين التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والتدفقات الواردة إلى باقي الدول العربية، فحجم الاستثمارات لم يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، مما يدل على وجود العديد من العقبات والعراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي داخل الجزائر، نذكر منها:

<sup>1</sup> - غريب بولرياح، مرجع سابق، ص 102.

<sup>2</sup> انطلاقا من حوالية احصائية من مصلحة الاحصاء جامعة -باتنة 1-

<sup>3</sup> <http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir>

**I. العوائق الإدارية: وتتمثل في:**

- البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات وهي الصفة الغالبة على الإدارة الجزائرية؛
- انعدام أنظمة معلومات ملائمة؛
- انعدام البيانات والمعلومات الدقيقة؛
- عدم توافر الشفافية في المصالح الجمركية<sup>1</sup>؛
- عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار، وبالتالي المستثمر يجد نفسه مشتتا بين أكثر من مركز من مراكز اتخاذ القرار.

**II. عوائق قانونية وسياسية: وتتمثل في<sup>2</sup>:**

- كثرة القوانين، وعدم استقرارها، حيث تمتاز الجزائر بكثرة إصدارها لقوانين وتعديلات جديدة، وهذا يعتبر عامل طرد للمستثمر الأجنبي حيث يزرع فيهم الشك والخوف؛
- عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات.
- غياب قانون واضح للأموال المنقولة والعقار؛
- عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الإعفاءات وبالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليم والمجدي؛
- غياب الاستقرار السياسي لمدة طويلة في الجزائر لعب دورا كبيرا في عزوف المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر خاصة في القطاعات خارج المحروقات.

**III. عوائق اقتصادية: تعتبر العوائق الاقتصادية من أهم العوامل الطارئة للاستثمارات الأجنبية وتتمثل فيما يلي:**

- **مشكلة القطاع الموازي:** حيث توجد في الجزائر 566 سوق موازية ينشط فيها 100 ألف متدخل ويسطر لوحدة على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم قدرة الدولة في التحكم في هذه الظاهرة، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية تعتبر من أكبر عوائق جذب الاستثمارات الأجنبية<sup>3</sup>.
- **مشكلة العقار الصناعي:** من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساس في طول المدة

<sup>1</sup> صالح مفتاح ودلال بن بسمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصاديات عربية، العددين 43-44، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 124.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 125.

<sup>3</sup> سورية زرقين، مرجع سابق، ص 129.



الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطور الأمر أحيانا إلى سنة<sup>1</sup>، كما أن مشكلة العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي<sup>2</sup>:

1. طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي؛
2. تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
3. عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
4. أمن المنطقة الصناعية.

➤ **مشكلة القطاع المصرفي:** شكل القطاع المصرفي في الجزائر أيضا إحدى الإشكاليات التي يثيرها المستثمرون بسبب<sup>3</sup>:

1. صعوبة الحصول على التمويل؛
  2. طول هذه تحويل الأموال من وإلى الجزائر؛
  3. غياب سوق مالية رغم وجود بورصة الجزائر لكن حركيتها محدودة؛
  4. عدم قدرة البنوك على تمويل المشاريع بالعملة الصعبة، نظرا لندرتها وقلة الإيداعات والتوظيفات البنكية.
- **نقص تأهيل اليد العاملة الجزائرية في بعض القطاعات:** يظهر هذا المشكل خاصة في القطاعات التي تتطلب تكنولوجيا عالية، هذا ما دفع العديد من الشركات إلى جلب الإطارات الأجنبية وبالتالي زيادة في تكاليف الشركات إضافة إلى عدة أعباء كتذاكر السفر، وتكاليف الإقامة<sup>4</sup>.

➤ **عدم توفر المعلومة الاقتصادية من مصادر رسمية جزائرية:** ويمكن الحديث في هذا المجال عند النقض الفادح في مجال الإعلام الاقتصادي، والذي يركز على محورين أساسيين هما: المستثمر، والمعلومة الاقتصادية حيث أن التعاون مع وسائل الإعلام المتخصصة يمكن من نشر المعرفة والتوعية الاستثمارية إلى كافة المستثمرين المحتملين مما يساعد على توجيههم وعقلنة قراراتهم الاستثمارية، ويكون ذلك بطبيعة الحال

<sup>1</sup> محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، (جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007)، ص 66.

<sup>2</sup> علي همال، فطيمة ديفيط، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر، في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 04، (جامعة تلمسان، 2005)، ص 385.

<sup>3</sup> مصطفى دالع، جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر، (الجزائر: دار الوعي، 2009)، ص 29.

<sup>4</sup> المرجع نفسه.

بعد تجميع المعلومات الاقتصادية والمالية وتحليلها من طرف مختصين وإعطاء آرائهم وتوجهاتهم في كل مجال<sup>1</sup>.

إن التعرف على مختلف القوانين، والهيئات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضا مختلف الحوافز والامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي داخل الجزائر، يؤكد بأن الجزائر من الدول المهتمة بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة أنها تمتاز بمقومات طبيعية، اقتصادية وبشرية جيدة جدا مقارنة ببعض الدول، غير أن هذه القوانين والمقومات لم تكن حافزا جيدا للاستثمارات الأجنبية نتيجة لوجود مجموعة من العراقيل التي تحول دون استقطاب الجزائر لعدد أكبر من المشاريع الاستثمارية الأجنبية، هذا ما يدفعنا للبحث عن ماهية المناخ الاستثماري في الجزائر، وهذا ما سيتم التطرق له بالتفصيل في المبحث الموالي.

### المبحث الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر

يعتبر المناخ الاستثماري من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى مختلف الدول ،لذا سعت ولازالت تسعى الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري خاصة بوجود منافسة عالمية على جذب الاستثمارات الأجنبية بين الدول، وبالتالي فإن وجود مناخ استثماري جيد وتمركزها في مكانة جيدة ضمن مختلف المؤشرات العالمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على جذب المستثمرين و يساعد المستثمرين الى انجاز مشاريع اكبر وبالتالي الاستفادة من المزايا المصاحبة لهذه المشاريع.

ومن خلال هذا المبحث سيتم دراسة أهم المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار ، وأيضا مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية لمناخ الاستثمار في الجزائر وصولا الى مكانة الجزائر ضمن أهم المؤشرات العالمية .

### المطلب الأول: المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار

تعتبر المؤشرات الخمس الدولية المتعلقة بتقييم مناخ الاستثمار أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الاعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه. وفي هذا المطلب ينتطرق الى كل مؤشر بنوع من التفصيل.

<sup>1</sup> - رقية حساني، مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2008/2009)، ص380.

أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية<sup>1</sup>

يرجع مفهوم الحرية الاقتصادية في مفهومها العريض إلى حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول و توفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد و تقرير روح المبادرة و الإبداع، كما تعني غياب الاكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك للسلع و الخدمات من مستلزمات حماية المصلحة العامة، كما أن مؤشر الحرية الاقتصادية يُسهم في إعطاء صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ، و وجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القوانين .لقد ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية و تتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى و كذلك أصحاب القرار و المسؤولين لغرض خلق انطباع إيجابي عن البلد، و دعم عمليات الترويج لاستقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن كل من معهد "Heritage foundation" وصحيفة " wall street " ،وذلك منذ سنة 1995<sup>2</sup>، كما يهدف إصدار هذا المؤشر إلى تقييم وقياس مدى تجانس السياسات المنتهجة في مختلف الدول مع مؤسساتها المختلفة التي تعتنى بدعم الحرية الاقتصادية بمفهومها الواسع، على غرار حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول، توفير مجالات حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، تعزيز روح المبادرة والإبداع، إضافة إلى مدى غياب الإكراه الجبري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات.

كما يهدف مؤشر الحرية الاقتصادية إلى تقديم صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد كونه يأخذ بعين الاعتبار كافة التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية وكذا الحواجز المفروضة على التجارة الخارجية ومدى سيادة القانون على الجميع، الأمر الذي زاد من أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية واعتماد المستثمرين الأجانب عليه في تصنيف الأقاليم الأكثر ملائمة لتوطن الاستثمارات الأجنبية، ويعتمد هذا المؤشر في بناءه على 10 عوامل تتلخص فيما يلي:

- السيادة التجارية (معدل الرسوم الجمركية ومدى توفر حواجز غير جمركية أخرى)
- وضعية موازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد ككل.

<sup>1</sup> - لتفاصيل أكثر حول المؤشر أنظر : (<http://www.heritage.org/index/>)

<sup>2</sup> - زين منصور، واقع وأفاق سياسية الاستثمار في الجزائر، (جامعة الشلف: مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني، 2005)، ص143

- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)
  - تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.
  - وضع القطاع المصرفي والتمويل.
  - مستوى الأجور والأسعار.
  - حقوق الملكية الفردية.
  - التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.
  - أنشطة السوق الموازية.
- حيث تمنح هذه المكونات أوزانا متساوية فيما بينها، ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية والذي يوضح كما يلي<sup>1</sup>:

- ( 80-100 ) وجود حرية اقتصادية كاملة
- ( 70-79.9 ) وجود حرية اقتصادية شبه كاملة.
- ( 60-69.9 ) حرية اقتصادية متوسطة.
- ( 50-59.9 ) وجود حرية اقتصادية ضعيفة.
- ( 0-49.9 ) انعدام الحرية الاقتصادية.

#### ثانيا: مؤشر التنافسية

بعد تقرير التنافسية العالمي والذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "World Economic Forum" في جنيف ، أحد المؤشرات الفعالة لقياس وتقييم القدرة التنافسية لمناخ الاستثمار في مختلف البلدان<sup>2</sup> وتحديد نقاط قوة وضعف هذه المناخات (بيئة الأعمال) ، إضافة الى كونه أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لهذه البلدان بشقيها الكلي والجزئي، قصد تحسين و تهيئة مناخ الاستثمار ومكوناته وبالتالي تعزيز قدرته التنافسية ضمن مفهوم جاذبية الأقاليم المشار إليه سابقا، خصوصا مع الظرف الحالي والمنتسم بالتنافس الحاد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مختلف الأقاليم.

<sup>1</sup>- ناجي بن حسين، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، (جامعة قسنطينة 01: مجلة العلوم الإنسانية، العدد31، 2009)، ص69

<sup>2</sup>- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2009 ، ص168

يحتوي تقرير التنافسية على إثناعشر (12) مؤشر اقتصادي رئيسي موزعة في ثلاث مجموعات:

### 1- المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية "Basis Requirements"

- المحور الأول: مؤشر المؤسسات
- المحور الثاني: مؤشر البنية التحتية
- المحور الثالث: مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي
- المحور الرابع: مؤشر الصحة والتعليم الأساسي

### 2- المجموعة الثانية: معززات الكفاءة "Efficiency Enhancers"

- المحور الخامس: مؤشر التعليم العالي والتدريب
- المحور السادس: مؤشر كفاءة سوق السلع
- المحور السابع: مؤشر كفاءة سوق العمل
- المحور الثامن: مؤشر تطور الأسواق المالية
- المحور التاسع: مؤشر الجاهزية التكنولوجية
- المحور العاشر: حجم السوق

### 3- المجموعة الثالثة: عوامل الابتكار والتطوير "Innovation /Sophistication Factors"

- المحور الحادي عشر: مؤشر تطور بيئة الأعمال
- المحور الثاني عشر: مؤشر الإبتكار

#### ثالثا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عند مجموعة خدمات الخطر السياسي، أو ما يطلق عليه ب (PRS GROUP) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية International country risk guide أو ما يطلق عليه اختصارا ب (ICRG) وذلك منذ عام 1984 ، إذ يهدف إلى قياس المخاطر الكلية (مالية ،سياسية و اقتصادية) المرتبطة بالاستثمار، كما يشمل 140 دولة من بينها الجزائر،

ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي<sup>1</sup>:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (ويشكل % 50 من المؤشر المركب ككل)
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (ويشكل % 25 من المؤشر المركب ككل)
- مؤشر تقييم المخاطر المالية (ويشكل % 25 من المؤشر المركب ككل)

ويقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية إلى خمسة مجموعات وذلك بحسب درجة المخاطرة على الشكل التالي:

1- من 0 إلى 49.5 دول ذات درجة مرتفعة جدا من المخاطر

2- من 50 إلى 59.5 دول ذات درجة مرتفعة من المخاطر.

3- من 60 إلى 69.5 دول ذات درجة معتدلة من المخاطر.

4- من 70 إلى 79.5 دول ذات درجة منخفضة من المخاطر.

5- من 80 إلى 100 دول ذات درجة منخفضة جدا من المخاطر.

إذ أن درجة المخاطرة تتخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حالة انخفاض قيمة المؤشر.

#### رابعا: مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال

يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال "Doing Business"، سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وذلك منذ سنة 2003 كما يغطي اقتصاديات 189 بلد عبر العالم بالنسبة لعام 2014<sup>2</sup>، ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية وبدوره يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تشتمل على ما يلي:

- بدء المشروع،
- التعامل مع التراخيص،
- توظيف العمال،
- تسجيل الملكية،
- الحصول على القروض،
- حماية المستثمرين،

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2011، صص 55،56

<sup>2</sup>International financial company, World BANK ,Doing business Report,profile ; ALGERIA ,2014

- دفع الضرائب،
- التجارة عبر الحدود،
- تنفيذ العقود وإغلاق المشروع.

#### خامسا: مؤشر الشفافية

تقوم منظمة الشفافية الدولية "International Transparency" بتقييم بلدان العالم سنويا فيما يخص مدى انتشار الشفافية وغياب الفساد من خلال مؤشر الشفافية أو ما يسمى ب: النظرة للفساد، والذي يصدر في تقرير سنوي للمنظمة منذ سنة 1995 مهتما في ذلك بملاحظة مدى أداء الممارسات في الإدارات العامة في مختلف البلدان التي يعطيها، إضافة إلى ملاحظة مدى تفشي ظاهرة الفساد في البلد ودرجة تأثيره على مناخ الأعمال.

ويغطي مؤشر الشفافية 180 بلدا، كما يشتمل على 14 دراسة ميدانية تقوم بها سبعة مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب أثناء تعاملهم مع الإدارات الحكومية المعنية بجوانب الاستثمار خاصة ومدى درجة العراقيل التي تواجههم عند مزاولتهم لمختلف مشاريعهم الاستثمارية منذ الوهلة الأولى، كما يرصد مؤشر الشفافية مدى تفشي الفساد والرشوة كظاهرة تواجه المستثمرين. كما يشترط على الدولة حتى تدرج في هذا المؤشر أن يكون قد تم إجراء 3 مسوحات على الأقل لمختلف الرؤى حول النظرة للفساد على مستوى إقليمها المحلي، وتتباين قيمة المؤشر من الصفر، الذي يدل على درجة عالية من الفساد، إلى 10 أو إلى 100 والذي يعني درجة شفافية عالية<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية لمناخ الإستثمار في الجزائر

يعد دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري أمرا بالغ الأهمية وذلك قصد معرفة تطور الأداء الاقتصادي الكلي وبالتالي محاولة تحديد نقاط ضعف وقوة مناخ الاستثمار في الجزائر، على اعتبار أن المتغيرات الاقتصادية الكلية تعد من أهم مكونات هذا المناخ ومن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقسم هذه المؤشرات إلى عدة فروع و هي :

#### أولاً: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي

يعتبر معدل النمو الاقتصادي من بين المؤشرات الأساسية التي تدل على الاستقرار الاقتصادي، ولقياس معدل النمو الاقتصادي نعتمد على الناتج المحلي الاجمالي باعتباره يمثل النشاط الاقتصادي

<sup>1</sup> -World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, (2011-2012), p.94

إن طبيعة الاقتصاد الجزائري كإقتصاد أحادي التصدير جعلت من معدلات نموه الحقيقي عرضة للعديد من التذبذبات، و ذلك على تواضع معدلاته، بحيث أن سياسة النمو المعتمدة في الجزائر تظل مبنية على عامل الإنفاق الحكومي كأحد أهم وسائل السياسة المالية لإحداث النمو، كما يتوقف هذا الإنفاق بدوره على مدى استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية و توفير احتياطات و قدرات مالية كافية لتمويل مختلف البرامج التنموية<sup>1</sup>.

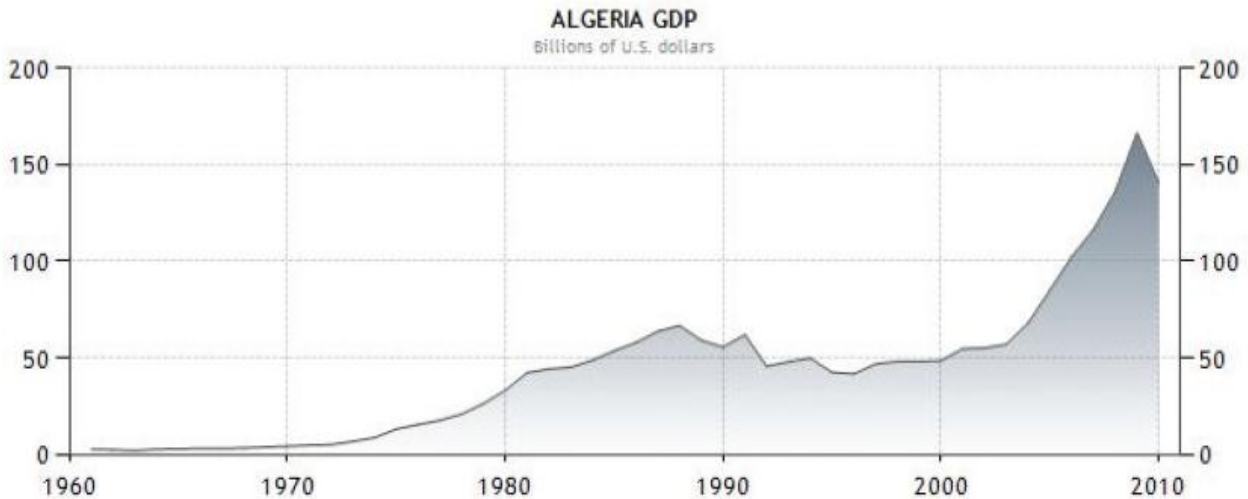
### 1- مستوى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1960-1999

إجمالاً لم تعرف معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر استقرار كبيراً خلال الفترة 1980 - 1999، عكس الفترة 1960-1979 وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية العديدة التي عصفت بالاقتصاد العالمي و أدت على إثر ذلك إلى تدهور أسعار الطاقة وبالتالي تأثرت مداخيل الجزائر و تدهورت توازنها المالية والاقتصادية الكبرى مما أدى الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي خصوصاً في ظل سيطرة القطاع العمومي على جل النشاطات الاقتصادية

و ضعف مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم(09): تطور مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي خلال الفترة (1960-2010)



source: TradingEconomics.com; The World Bank

Source : [www.tradingeconomics.com](http://www.tradingeconomics.com)

<sup>1</sup> Cherifa Bouchaour & Hussein Ali AL-Zeaud (2011) "Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic" (International Journal of Business and Management , 2012, DOI: 10.5539/ijbm.v7n18) .p99 (<http://www.ccsenet.org/journal/index.php/ijbm/article/viewFile/17758/13511> ).



يلاحظ من الشكل أن مستوى الناتج المحلي الخام قد بدأ بالارتفاع ابتداء من سنة 1970 وذلك غداة التوترات التي عرفتتها منطقة الشرق الأوسط وما صاحبها من ارتفاع في أسعار النفط في أواخر سنة 1973 بسبب الحرب العراقية -الايروانية ، وبعد ذلك و بفضل حفاظ اسعار النفط على مستوياتها المرتفعة بلغ معدل النمو في الجزائر مستوى قياسي سنة 1974 ليصل الى 7.5%، ثم بدأ بالإنخفاض بعد ذلك ليصل الى 0.8% سنة 1980، ليعود الى الارتفاع من جديد سنة 1982 حيث بلغ 6.4% ولكن وبسبب ارتباط مستوى الناتج المحلي الاجمالي بالعائدات النفطية سرعان ما بدأ بالانهيار خاصة سنة 1986 إثر حدوث الأزمة المالية التي نتج عنها انخفاض حاد في مستوى اسعار النفط ليصل معدل النمو -0.7%

و بالرغم من تحسنه بسبب أزمة الخليج الثانية و ما صاحبها من ارتفاع في مستوى الاسعار حيث بلغ 0.8%، الا ان الاقتصاد الجزائري لم يكن بمقدوره تخطي و مواجهة الانهيارات المتتالية لأسعار النفط ،دخل الاقتصاد الجزائري في أزمة استلزمت تدينه من صندوق النقد الدولي ودخوله في متاهة خدمة الدين و التعديل الهيكلي الذي ادى الى تراجع الدولة عن دعمها للمؤسسات الاقتصادية وبالتالي افلاس العديد منها مما ادى الى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ،خاصة ان الاستقرار السياسي والأمني كان له انعكاسات سلبية على معدلات النمو خلال فترة التسعينيات .

## 2- مستوى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014

أن التحسن المعتبر في أسعار النفط في الأسواق الدولية بداية من سنة 2000<sup>1</sup>، أدى إلى تحرك مستويات النمو الاقتصادي من جديد، والجدول الموالي يوضح نسبة تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة

2014-2000

<sup>1</sup>Boutaleb K, " La problématique du développement socio-économique et les objectifs d'une authentique réforme de l'Etat en Afrique", (11° ASSEMBLEE GENERALE DU CODESRIA Maputo, Mozambique 6 – 10 – Décembre 2005 : « Repenser le Développement Africain : Au-delà de l'impasse les alternatives »,2005), P 18. (<http://www.codesria.org/IMG/pdf/kouider.pdf>)

الجدول رقم (13):نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: النسبة المئوية (النسبة%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقارير وزارة المالية،لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع

[http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB2014\\_new.pdf](http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB2014_new.pdf)

من ملاحظة الجدول نجد ان معدل النمو في سنة 2000 قد بلغ نسبة 3.8%، واستمر معدل النمو في الارتفاع الى ان وصل الى مستوى قياسي سنة 2003 وهو 7.2% ، لسيما بعد الشروع في تنفيذ البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي PNRE، حيث لم يكن في الإمكان تحقيق تلك المعدلات الايجابية دون اثر العوامل الخارجية المتعلقة دائما بالمستوى المرتفع الذي عرفته أسعار النفط، إضافة إلى عوامل أخرى مثل مستوى المغيائية الجيد الذي أدى إلى تحسن الإنتاج الفلاحي .وظلت هذه المعدلات في مستويات مقبولة نسبيا الى غاية سنة 2008، وانفجار أزمة الرهن العقاري في العالم وركود الاقتصاد العالمي حيث بلغ معدل النمو 2.4% سنة 2008، واستمر في الإنخفاض ليصل الى 1.6% بسبب انخفاض اسعار النفط التي وصلت \$39 في بداية 2009

الا ان معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ظل في حدود موجبة بسبب إعادة انتعاش الطلب العالمي على النفط لاسيما في بعض البلدان الناشئة كالصين والهند وغيرها، حيث بلغ 3.6% سنة 2010، ليستمر بعد ذلك في حدود مقبولة ليصل سنة 2014 الى 3.8%

**ثانيا : معدل التضخم**

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا ، وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة، حسب الاحصائيات الرسمية امتاز معدل التضخم في الجزائر بنوع من التذبذب والجدول الموالي يوضح معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة

**الجدول رقم(14): معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التضخم%	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
التضخم%	4,9	5,7	3,9	4,5	8,89	3,26	2,92	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات

2014...../2007/2006/2004/2002/2000

من الجدول السابق نجد ان التضخم في الجزائر بلغ ادنى نسبة له سنة 2000 ب 0.3 %، و ذلك نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 ليصل الى 4.2%، ويرجع ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24.9 % بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، ليسجل انخفاضا سنة 2002 حيث بلغ 1.4%، ثم ليعود للارتفاع في كل من سنة 2003، 2004، حيث وصل الى 4.3%، و 4% على التوالي ، ليعود الى الانخفاض من جديد سنة 2005 حيث بلغ 1.4% ويرجع هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، و استمر معدل التضخم بالتذبذب حتى بلغ اقصى قيمة له سنة 2012 اين وصل الى 8.89% نتيجة لتزايد الانفاق الاستثماري، ليعود الى معدلات مقبولة حيث بلغ 2.92% سنة 2014

**ثالثا: معدل تطور سعر صرف الدينار**

يعتبر استقرار سعر الصرف أحد أهم المحددات التي يأخذها المستثمرين الأجانب بعين الاعتبار عند اختيار توطين استثماراتهم، حيث يمكن استقرار سعر الصرف من اتضاح مستوى العوائد الناجمة عن الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف قبل تحويلها إلى البلد الأم، غير أنه وفيما يخص الاقتصاد الجزائري، وبالنظر إلى نظام سعر الصرف المنتهج، فإن هذا العامل لا يشكل محددًا هامًا للمستثمرين الأجانب بالنظر إلى ضعف قيمة الدينار الجزائري وعدم قابليته للتحويل دوليا على عكس العملات الأجنبية القوية.

**الجدول رقم(15): متوسط سعر الصرف بين الدينار الجزائري و العملات الرئيسية خلال الفترة**

**2014-2000**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدولار	75.79	77.26	79.69	77.37	72.07	73.37	72.65	69.36
الأورو	69.44	69.20	75.36	87.46	89.64	91.32	91.24	95.00
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الدولار	64.58	72.65	74.41	72.85	77.55	79.38	80.56	
الأورو	94.85	101.30	99.19	102.22	102.16	105.44	106.44	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على

➤ تقارير بنك الجزائر

[http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur\\_monetaire/tab\\_8.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur_monetaire/tab_8.pdf)

➤ تقارير وزارة المالية

[http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux\\_change/taux\\_de\\_change2015.pdf](http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux_change/taux_de_change2015.pdf)

وعموما فان متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار امتاز بنوع من الاستقرار حيث يتراوح في الغالب ما بين 65-80 دولار ،ذلك نتيجة لتنامي الاحتياطات لدى السلطات النقدية،فقد بلغت ادنى نسبة له سنة 2008 (64 دولار) ذلك نتيجة الازمة المالية التي ضربت الاقتصاد الامريكي تلك السنة.

اما بالنسبة للأورو فنلاحظ ان سعر صرف الدينار مقابل الاورو في ارتفاع مستمر فقد كان 69.5 أورو سنة 2000 ليستمر في ارتفاعه حتى بلغ 106.5 أورو سنة 2014 ذلك لتزايد قوة الاتحاد الاوربي واعتبار الاورو من اهم العملات المستعملة في الاحتياطات الدولية، والانخفاض المستمر للدينار الجزائري

#### رابعا : معدل تطور التجارة الخارجية والانفتاح التجاري

لقد عرف تطور سياسة الانفتاح التجاري على الخارج في الجزائر ثلاثة مراحل<sup>1</sup> أو فترات يفسر كل منها بدافع معين، فالمرحلة الأولى المتمثلة في قيام الحكومة الجزائرية بالتراجع عن فكرة الحمائية وذلك للفترة 1986-1994 كان بعد تراجع واختلال التوازنات الكبرى لاقتصادها وكذا بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، أما المرحلة الثانية فقد عرفت انفتاح تجاري من قبل الجزائر وذلك تحت ضغوط المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة 1994-1998 حيث فسر هذا التوجه برغبة بعض الأوساط في الداخل بالاستفادة من ذلك الانفتاح التجاري، وأخيرا المرحلة الثالثة والمتمثلة في البحث على آليات تمكن من التحكم في هذا الانفتاح والناجمة عن الرغبة في تحقيق تناغم فكري للأفراد على شكل فوج من أصحاب القرار الذين يحاولون أخيرا كيفية الاندماج في الاقتصاد الدولي بأقل الأضرار وذلك منذ 1999 إلى غاية يومنا هذا.

<sup>1</sup> Abbas M", *L'Ouverture Commerciale de l'Algérie*", (Apports et Limites d'une Approche en Termes d'Economie Politique du Protectionnisme, Cahier de Recherche N° 13/2001, Université de Grenoble, Septembre 2011), p2, En Ligne : (<http://www.inria.fr/.../cr13-abbas-ouverture-commerciale-sept2011.PDF>) .

الجدول رقم(16):تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2014

الوحدة:مليون دولار امريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532
نسبة التغطية%	240	192	157	182	175	226	255	218
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الصادرات	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	
الواردات	39479	39294	40473	47247	50376	55028	58580	
الميزان التجاري	39819	5900	16580	26242	21490	9946	4306	
نسبة التغطية%	201	115	141	156	143	118	107	

المصدر : المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

حققت الجزائر خلال سنة 2014 ، فائضا تجاريا قدره **4,63** مليار دولار .

وقد بلغت قيمة الصادرات **62.95** مليار دولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة **4,47%**، أما الواردات، فقد بلغت قيمتها **58.33** دولار، أي بزيادة قدرها **6%** مقارنة بعام 2013.

ويوضح هذا المؤشر أن هناك زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، من حيث تغطية الواردات بالصادرات، فإن النتائج تدل على أنها تحررت إلى **108%** سنة 2014 مقابل 118 سجلت سنة 2013.

#### خامسا: الدين الخارجي

عرفت المديونية الخارجية للجزائر تناقصا مستمرا منذ سنة 2000 الى غاية سنة 2014، حيث تمكنت الجزائر من تسديد جزء كبير من ديونها، والجدول التالي يوضح حجم الدين الخارجي خلال فترة الدراسة

## الجدول رقم(17):حجم الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة:مليار دولار امريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع الدين الخارجي	25.261	22.701	22.642	23.353	21.821	17.191	5.603	5.474
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
مجموع الدين الخارجي	5.585	5.813	5.536	4.405	3.676	3.397	3.735	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقارير وزارة المالية ،للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>

بلغت الديون الخارجية 25.2 مليار دولار سنة 2000، لتستمر في الانخفاض حيث بلغت سنة 2005 ما يقارب 17.2 مليار دولار، لتعرف بعد ذلك انخفاضا كبيرا ابتداء من سنة 2006، حيث كانت مجمل الديون الخارجية الجزائرية في تلك السنة 5.6 مليار دولار لتتناقص تدريجيا أين بلغت 3.7 مليار دولار سنة 2014.

يرجع هذا التناقص الكبير والواضح للمديونية الخارجية الجزائرية لارتفاع اسعار البترول وقدرة الاقتصاد الجزائري للتمويل من موارده المحلية و التقليل من الموارد الخارجية وبالتالي عدم وجود ضغوط و تدخلات اجنبية في البرامج التنموية.

اعتمادا على ما سبق يمكننا استنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيث عرفت الفترة ما بين سنة 2000 و 2014 استقرارا اقتصاديا في اغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية لمناخها الإستثماري وما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة و ستتلاشى بمجرد تراجع سعر النفط وفي المطلب الموالي سنتعرف عن مكانة الجزائر ضمن اهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمناخ الاستثمار .

**المطلب الثالث: مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار**

بعد معرفة اهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة مناخ الاستثمار في الجزائر لابد من معرفة مكانة الجزائر ضمن اهم المؤشرات العالمية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر،ذلك ان تلك المكانة تلعب عامل جذب أو طرد للمستثمرين الاجانب خاصة و ان هذه التقارير المتعلقة بالمؤشرات تصدر من هيئات دولية ذات مصداقية عالية عكس التقارير التي تصدر من الهيئات الجزائرية،وفي هذا المطلب سيتم التعريف بمكانة و ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الاساسية السابقة الذكر

**أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية**

يشتمل هذا المؤشر على 179 دولة عادة و قد أتت الجزائر ضمن هذا المؤشر على الشكل الآتي:

**الجدول رقم(18):ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2009-2014**

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
(186 دولة)	(179 دولة)	(179 دولة)	(179 دولة)	(179 دولة)	(183 دولة)	
146	145	140	132	105	107	الترتيب العالمي
14	14	15	14	13	14	الترتيب العربي
50.8	49.6	51.0	52.9	56.9	56.6	التنقيط

**Source : the Heritage Foundation & Wall Street Journal. Index of Economic Freedom: <http://www.heritage.org/index>**

من خلال الجدول رقم (18) يتضح ان الحرية الاقتصادية في الجزائر ما زالت ضعيفة وهذا ما يدل على وجود اختلالات و تشوهات في المناخ الاستثماري في الجزائر ،اذ احتلت الجزائر المركز 146 سنة 2014 و ذلك من أصل 186 دولة ،كما احتلت المركز 14 من أصل 17 دولة عربية .ان ادنى تنقيط حصلت عليه الجزائر كان سنة 2013(49.6) هذا ما يدل على انعدام الحرية الاقتصادية في الجزائر ( على حسب المؤشر)، اما بالنسبة لباقي السنوات فالجزائر موجودة دائما في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة.

يؤكد الترتيب المتأخر للجزائر ضمن هذا المؤشر تدهور مراتب الجزائر أيضا ضمن المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية ،على غرار المؤشر الفرعي لحرية الأعمال والذي حازت فيه الجزائر على (66 نقطة) ،ومؤشر محدودية الفساد ب (28.7نقطة )، كما حصلت على (72.8 نقطة ) فيما يخص حرية



التجارة و ( 47.9 ) فيما يتعلق بالإتفاق الحكومي إضافة إلى نسبة ( 45 نقطة ) فيما يخص حرية الاستثمار و ( 45 ) في حرية العمل و ( 30 نقطة ) كنسبة للقطاع المالي و الملكية الفكرية <sup>1</sup>.  
ان هذه الاحصائيات من شأنها التأثير على قرارات المستثمرين الأجانب ، وللتالي لابد من تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر كمحاربة البيروقراطية وتحسين القوانين الاستثمارية ومحاربة الفساد .... الى غير ذلك من الاجراءات من اجل تصنيف الجزائر ضمن الأقاليم الجاذبة للاستثمارات الأجنبية.

### ثانيا: مؤشر التنافسية

فيما يخص مناخ الاستثمار في الجزائر، فلقد بين تقرير التنافسية العالمي **global competitiveness reports** لسنة (2013/2012) أن تنافسية الاقتصاد الجزائري قد عرفت تراجعا طفيفا لتصل إلى المرتبة 110 عالميا وذلك من بين 144 دولة يشملها التقرير، بعدما كانت الجزائر في المرتبة 87 من أصل 142 خلال العام الذي سبق (2012/2011) وكان على رأس العوامل التي أدت إلى هذا التراجع، القوانين ومعدلات الضريبة ومشاكل التمويل التي أصبحت تؤرق المستثمرين خلال متابعتهم لأنشطتهم الاستثمارية<sup>2</sup>.  
وبالنظر إلى المعايير الإثنا عشر التي يعتمد عليها التقرير في قياس تنافسية البلدان، فلقد سجلت الجزائر أداء متواضعا لا سيما في بعض المعايير والتي لها علاقة مباشرة بمناخ الاستثمار ونشاطات المستثمرين مثلما يبينه الجدول الموالي:

<sup>1</sup> Terry Miller, Kim R.Holmes, and Eduin J. Feulner, **Index of Economic Freedom**, (Washington, D.C: the Heritage Foundation and Dow Jones & Company, 2013), pp.23-24

<sup>2</sup> الشريف ريجان ، لمياء هوام ، دور مناخ الإستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري-دراسة تحليلية تقييمية -مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، المجلد الثامن، افريل 2013، ص34.

الجدول رقم (19): تصنيف الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي للفترة 2012/2011 و 2013/2012

فرق الأداء	مرتبة الجزائر ضمن تقرير 2013/2012		مرتبة الجزائر ضمن تقرير 2012/2001		المحاور الرئيسية
	النقاط /7	المرتبة من اصل 144 دولة	النقاط /7	المرتبة من اصل 142 دولة	
↙ 23	3.7	110	04	87	ترتيب الجزائر في المؤشر العالمي
↙ 14	4.2	89	4.4	75	المتطلبات الأساسية
↙ 14	2.7	141	3.1	127	1- مؤشر المؤسسات
↙ 7	3.2	100	3.4	93	2- مؤشر البنية التحتية
↙ 4	5.7	23	5.7	19	3- مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي
↙ 11	5.4	93	5.5	82	4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي
↙ 14	3.1	136	3.4	122	معززات الكفاءة
↙ 7	3.4	108	3.5	101	1- مؤشر التعليم العالي والتدريب
↙ 9	3	143	3.4	134	2- مؤشر كفاءة سوق السلع
↙ 7	2.8	144	3.4	137	3- مؤشر كفاءة سوق العمل
↙ 5	2.4	142	2.6	137	4- مؤشر تطور الأسواق المالية
↙ 13	2.6	133	2.8	120	5- مؤشر الجاهزية التكنولوجية
↙ 2	4.3	49	4.3	47	6- حجم السوق
↙ 8	2.3	144	2.7	136	عوامل الابتكار والتطوير
↙ 9	2.5	144	2.9	135	1- مؤشر تطور بيئة الأعمال
↙ 9	2.1	141	2.4	132	2- مؤشر الابتكار

Source : World Economic Forum ; the Global Competitiveness Reports, (2011-2012) , pp. 94-95 and (2012-2013) , pp.88-89

من خلال ملاحظة الجدول رقم(22)، نجد ان التراجع الملحوظ مؤشر التنافسية في الجزائر هو نتيجة لتراجع اهم المحاور الأساسية المكونة لهذا المؤشر (محور المتطلبات الأساسية، محور معززات الكفاءة، و أخيرا محور عوامل الابتكار والتطور).

### 1- محور المتطلبات الأساسية

لقد خسرت الجزائر 14 مرتبة عن سنة 2012/2011 منتقلة من المرتبة 75 إلى المرتبة 89 وقد مس التراجع كل العناصر المكونة لهذا المحور وهو ما يمكن إيضاحه فيما يلي<sup>1</sup>:

**مؤشر المؤسسات:** تراجعت الجزائر ب 14 مرتبة بسبب تراجع أغلب المؤشرات المكونة له كمؤشر حقوق الملكية من 127 إلى 144 ومؤشر شفافية السياسة الحكومية من 37 إلى 144 ومؤشر الجريمة المنظمة من 103 إلى 137

**مؤشر البنية التحتية:** تراجع ب 7 مراتب متأثرا بتراجع أغلب المؤشرات المكونة له كمؤشر جودة الطرق من 77 إلى 88 ومؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي من 106 إلى 125 وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهد لتدارك النقص المسجل في عناصر البنية التحتية لتكون عاملا مسهلا للاستثمار لا عائقا له.

**مؤشر الاقتصاد الكلي:** هو من أقل المؤشرات تراجعا بأربع مراتب فقط، وهذا نتيجة لتراجع مؤشر نسبة رصيد الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 54 إلى 82 ومؤشر الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 3 إلى 6 ومؤشر نسبة إجمالي الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8 إلى 11، ورغم هذا التراجع، إلا أن أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية تبقى مستقرة وإيجابية وتشكل ضمانا وحافزا للمستثمر الأجنبي.

**مؤشر الصحة والتعليم الأساسي:** لقد تراجع أداء الاقتصاد الجزائري حسب هذا المؤشر أيضا لتبلغ الجزائر المرتبة 93 بعدما كانت هذه المرتبة 82 أي بتراجع قدر ب 11 مرتبة مقارنة بالسنة السابقة (2012/2001) ويعود هذا التراجع أيضا بسبب تراجع المؤشرات الفرعية المركبة لهذا المؤشر على غرار تراجع مرتبة الجزائر

<sup>1</sup> - جمال بلخياط: مرجع سابق، ص 157

في مؤشر جودة التعليم الأساسي والذي قدر بـ 16 مرتبة لتتدرج الجزائر إلى المركز 129 بحسب تقرير التنافسية العالمي لسنة (2013/2012)<sup>1</sup>.

## 2- محور معززات الكفاءة

عرفت الجزائر أيضا تراجعاً في هذا المؤشر وذلك بمقدار 14 مركزاً، إذ وبعبارة كانت تحتل المرتبة 122 خلال السنة 2012 /2011 أصبحت في المرتبة 132 خلال العام 2013/2012 ولعلى بنية السوق الجزائري لا زالت تشكل نقطة ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى إبقاء الجزائر على تدعيم العديد من السلع والخدمات على سبيل المثال، ضف إلى ذلك عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد المتاحة، مما جعل أغلب مؤشرات هذا المحور تتراجع وهو ما يمكن توضيحه كما يلي:

**مؤشر التعليم العالي والتدريب:** احتلت الجزائر المرتبة 108 في سنة 2013 وذلك مقارنة بالسنة السابقة، أين احتلت المرتبة 101 وذلك بتراجع قدر بـ 7 مراكز، بسبب تراجع بعض المؤشرات المكونة له كمؤشر جودة النظام التعليمي من 123 إلى 131 ومؤشر استخدام الانترنت في المدارس من 125 إلى 132<sup>2</sup> وهو دليل واضح على تدني مستوى النظام التعليمي والتكويني بالجزائر وبالتالي محدودية مساهمته في إفراز عمالة مدربة وكفئة.

**مؤشر كفاءة سوق السلع:** نظراً لطبيعة السوق الجزائري وبعض التشوهات التي يعاني منها، فإن الجزائر عرفت تراجعاً معتبراً قدر بـ 9 مراكز لتحتل بذلك المرتبة 143 أي المرتبة ما قبل الأخيرة عالمياً ليبين هذا الترتيب مدى عدم فعالية السوق الجزائري للسلع وهو ما يشكل أحد أهم العوامل الطارئة للاستثمار الأجنبي المباشر.

**مؤشر تطور الأسواق المالية:** نظراً لشلل سوقها المالي رتبت الجزائر في المرتبة 142 كنتيجة لتراجع المؤشرات الأساسية المحددة له كمؤشر سهولة الحصول على القروض من 95 إلى 128 ومؤشر وفرة الخدمات المالية من 139 إلى 143

<sup>1</sup> The Global Competitiveness Report, 2011-2012, p95 And Report, 2012-2013, p 89.

<sup>2</sup> - جمال بلخياط، مرجع سابق، ص 157

مؤشر الجاهزية التكنولوجية: سجلت الجزائر تراجعاً ب 13 مرتبة بين سنتي الدراسة وهذا بسبب التراجع في بعض مؤشراتته كمؤشر توفر أحدث التقنيات التكنولوجية من 122 إلى 142 ومؤشر مستوى استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا من 134 إلى 144 ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل التكنولوجيا من 123 إلى 140 وهو ما يعني أن قدرة الجزائر محدودة في إنتاج التكنولوجيا واستيعابها واستخدامها<sup>1</sup>.

مؤشر حجم السوق: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي عرفت استقراراً، إذ تراجع بمرتين عن سنة 2011/2012 وهو ما يعني أن المستثمر الأجنبي يمكن أن يتوطن في السوق الجزائرية سواء لتلبية الطلب المحلي أو استخدامها كمنطقة عبور للنفاذ إلى الأسواق الخارجية كأسواق الاتحاد الأوروبي.

### 3- محاور عوامل الابتكار والتطوير

لا زالت الجزائر تعاني بشكل عام من غياب الظروف والعوامل المساعدة على بروز وإتمام مشاريع البحث والتطوير وما ينجم عنه من ابتكارات في إطار مناخ بحث وإبداع عام يساعد الشركات على تصور منتجاتهم واستراتيجياتهم طويلة الأمد، الأمر الذي انعكس على اكتفاء الجزائر باستقطاب استثمارات اجنبية غير كثيفة التكنولوجية نسبياً (ماعداد قطاع المحروقات)، وهو ما يفسر المرتبة الاخيرة في مؤشر مدى تطور بيئة الاعمال حيث تراجع ب 9 مراتب عن السنة 2011/2012، والمرتبة 141 بالنسبة لمؤشر الابتكارالذي عرف هو ايضاً تراجعاً ب 9 مراكز .

بالنظر الى مختلف المؤشرات و تحليل تقرير التنافسية العالمي الأخير، نجد ان الجزائر تمتلك مؤشرين جيدين فقط هما: مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر حجم السوق، غير ان هذان المؤشرين لم يسمحا بتحسين مستوى تنافسية الاقتصاد الجزائري وتحقيق مراتب متقدمة ضمن المؤشرات السابقة وبالتالي عدم جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

<sup>1</sup> -The global competitiveness report 2011-2012 and 2012-2013,op,cit.

ثالثا: مؤشر المركب للمخاطر القطرية

نلاحظ ان تصنيف الجزائر في مستوى درجة مخاطر تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة وذلك خلال الفترة 2002-2012 وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم(20):وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2002-2012

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
درجة مخاطرة الجزائر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	77.8	76.8	70.8	72	-	72

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من سنة 2000 الى 2012

من ملاحظة الجدول نجد ان اغلب السنوات تتميز بدرجة مخاطرة منخفضة، باستثناء كل من سنة 2002 و 2007 اين كانت درجة المخاطرة معتدلة ، مما يدل على التحسن النسبي لوضعية مناخ الاستثمار في الجزائر من حيث درجة المخاطرة. خاصة في الجانب السياسي حيث امتازت الجزائر باستقرار سياسي عكس اقلية الدول العربية في الاونة الاخيرة.

رابعا: مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال

تحتل الجزائر في ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حسب تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام 2014 المرتبة 153، و الجدول التالي يبين ترتيب الجزائر رفقة مجموعة من الدول العربية:

الجدول رقم(21):ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2014 بالنسبة لبعض الدول

## العربية

الترتيب الدولي	الدول العربية
51	تونس
87	المغرب
104	الكويت
111	لبنان
128	مصر
133	اليمن
153	الجزائر
187	سوريا

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقرير البنك الدولي لعام 2014

احتلت الجزائر المرتبة 153 ضمن 189 دولة شملتها الدراسة، لتكون الجزائر بذلك هي الأسوء

في ترتيب جيرانها (تونس،المغرب)، وتقدمت على بلد عربي وحيد و هي ليبيا لتكون بذلك ضمن أسوء 7

دول عربية في هذا المجال ، رغم ما تعانيه الدول العربية الاخرى من عدم استقرار سياسي و واقتصادي و

الظروف الأمنية نتيجة للثورات على الأنظمة التي مستها ما يدل على التأخر والعراقيل الواضحة في ممارسة

الأعمال بالنسبة للجزائر . وبالنظر إلى وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة 2009-2014، نجد ان

الجزائر تراجعت من المرتبة 134 عام 2009، لتصل الى المرتبة 153 عام 2014 كما سبق الذكر .

والجدول الموالي يوضح وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة

2014/2009

الجدول رقم(22):وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2014

السنوات						المكونات الفرعية للمؤشر
2014	2013	2012	2011	2010	2009	
153	151	148	143	136	134	الترتيب في المؤشر الإجمالي لسهولة أداء الأعمال
164	159	153	150	147	141	بدء المشروع
148	139	164	165	122	118	الحصول على الكهرباء
130	126	150	138	135	131	الحصول على الائتمان
147	136	118	117	110	112	استخراج تراخيص البناء
98	95	79	74	73	70	حماية المستثمر
176	174	167	165	160	162	تسجيل ملكية الأصل العقاري
133	131	127	123	122	118	التجارة عبر الحدود الدولية
129	128	122	123	123	126	تنفيذ العقود التجارية
173	174	164	162	168	166	سداد الضرائب
60	61	59	52	51	49	تصفية وإغلاق المشروع

Source :world bank, doing business Report2009-2010-2011-2012-2013 and 2014.  
<http://arabic.doingbusiness.org/data-exploreeconomies/Algeria>.

من ملاحظة الجدول رقم(22): نجد ان الجزائر تراجعت بشكل ملحوظ في جميع المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال، حيث وصف البنك الدولي في تقريره الأخير<sup>1</sup>2014، بأن مناخ الأعمال في الجزائر يشكل وجهة صعبة بالنسبة للمستثمرين وذلك بالنظر إلى العديد من التشوهات التي تشوبه والمتمثلة في الإجراءات المعقدة وكذا الطابع المركزي المميز لاتخاذ القرارات حتى البسيطة منها والمتعلقة بالوثائق اللازمة لبدء المشروع، إضافة إلى التعسف الإداري والبيروقراطية وكذا ضعف أداء بعض الهيئات والمنظمات ذات الصلة بالاستثمار .

<sup>1</sup> World economic forum, The global competitiveness report.2014



وحسب ومؤشر سهولة الأعمال لسنة 2014 فانه<sup>1</sup>:

**بدء مشروع: ( المرتبة 164 )**، يحتاج إلى 14 إجراء ومدة 25 يوما وبتكلفة تمثل 12.4% من متوسط الدخل الفردي في حين لا تتجاوز في تونس مثلا 10 إجراءات وفي مدة 11 يوما وبتكلفة % 4.7 من متوسط الدخل الفردي.

**استخراج تراخيص البناء: ( المرتبة 147 )**، تحتاج إلى 19 إجراء وفي مدة 241 يوما وهو أعلى من المعدل المسجل في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط ب 16 إجراء وفي مدة لا تتجاوز 146 يوما.

**الحصول على الكهرباء: ( المرتبة 148 )**، يستلزم اتخاذ 5 إجراءات وفي مدة 180 يوما وبتكلفة 1563 % من متوسط الدخل الفردي.

**تسجيل ملكية الأصل العقاري : ( المرتبة 176 )**، تتطلب 10 إجراءات وفي مدة 63 يوما وبتكلفة تقدر ب % 7.1 من قيمة العقار،

**الحصول على الائتمان** : رغم التحسن المؤقت المسجل في سنة 2013 واحتلال الجزائر للمرتبة 126 بعدما كانت في المرتبة 150 سنة 2012 إلا أن ترتيب الجزائر عاود الارتفاع لتصنف في المرتبة 130 بسبب ضعف المؤشرات الجزئية المكونة له كمؤشر قوة الحقوق القانونية ( 3 ) نقاط من ( 10 ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية 4 ) نقاط من ( 6 ) مما يؤكد صعوبة الحصول على الائتمان ومحدودية صيغ التمويل المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين.

**التجارة عبر الحدود الدولية : ( المرتبة 133 )**، لإتمام عمليات التصدير لا بد من استخدام 8 سندات وفي مدة 17 يوما وبتكلفة 1270 دولار لكل حاوية مصدرة .ومن ناحية أخرى، فإن إتمام عملية الاستيراد تتطلب 9 مستندات وفي مدة 27 يوما وبتكلفة 1330 دولار لكل حاوية.

**حماية المستثمر ( المرتبة 98 )** ، يعتبر ترتيب الجزائر مقبولا في هذا المؤشر وأفضل من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

<sup>1</sup> World Bank & International Finance Corporation, Doing Business 2014, "Economie Profile: Algeria", Washington. D.C., (2012), pp.10-13.

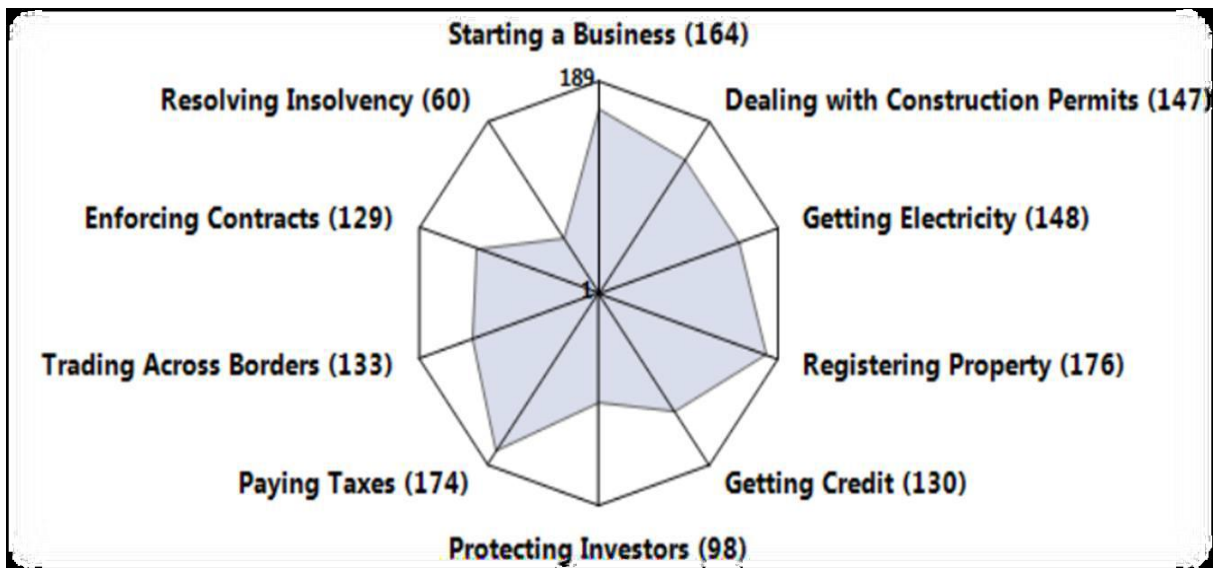
دفع الضرائب ( المرتبة 173 ) ، يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 29 ضريبة وفي مدة 451 ساعة في السنة . كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الربح % 71.9 وهي أعلى بكثير من المعدلات المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تنفيذ العقود التجارية : ( المرتبة 129 ) ، يتطلب تنفيذ العقود 45 إجراء إلزاميا وفي مدة تصل إلى 630 يوما

تسوية حالات الإعسار : ( المرتبة 60 ) ، جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشر الأفضل من بين المؤشرات العشرة .فإنهاء المشروع يتطلب 2.5 سنوات) وهي فترة طويلة نسبيا (وبتكلفة % 7 كنسبة من قيمة موجودات الشركة المفلسة مع إمكانية استرداد الدين بمعدل 41.7 سنت لكل دولار .

والشكل الموالي يوضح اكثر ترتيب مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2014

الشكل رقم(10):ترتيب مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2014



Source : World Bank,Doing Business database,p08,2014

خامسا: مؤشر الشفافية

بناء على التقرير الصادر من منظمة الشفافية الدولية "International Transparency" كان ترتيب الجزائر كما يلي :

الجدول رقم (23): تصنيف الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة 2012/2003

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الترتيب/	/88	/97	/97	/84	179/99	/92	/111	/105	/112	/105
عدد الدول	133	146	159	163	180	180	178	180	180	180
النقاط/10	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات تقارير منظمة الشفافية الدولية ، لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع [www.transparency.org](http://www.transparency.org)

من ملاحظة الجدول رقم (23) نجد ان قيمة مؤشر الشفافية في الجزائر تراوحت ما بين 2.6 و 3.2 خلال السنوات 2012/2003 مما يؤكد انخفاض مستوى الشفافية في الجزائر بشكل كبير وارتفاع معدلات الفساد وذلك حسب المنظمات الدولية المختصة دائما. الأمر الذي جعل مشكل الفساد في الجزائر كثالث حاجز يعرقل الأعمال والمشاريع الاستثمارية بحسب تقرير التنافسية لعام 2012/2011 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 'World Economic Forum' ، والذي تم على إثره استقصاء عدة شركات دولية ومحلية بخصوص عراقيل ممارسة الأعمال في دولة ما، فجاء مشكل الفساد بنسبة 16 % بعد كل من مشكل التمويل ب 19.2% والبيروقراطية بنسبة 18.4%، كأول عقبة في وجه المستثمرين، مما يدل على ضعف الشفافية في مناخ الاستثمار في الجزائر<sup>1</sup>.

بعد محاولة الجزائر توفير مناخ استثماري ملائم وجيد بإمكانه جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال مختلف القوانين والتشريعات السابقة الذكر، وسعيها الدائم في تبوؤ مكانة جيدة في المؤشرات الدولية المتعلقة بمناخ الاستثمار، يطرح التساؤل التالي: هل استطاعت الجزائر جذب المزيد من المشاريع

<sup>1</sup> - World economic forum, The global competitiveness report 2011-2012,p 94.

الاستثمارية الاجنبية؟ وهل كان حجم التدفقات الواردة الى الجزائر كانت بحجم توقعات الحكومة الجزائرية ؟ وهذا ما سنحاول معرفته في المبحث الموالي .

### المبحث الثالث: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجزائر و غيرها من الدول النامية تعمل جاهدة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد سنة 2000 وخروج الجزائر من العشرية السوداء التي كان فيها حجم الاستثمارات الاجنبية متواضعا و محصورا في قطاع واحد نتيجة للظروف الأمنية و السياسية التي كانت تعيشها البلاد. ولمعرفة مدى نجاح الجزائر في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من دراسة حجم هذه التدفقات وأهم الدول المستثمرة في الجزائر ،وأیضا اجراء مقارنة مع بعض الدول لمعرفة مكانة الجزائر ضمن هذه التدفقات ،ولأن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكون موجهة لقطاع المحروقات سندرس أهم الاستثمارات الاجنبية في قطاع المحروقات ضمن هذا المبحث .

### المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواطاً كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، و لدراسة الاستثمار الاجنبی المباشر في الجزائر لابد من دراسة حجم التدفقات الواردة ،أهم الدول المستثمرة في الجزائر، وأیضا اهم الشركات وهذا ما سيتم توضيحه فيم يلي .

### 1- حجم التدفقات الواردة

لتحليل و معرفة التدفقات الاستثمارية الاجنبية الواردة الى الجزائر ،نقوم بتحليل كلا من الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (24): تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر من 2000-2014

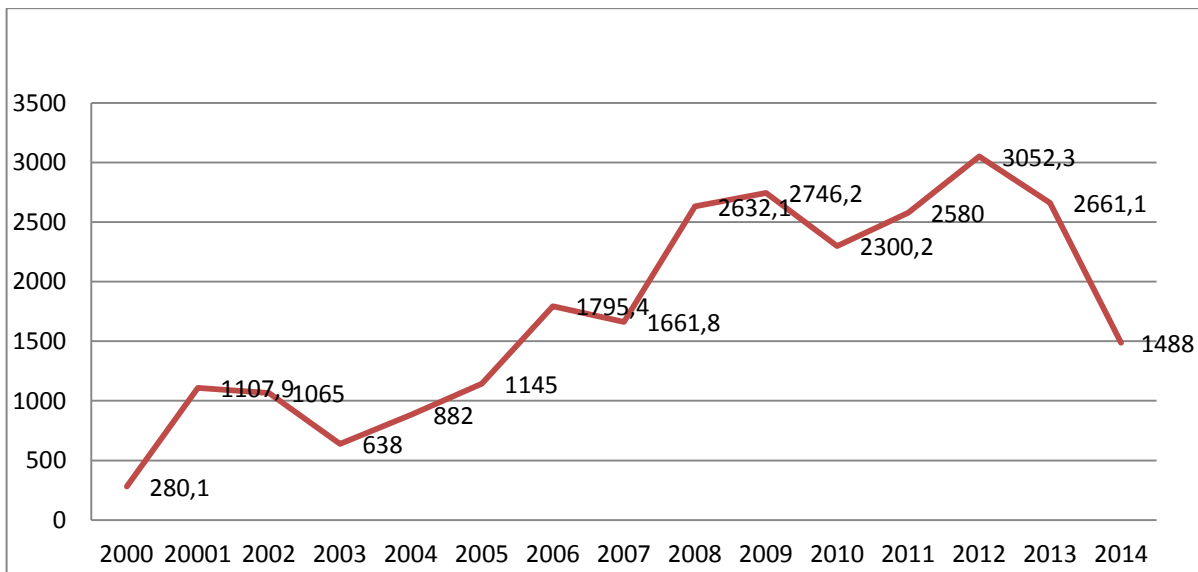
الوحدة :مليون دولار امريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم التدفقات	280	1 108	1 065	638	882	1 145	1 795	1 662
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
حجم التدفقات	2 632	2 746	2 300	2 580	3 052	2 661	1 488	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على : تقرير الاستثمار العالمي 2015، الصادر من منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد".  
لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الالكتروني التالي:

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

الشكل رقم (11): تطور حجم التدفقات الاستثمارية الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم ( 24 )

من خلال ملاحظة الجدول والشكل السابقين نجد ان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر امتاز بتزايد مستمر خاصة بعد سنة 2005 ( منحى متصاعد مع وجود بعض الاختلالات في سنوات معينة ) ، فبعد ان كان **280 مليون دولار** أمريكي سنة 2000، ارتفع ليصل **1108 مليون دولار** سنة 2001 لتكون الجزائر في تلك السنة ثالث وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإفريقي، ويعزى هذا التطور الى إمضاء اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2001، وأيضاً ما جاء به قانون 2001 من اجراءات تحفيزية أكثر لصالح المستثمرين وذلك قصد جعل بيئة الأعمال في الجزائر أكثر ملائمة واستقطاب لرؤوس الأموال الأجنبية ( كما سبق الذكر في المبحث الأول من هذا الفصل)، وأيضاً نتيجة لزيادة في أسعار النفط في الاسواق العالمية، هذا ما دفع إلى زيادة مشاريع المستثمرين الأجانب في الجزائر وبالأخص في قطاع المحروقات.

أما في سنة 2003 تراجعت التدفقات الواردة الى الجزائر نوعاً ما لتصل الى **638 مليون دولار**، لكن سرعان ما عاودت التدفقات الواردة في الارتفاع منذ سنة 2004، حيث بلغت **882 مليون دولار** لتحتل الجزائر بذلك المرتبة الأولى في المغرب العربي. لتستمر هذه التدفقات في التطور لتصل الى **1145، 1795، 1662** مليون دولار في كل من سنة 2005، 2006، 2007 على التوالي .

ومع حلول سنة 2008 قفز الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر ليتخطى عتبة **اثنين مليار دولار** ويواصل الارتفاع حيث بلغ **2746 مليون دولار** سنة 2009، فالبرغم من الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي سنتي 2008 و 2009، إلا أن الاستثمارات الواردة الى الجزائر لم تتأثر لان أغلب الاستثمارات الموجهة للجزائر تكمن في قطاع المحروقات، كما فسر ذلك بزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركتي **توتال Total** و **بارتاكس Partex** الفرنسيين اللتين قدر حجم استثمارتهما ب **1464 مليون أورو**<sup>1</sup>، يضاف إلى ذلك فرض الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها رفع رأسمالها من **2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار** وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية<sup>2</sup> ورفع من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية.

<sup>1</sup> -ANIMA Investment Network, "Investissements Directs Etrangers et Partenariats Vers les Pays MED en 2009", Etude N° 14, (Avril 2010), p.64.

<sup>2</sup> - فروع البنوك الأجنبية بالجزائر هي:

Francabank, Trust Bank Alegria, Citigroup, Gulf Bank Algeria, Société Générale, BNP PARIBAS.

وتعتبر سنة 2012 أحسن سنة على الاطلاق من حيث التدفقات الواردة الى الجزائر حيث تخطى عتبة 3 ملايين دولار حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بحصة 6.2 في المائة حسبما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012-2013، ليشهد بعد ذلك كلا من سنتي 2013 و 2014 انخفاضا في حجم التدفقات حيث بلغت 1488 مليون دولار سنة 2014 ويعود هذا التراجع الى تراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي.

ولمعرفة اصول ( الدول الام) لهذه التدفقات لابد من معرفة اهم الدول المستثمرة في الجزائر وهو ما سيتم التطرق له في العنصر الموالي.

## 2- أهم الدول المستثمرة في الجزائر

بعد تعديل المناخ الاستثماري في الجزائر تهافتت العديد من الدول من اجل اقامة مشاريع استثمارية في كل القطاعات؛ داخل قطاع المحروقات و خارجه ، فنجد مجموعة من الدول العربية و الاجنبية التي تمتلك عدة مشاريع و بقيم عالية، والجدول الموالي يوضح اهم هذه الدول، عدد الشركات المستثمرة في الجزائر، عدد المشاريع الاستثمارية و ايضا حجم التدفقات الواردة من انشاء هذه المشاريع ، كما ان الشكل رقم (12) يوضح نسبة كل دولة من اجمالي التدفقات الواردة الى الجزائر من خلال هذه الدول وحسب احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات

## الجدول رقم (25): اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003/2015

الدول المصدرة	عدد الشركات	عدد المشاريع	قيمة الاستثمارات (مليون دولار)
الامارات العربية المتحدة	25	26	15.280
اسبانيا	20	24	7.860
فرنسا	62	81	5.950
فيتنام	2	2	4.743
سويسرا	7	12	4.538
مصر	9	11	4.178
المملكة المتحدة	18	24	3.738
الولايات المتحدة	31	34	3.303
الصين	12	12	2.658
لكسمبورغ	1	3	2.447
قطر	2	2	2.150
تركيا	5	5	1.941
روسيا	3	4	1.346
تونس	17	22	1.132
السعودية	8	13	933
ألمانيا	14	17	669
كندا	7	7	645
ايرلندا	4	4	478
سنغافورة	1	1	468
برمودا	1	1	443
البرازيل	1	1	443



443	1	1	جزر البهاما
350	1	1	جنوب افريقيا
321	1	1	ليبيا
270	1	1	استراليا
234	10	7	كوريا الجنوبية
219	6	6	ايطاليا
160	1	1	مينا مار
152	4	4	ايران
129	7	6	المغرب
422	37	28	اخرى
<b>68.040</b>	<b>375</b>	<b>360</b>	<b>المجموع</b>

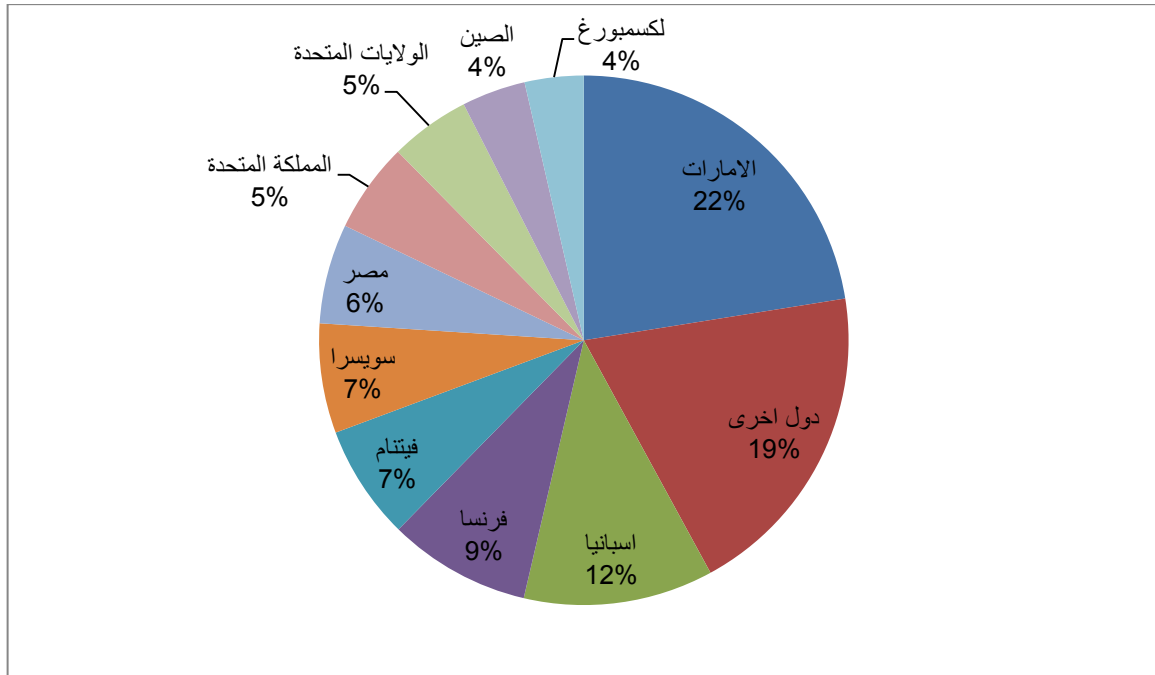
المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ([/http://www.iaigc.net](http://www.iaigc.net))

من خلال ملاحظة الجدول رقم (25)، نجد ان دولة الامارات العربية المتحدة هي اكبر دولة عربية و اجنبية مستثمرة في الجزائر ب 26 مشروع أي ما نسبته 7% من اجمالي عدد المشاريع، و بقيمة تفوق 15 مليار دولار؛ حيث تتركز هذه الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، وأبرزها الصناعة والسياحة والعقارات وقطاع الطاقة المتجددة، لتليها اسبانيا ب 24 مشروع؛ أي نسبة 6.4% من اجمالي المشاريع الاجنبية المقامة في الجزائر، وعلى عكس الشركات الامارتية التي تنشط اغلبها في قطاعات خارج المحروقات، تنشط أغلب الشركات الاسبانية في قطاع المحروقات. و لتأتي فرنسا في المرتبة الثالثة بقيمة استثمارات 5.950 مليون دولار امريكي فبالرغم من ان فرنسا لديه اكبر عدد من الشركات المستثمرة في الجزائر (62 شركة)، وأيضا اكبر عدد من المشاريع ( 81 مشروع)، أي بنسبة 21.6% من اجمالي المشاريع إلا أن عتبة استثماراتها لم تتخطى 6 ملايين دولار؛ فأغلب الاستثمارات الفرنسية تنشط في مجالات الاسمنت والسياحة وكذا الصناعات

الصيدلية من خلال شراكة بين "سانوفي" الفرنسية ومجمع "صيدال"، كما تقوم المجموعة الفندقية الفرنسية "أكور" بإنجاز خمسة عشر (15) مشروع في عدة مناطق في البلاد<sup>1</sup>.

ومن ملاحظة الجدول أيضا نجد ان قيمة المشاريع العربية (باستثناء الاستثمارات الاماراتية) ،قد بلغ **9.203 مليون دولار امريكي** أي ما نسبته 13.5% من اجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية في الجزائر، وبإضافة قيمة المشاريع الاستثمارية تبلغ نسبة المشاريع العربية 36% من القيمة الكلية للمشاريع الاستثمارية في الجزائر، وهي تعتبر نسبة ضئيلة نظرا لحجم الاتفاقيات الموقعة بين الجزائر و باقي الدول العربية، خاصة في مجال الازدواج الضريبي و التعاون الاقتصادي.

الشكل رقم (12) : اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2015/2003



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (25)

ان الشكل رقم (12) يعبر عن نسبة قيمة استثمارات كل دولة الى اجمالي قيمة الاستثمارات الكلية؛ومن خلال ملاحظته نجد ان الامارات، اسبانيا وفرنسا (22%، 12%، 9%) تحتل المراتب الثلاثة الاولى بحجم استثمارات فاقت 29 مليار دولار، لتأتي بعد ذلك كلا من فيتنام و سويسرا في المرتبة الرابعة و الخامسة

<sup>1</sup> - وكالة الانباء الجزائرية، نشر بتاريخ 2014/12/02 للاطلاع اكثر يرجى زيارة الموقع <http://www.aps.dz/ar/economie/10179>

( 7% ) لكل منهما و بقيمة استثمارية مجمعة فاقت **9مليار دولار**، ( اهم استثماراتهما في قطاع المحروقات )، لتأتي بعد ذلك مصر في المرتبة السادسة بنسبة 6% بقيمة استثمارات **4مليار دولار**، ثم بعد ذلك تأتي كلا من المملكة المتحدة و الولايات المتحدة (5%).

من الملاحظ ان حجم التدفقات الواردة الى الجزائر من مختلف الدول المذكورة لم تكن بحجم التوقعات و بحجم الاتفاقيات الموقعة ذلك ان اغلب هذه الاتفاقيات تبقى حبيسة الادراج لكثرة العراقيل البيروقراطية التي تمتاز بها الجزائر، كما ان معظم هذه الاستثمارات موجهة للمحروقات (القطاع الوحيد المضمون في الجزائر)، ولمعرفة اهم الشركات المستثمرة في الجزائر سنتطرق لها في العنصر الموالي .

### 3- أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر

توجد داخل الجزائر مجموعة من الشركات الأجنبية التي تنتمي الى دول مختلفة ، والتي لديها العديد من الاستثمارات الاجنبية ، والجدول الموالي يوضح اهم عشر شركات مستثمرة في الجزائر مع عدد مشاريعها و قيمة هذه المشاريع .

الجدول رقم (26) : أهم 10 شركات اجنبية مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003/2015

قيمة الاستثمارات (مليون دولار)	عدد المشاريع	الشركة
5.000	1	Emirates International Investment Company
4.743	2	Vietnam Oil and Gas Corporation (PetroVietnam)
3.565	2	Repsol SA
3.539	5	Jelmoli Holding AG
3.465	3	Total Co
2.814	6	Orascom Group
2.447	3	Arcelor Mittal لكسنبورغ
2.384	3	British Petroleum (BP)
2.049	4	Group Ortiz Construcción Servicios Del Mediterraneo
1.991	2	China National Petroleum (CVPC)
36.043	344	Other Companies
<b>68.040</b>	<b>375</b>	المجموع

Source : FDI Intelligence from The Financial Times

بعد الاطلاع على الجدول نجد أن أغلب هذه الشركات تنشط في قطاع النفط والغاز والصناعة البتروكيمياوية، فقد جاءت الشركة الامارتية

"Emirates International Investment Company" في المرتبة الاولى نظرا لقيمة استثماراتها؛ فقد بلغ حجم استثمار هذه الشركة 5مليار دولار أي بنسبة 7.4% من اجمالي قيمة المشاريع لأهم الشركات المستثمرة في الجزائر، لتأتي بعدها الشركة البترولية الفيتنامية (PetroVietnam)، حيث بلغت قيمة استثماراتها 4.7مليار دولار بنسبة 6.9%، لتحتل شركة (Repsol SA) المرتبة الثالثة بقيمة استثمارات بلغت 3.5مليار دولار؛ وهي شركة اسبانية تعمل في مجال استكشاف وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي إضافة إلى تكرير النفط والمواد الخام الأخرى. وفي المرتبة الرابعة جاءت الشركة السويسرية

(**Jelmoli Holding AG**) بقيمة استثمارات بلغت **3.5** مليار دولار وهي شركة قابضة تنشط في مجل المحلات و العقارات، ثم في المرتبة الخامسة نجد الشركة الفرنسية (**Total Co**) بقيمة 3.4 مليار دولار ،وهي شركة صنّفت من بين أكبر خمس شركات عالمية في قطاع النفط والغاز قيد التداول العام. تعمل هذه الشركة في أكثر من 40 دولة<sup>1</sup>، ولديها أنشطة إنتاجية في 30 دولة منها.بعد ذلك تحتل الشركة المصرية (**Orascom Group**) المرتبة السادسة بحجم استثمارات **2.8** مليار دولار وهي شركة مختصة بالاتصالات و البناء.

من الملاحظ ان اغلب الشركات المهمة المستثمرة في الجزائر تنشط في قطاع المحروقات باعتباره القطاع الحيوي في الاقتصاد الجزائري .

#### المطلب الثاني:مقارنة تدفقات الجزائر ببعض الدول المغاربية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الروافد الجديدة التي أفرزتها العولمة المالية على منطقة المغرب العربي ابتداء من سنة 2000 حيث لم يكن يشغل هذا النمط من الاستثمار حيزا كبيرا من التعاملات الخارجية للدول المغاربية مع بقية العالم، نظرا للظروف الاقتصادية الداخلية التي كانت تسود المناخ الاقتصادي المغربي. وفيم يلي سيتم مقارنة التدفقات الواردة لكل من الجزائر ،تونس والمغرب باعتبارها دول مجاورة وتتشترك في الكثير من العناصر.

<sup>1</sup> <http://www.al-akhbar.com/node/181084>

الجدول رقم (27): مقارنة الجزائر مع بعض الدول المغاربية من حيث الاستثمارات الواردة خلال الفترة

2014-2000

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
1 488	2 661	3 052	2 580	2 300	2 746	2 632	1 661	1 795	1 145	882	638	1 065	1 108	280	الجزائر
1 060	1 117	1 603	1 147	1 512	1 687	2 758	1 616	3 308	783	639	583	820	486	779	تونس
3 582	3 298	2 728	2 568	1 573	1 951	2 487	2 804	2 449	1 654	894	2 314	480	2 807	422	المغرب

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على: تقرير الاستثمار العالمي 2015، الصادر من منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد".

بعد الاطلاع على الجدول نجد أن حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة الى الدول المغاربية تختلف و تتباين فيم بينها؛ حيث نلاحظ أن المغرب تمكنت من جذب استثمارات اجنبية اكبر من تلك الواردة الى كل من الجزائر و تونس في معظم السنوات (2001، 2003، 2005، 2007، 2013، 2014) بقيمة (2807، 2314، 1654، 2804، 3298، 3582) مليون دولار على التوالي، حيث امتازت التدفقات الواردة الى المغرب بنوع من التذبذب خلال الفترة 2000-2005 بحسب تطور مسار الخصخصة في المغرب والذي عرف ديناميكية سريعة في سنوات وبطيئة في سنوات أخرى. حيث كان تنامي عمليات الخصخصة كانت سببا مباشرا في بلوغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستويات قياسية خاصة خلال سنتي 2001 و 2003 والتي مكنت المغرب من احتلال المرتبة الأولى مغاربيا والثانية إفريقيا وبحجم تدفقات قدر بـ 2807 مليون دولار سنة 2001 و 2314 مليون دولار سنة 2003 وقد تمت خصخصة 35% من رأس مال المتعامل العمومي للهاتف النقال (المغرب للاتصالات) لشركة Vivendi Universal بقيمة 2720 مليون دولار

سنة 2011 وتم التنازل عن 80% من أسهم شركة التبغ المغربية سنة 2003 بقيمة 1.7 مليار دولار لصالح الشركة الفرانكو -اسبانية<sup>1</sup>(Actadis).

لتعرف بعد ذلك الاستثمارات الاجنبية الموجهة للمغرب نسقا تصاعديا منذ سنة 2005 لتبلغ اقصاها سنة 2014 حيث بلغت 3 582 مليون دولار . وهذا بسبب الاستثمارات المهمة التي نفذتها بعض الشركات الأجنبية كالشركة السعودية ACWA والشركتين الاسبانيتين ARIES وISC في مجال الطاقة الشمسية باستثمار قدر ب 618.5 مليون اورو وشركة دانون الفرنسية ب 550 مليون اورو<sup>2</sup>.

كما نلاحظ من الجدول أن الجزائر والمغرب قد تمكنا من جذب حجم استثمارات تقريبا متساوية في كل من السنوات 2008، 2004، و 2011 وذلك لتقارب البلدين و قيام كلا من الدولتين باصلاحات في المجال الاستثماري.

كما سبق الذكر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر امتازت بمنحى تصاعدي حتى انها فاقت الاستثمارات الواردة لكل من تونس والمغرب في السنوات 2002(حيث بلغت 1 065 مليون دولار بسبب قانون الاستثمارات لسنة 2001) وفي سنة 2009، 2010، 2012، بقيمة (2746، 2300، 3052 مليون دولار)حيث كانت 2012 هي الذروة بالنسبة للاستثمارات الواردة الى الجزائر.(تم دراسة الاستثمارات الواردة الى الجزائر في العنصر السابق)

أما بالنسبة لتونس فان الاستثمارات الواردة اليها امتازت بالتذبذب وكانت قيمها منخفضة مقارنة بالجزائر و المغرب خلال اغلب السنوات ماعدا سنة 2006 حيث امتازت باستقطاب تونس اكبر قيمة من الاستثمارات الواردة الى الدول المغاربية ،وترجع هيمنة قطاع الطاقة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس خلال سنة 2006 الى العقد "BOO"الذي تحصلت عليه شركة قطر بتروليوم من أجل بناء مصفاة شخيرة بتكلفة إجمالية وصلت إلى 1612 مليون أورو، إضافة إلى استثمار 104.8 مليون أورو من قبل شركة أطلانتيس هولدينغ الصينية ولاندينغ بتروليوم السويدية في حقل أودنة .كما توجه جزء من الاستثمارات المتدفقة إلى تونس إلى قطاع الأدوية، على غرار شركة بيومينا المتخصصة في مجال التكنولوجيا البيولوجية، والتي استثمرت 35.1 مليون أورو لبناء حديقة تقنية في منطقة سيدي ثابت .وفي قطاع الاتصالات، إشترت تيكوم دبي % 35 من أسهم شركة تونس تيليكوم مقابل 1784 مليون أورو،

<sup>1</sup> - جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 179، 180

<sup>2</sup> ANIMA Investment Network, "les Pays Emergents Investissent la Méditerranée", Etude n°65, (2013), p.45.

لتشكل أهم استثمار في قطاع الاتصالات خلال 2006 وامتدت باقي الاستثمارات التي عرفتها تونس خلال 2006 إلى باقي القطاعات ولكن بنسب متفاوتة، ومن هذه القطاعات هناك: التعدين، المعدات الكهربائية، الاسمنت، المنتجات الزراعية، النسيج والسياحة<sup>1</sup>.

لتبقى الاستثمارات الواردة الى تونس في حدود 1.5 مليار دولار من سنة 2009 الى 2014 عكس الجزائر و المغرب الذي كانت قيمة الاستثمارات الواردة ما بين 2 الى 3 ملايين دولار.

### المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات

إن تحليل هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، يقودنا إلى استنتاج أن معظم هذه التدفقات تتمركز في قطاع المحروقات بالنظر الى العوائد الكبيرة التي تجنيها الشركات النفطية في هذا المجال لذلك سيتم التطرق في هذا المطلب الى أهم المشاريع الأجنبية الاستثمارية في قطاع المحروقات على ان يتم التطرق الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في الفصل الموالي

### أولاً: القانون المنظم للاستثمار الاجنبي في قطاع المحروقات

#### قانون المحروقات رقم 05-03 المؤرخ في مارس 2005:

لقد ظل الاعتقاد السائد منذ الاستقلال بأن قطاع المحروقات هو رمز من رموز السيادة الوطنية أو ثمرة الاستقلال، واستمر هذا الوضع إلى غاية 2005 أين تم إصدار قانون المحروقات الجديد<sup>2</sup>، حيث تميز قانون المحروقات الجديد ببراء المحتوى الذي جعل منه قانون فريد من نوعه في الدول النامية ويمكن تلخيص أهم ما يتضمنه هذا القانون في:

- التخلي عن اختصاص تحديد السعر؛
- النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث و/أو الاستغلال؛
- تبسيط إجراءات الاستثمار في قطاع المحروقات<sup>3</sup>؛
- الرجوع إلى عهد الامتياز؛
- تسوية منازعات المتعاقدين مع سلطة النفط عن طريق التحكيم (استبعاد القضاء الوطني من هاته التسوية)<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Pierre Henry, Samir Abdelkrim, Bénédicte de Saint-Laurent, **investissements directs étrangers vers MEDA en 2007: la bascule**, (ANIMA Investment network, Etude numéro 01, Mai 2008), pp 157-159.

<sup>2</sup> القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات المؤرخ في 28 أبريل 2005، الجريدة الرسمية العدد 50 الموافق لتاريخ 19 جولية 2005.

<sup>3</sup> المادة رقم 05 من نفس القانون.

<sup>4</sup> المادة رقم 58 من نفس القانون.



هذا ما أدى إلى اعتماد أكثر من 27 مشروع في مجال التنقيب عن المحروقات حيث الشراكة نشطت في هذا المجال التي جلبت الكثير من المؤسسات خاصة من القارة الأمريكية<sup>1</sup> :

ONGE – Petrogas- Agip- Repsol- Total-Arco- BP JGC-  
Itochu - Botas -Gaz de France- Brown and Root condor-ABB Spie  
Capag S.A- Root JGC.Bechtel - Kellogg Brown –Elf-  
Winterschall - Enel Power- Medex Petroluem Ltd- First Calgary Petroluem

ثانيا: التعريف بمؤسسة سوناطراك ( الشريك الجزائري لكل الاستثمارات الاجنبية في قطاع المحروقات)  
تعتبر سوناطراك من أهم الشركات البترولية في الجزائر و إفريقيا، هي تشارك في التنقيب، الإنتاج و النقل عبر الأنابيب، تحويل و تسويق المحروقات و مشتقاتها. معتمدة عن إستراتيجية التنويع، سوناطراك، تطور نشاطات توليد الكهرباء، الطاقات الجديدة و المتجددة، تحليه مياه البحر، كذلك البحث و استغلال الطاقة المنجمية<sup>2</sup>.

ويهدف مواصلة استراتيجياتها العالمية، تنشط سوناطراك في الجزائر و عدّة بلدان في العالم : إفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر) في أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا العظمى)، في أمريكا اللاتينية (البيرو) و كذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

برقم أعمال يقارب 56,1 مليار دولار محقق خلال سنة 2010، تحتل سوناطراك المرتبة الأولى في إفريقيا، الثانية عشر في العالم، هي أيضا رابع مصدر للغاز الطبيعي المميّع و ثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميّع و خامس مصدر للغاز الطبيعي. فهي

- أول شركة إفريقيّة ؛
- رابع عشر شركة بترولية عالميّة؛
- ثالث عشر شركة عالمية للمحروقات السائلة (الاحتياطات)؛
- سادس شركة عالمية في ما يخصّ الغاز الطبيعي (احتياطات و إنتاج)؛
- خامس و عشرون شركة بترولية من حيث عدد الموظفين ؛
- خامس مصدر عالمي للغاز الطبيعي ؛

<sup>1</sup>- تقارير شركة سوناطراك

<sup>2</sup> <http://www.sonatrach.com/ar/sonatrach-en-bref.html>

- رابع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المميع ؛
- ثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميع ؛

كما تتعزز سوناطراك مكانتها كفاعل رئيسي في مجال الصناعة البترولية و الغازية، من خلال اعتمادها إستراتيجية دولية و كذلك الشراكة.

تعرف نشاطاتها في الخارج نموا مكثفا، يتميز بالتنوع سواء على المستوى الجغرافي أو على مستوى نشاطاتها وأيضا تعمل سوناطراك أيضا على تنمية النشاطات التالية دوليا<sup>1</sup>:

- المنبع
- النقل عبر الأنابيب
- المصب
- تسويق المنتجات البترولية
- النقل البحري
- خدمات آخر

#### ثالثا: اهم عقود الشراكة مع سوناطراك

منذ بداية سنوات الألفين، تطورت مجهودات الإستكشاف بفضل جاذبية المجال المنجمي الجزائري، وأيضا بفضل إجراء الإعلان عن المناقصات الذي يضمن شفافية أكبر. و تم إبرام 36 عقد شراكة ما بين سنوات 2001 و 2005. يعمل مع سوناطراك بالشراكة أكثر من 20 شركة وشريك على مستوى 24 رقعة للبحث. كما تعمل سوناطراك بمجهود ذاتي على 42 مربعا للتنقيب على مساحة تزيد على 500000 كلم مربع.

حيث تركز الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، استثماراتها في الجزائر في قطاع المحروقات، من خلال عقود شراكة مع سوناطراك ، في مجالات الاستكشاف، التنقيب والاستغلال كما لم تبق الشركات البترولية الأوروبية بعيدة عن الاستثمار في الجزائر، خاصة بعد أواخر التسعينات وارتفاع أسعار المحروقات، حيث بدأت تزاخم الشركات الأمريكية الكبرى، من خال عقود الشراكة ناهيك عن شركات من مختلف الانحاء ، واهم عقود الشراكة مع سوناطراك هي:

<sup>1</sup> <http://www.sonatrach.com/ar/nos-operations-international.html>

## ❖ المجموعة الفرنسية Total Fina ELF company oil

أبرمت سوناطراك سنة 1996 ، عقدا من نوع تقاسم الإنتاج، ويقدر مبلغ العقد ب 911 مليون دولار، حيث تساهم سوناطراك بنسبة 35%، وتوتال ب35 %، وشركة ريبسول الإسبانية ب30% ، ويخص هذا العقد حقل غاز " تين فوي تبنكورت "مدته 20 سنة، مع دفع 22 مليون دولار كحق دخول، أما الأرباح الناتجة عن هذا العقد ستعود بنسبة 81.1 لسوناطراك.

## ❖ الشركة البريطانية BP Amoco oil company :

تم إبرام عقد شراكة مع مجموعة BP. Amoco خال سنة 2002 ، باستثمار قيمته 2.5 مليار دولار بمنطقة عين صالح بالجنوب الجزائري، حيث تملك شركة سوناطراك حصة قدرها 35%، ويهدف هذا المشروع إلى إنتاج الغاز الطبيعي واكتشاف احتياطات جديدة، حيث بدأت عمليات الإنتاج سنة 2004 ، وبموجب هذا العقد دفع الشريك الاجنبي 50 مليون دولار أمريكي كحق دخول<sup>1</sup>.

## ❖ الشراكة مع Consortium :

أبرمت شركة سوناطراك عقدا، قيمته 257 مليون دولار مع كونسورسيوم في مارس سنة 2002 ، يضم شركة سايبام الايطالية لصناعة معدات حقول البترول، وشركة بواج الفرنسية للإنشاءات، لإقامة خط تكرير بطاقة إنتاجية تبلغ 80 ألف برميل يوميا، وشبكة لتجميع البترول، في حقل رورد أواد جمعة في حوض بركين، واستغرق بناء المشروع 24 شهرا، كما تدير شركة سوناطراك هذا الحقل بالاشتراك مع بي .إتش .بي . بيليتون الاسترالية وأجيب الايطالية لتطوير احتياطياته البالغة 300 مليون برميل<sup>2</sup>

## ❖ شركة بي .أيتش .بي (BHP) الاسترالية

وقعت سوناطراك في جويلية 2000 ، عقد بقيمة 1.03 مليار دولار مع الشركة الاسترالية BHP يتعلق بتطوير 4 مكامن غازية في منطقة أوهانيت بمقاطعة إليزي، في الجزء الشرقي من الصحراء الجزائرية ،ومن المتوقع أن تحتوي تلك الأماكن على احتياطات، تقدر بنحو 3.4 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، و 116 مليون برميل من غاز البترول المسال، و 107 مليون برميل من المكثفات.

<sup>1</sup>-النشرة الشهرية لمنظمة الاقمار العربية المصدرة للبترول (أوبيك)، السنة 28 ، العدد3 ، مارس 2002 ، ص. 21

<sup>2</sup>- المرجع نفسه،ص21

وينص العقد على تحمل الشركة الاسترالية وشركائها، جميع التكاليف المتعلقة بتطوير الأماكن الأربعة، والتزلمها بإنتاج 710 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي، ومن المتوقع أن يتم تغطية تكاليف التطوير خلال 8 سنوات، من بداية دخول المشروع في الإنتاج عام 2003 ، والذي سيصل إلى نحو 655 مليون متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي، و 30400 برميل يوميا من المكثفات، و 27700 برميل يوميا من غاز البترول المسال<sup>1</sup>.

#### ❖ شركة أميرادا هايس Amirada Hess

وقعت شركة سونطراك عقد لتقاسم الإنتاج بقيمة 500 مليون دولار، مع الشركة الأمريكية أميرادا هايس، ويشمل العقد تطوير حقول القاسي والعقرب، الواقعة على بعد 60 كلم غرب حاسي مسعود، ويقدر احتياطي هذه الحقول بحوالي 340 مليون برميل من النفط، ومن المتوقع رفع معدات الاستخراج من 20% الى 30% أي بزيادة الإنتاج من 30 ألف برميل الى 45 ألف برميل يوميا خال عام 2003 ، على أن تستفيد شركة سونطراك من 51%<sup>2</sup> من العوائد المتوقعة، كما منحت سونطراك عقدا للمشاركة في الإنتاج لنفس الشركة الأمريكية في القطعة 401 في حوض حاسي بركين الواقع بحاسي مسعود<sup>3</sup>.

#### ❖ شركة Amoco

أبرمت سونطراك في 29 جويلية 1998 ، عقدا مع شركة أموكو الأمريكية مدته 20 سنة من نوع التقاسم في الإنتاج، ويتعلق بتطوير واستغلال أربعة حقول غازية، تم اكتشافها في منطقة عين أمناس، حيث قدمت شركة أموكو 30 مليون دولار، كحق دخول لسونطراك، وقدرت قيمة الاستثمار بـ 790 مليون دولار، بالإضافة إلى مبلغ قدره 111 مليون دولار أمريكي، تدفعه هذه الشركة لتغطية نفقات الاستثمار الناتجة عن هذا الإكتشاف، وقد بدأ إنتاج الحقول الأربعة سنة 2002 ، كما أعطت شركة أموكو موافقتها في أفريل 2000، على مشروع تطوير غاز عين صالح، وهو أول مشروع لتطوير وتسويق الغاز، بالتعاون مع الشركاء الأجانب، وتبلغ تكلفة المشروع 2.5 مليار دولار، ويتضمن 7 حقول للغاز تقع في المنطقة الوسطى من الجزائر، ويصدر الإنتاج إلى جنوب أوروبا بصفة رئيسية.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص18.

<sup>2</sup> KPMG, Guide d'investir en Algérie, 2010, p24.

<sup>3</sup> النشرة الشهرية لمنظمة الاقمار العربية المصدرة للبترول (أوبيك)، السنة 26 ، العدد6، جوان 2000، ص 18.

## رابعاً: تأثير الشراكة على الاستكشاف، الإنتاج و صناعة البتروكيماويات

### 1- الاستكشاف

تمكنت شركة سوناطراك بالشراكة مع أكبر المؤسسات العالمية في مجال الإستكشاف من تحقيق ستة إستكشافات التي مكنت من توفير 51.54 مليون م<sup>3</sup> موزعة بالمنتوج على النحو التالي:

➤ Huile زيت 31.48 مليون م<sup>3</sup>

➤ Gaz الغاز 17.77 مليون م<sup>3</sup>

➤ Condensat 2.69 مليون م<sup>3</sup>

كما تم توقيع 10 عقود جديدة للاستكشاف مع شركاء أجنبى بقيمة إستثمار 200 مليون دولار.

### 2- الإنتاج

الإنتاج بالشراكة مع الشركاء الإقتصاديين يساهم في حدود % 12 من الإنتاج الإجمالي للمحروقات كما يساهم بنسبة % 25 من الإنتاج الإجمالي للبتروال الخام. بالنسبة للغاز الطبيعي يساهم المتعاملون الأجنبى ب % 8 من الإنتاج الإجمالي ليكن 11.8 مليار م<sup>3</sup>

### 3- صناعة البتروكيماويات

تعتبر صناعة البتروكيماويات حيز الزاوية في سياسة تنوع مصادر الدخل التي تبنتها الحكومة الجزائرية منذ مطلع التسعينات لتحقيق قيمة مضافة لثروتها الهيدروكربونية ولتقليل إقتصادها على عائدات البترول. تحظى صناعة المواد البتروكيماوية بإهتمام بالغ لدى الحكومة الجزائرية لما لهذا المنتج من أهمية كبيرة في الصناعة الحديثة من جهة، ولتظافر عدة عوامل رئيسية من جهة أخرى أهمها:

➤ توفر مواد الخام الرئيسية؛

➤ إهتمام المستثمرين الأجنبى بهذا القطاع؛

➤ إتجاه الدول الصناعية الغربية لإغلاق مصانعها البتروكيماوية قديمة الإنشاء والتقنية، نظرا لإرتفاع نسبة تكاليف التشغيل و الصيانة فيها؛

➤ وجود سوق عالمية كبيرة وقريبة.

بالرغم من الاستكشافات المهمة التي قامت بها سوناطراك الا ان شساعة ثروات المحروقات تحتاج الى تطويرها لأن 66% من المجال المنجمي الجزائري (1553488 كلم مربع) يظل غير مستكشف، على اعتبار أن متوسط معدل الآبار المحفورة يقدر بـ : 13 في 10000 كلم مربع مقابل 105 في العالم.

**المبحث الرابع : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر**

يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر ، لكن هذا لا يمنع من وجود استثمارات أخرى في باقي القطاعات تتطور تدريجيا خاصة بعد تصريح الدولة الجزائرية برغبتها في توسيع مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومنحها العديد من المزايا لجذب المستثمرين الأجانب للقطاعات الأخرى؛ خاصة و ان الجزائر تزخر بقطاعات حيوية ( الصناعة، الزراعة ، السياحة) بحاجة الى استثمارات تطورها و تنشطها لتحقيق الهدف المنشود من طرف الحكومة الجزائرية و المتمثل في تنويع الاقتصاد الجزائري و التخلي عن الاقتصاد الريعي الذي امتازت به الجزائر منذ الاستقلال، و في هذا المبحث سنتطرق الى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خارج قطاع المحروقات و توزيعها حسب أهم القطاعات.

**المطلب الأول : حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات**

تبين تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** وهي الهيئة المكلفة رسميا بموجب قانون تطوير الاستثمار، بضمان ترقية الإستثمارات في الجزائر وتطويرها ومتابعتها وتسهيل اجراءات تأسيسها بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر، إلا أنه يبدو محدودا من خلال حجمه مقارنة بحجم الاستثمارات الوطنية المعلنة و المصرح بها ،

**أولا: حجم الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات مقارنة مع الاستثمارات المحلية**

بالرغم من التطور الذي شهدته الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات؛ فبعد ما كان مجموع هذه الاستثمارات خلال الفترة 2000-2011 ( 451 مشروع ) ثم ارتفع الى ( 468 مشروع) في الفترة 2002-2013، واخيرا الى ( 564 مشروع ) سنة 2014 ، الا ان هذه المشاريع لا تزال تمثل 1% من اجمالي قيمة اجمالي الاستثمارات (المحلية والاجنبية) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (28) : تطور حجم و قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات مقارنة مع  
الاستثمارات المحلية في الجزائر خلال الفترة 2002- 2014

الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2002- 2014				نوع الاستثمار
النسبة%	المبلغ مليون دج	النسبة%	عدد المشاريع	
77%	8 018 771	99%	58 324	الاستثمارات المحلية
23%	2 354 099	1%	564	الاستثمارات الاجنبية منها:
100%	10 372 871	100%	58 888	المجموع الكلي

المصدر : تم اعداد الجدول من طرف الباحثة بالاعتماد على :

Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2014.

voir site web : <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

من خلال ملاحظة الجدول رقم (28)، نجد ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات تساهم بنسبة 23% من اجمالي الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2014/2002 و هي نسبة ضئيلة مقارنة بالامكانيات و الفرص المتاحة في الجزائر، فلاتزال الاستثمارات المحلية تستحوذ على 99% من عدد المشاريع الاجمالية خلال هذه الفترة. مما يدعونا الى خلق سبل و طرق جديدة لدمج الاستثمارات المحلية بالأجنبية بغرض الاستفادة أكثر من المميزات المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والرفع من نوعية و انتاجية الاستثمارات المحلية.

ولمعرفة تطور حجم المشاريع الاستثمارية الاجنبية خارج قطاع المحروقات سننترق في النقطة الموالية بالتفصيل الى عدد و حجم هذه الاستثمارات خلال المرحلة 2014/2000

**ثانيا: عدد و قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات**

تملك الجزائر المؤهلات و العناصر التنافسية لجذب الاستثمارات ، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، ويوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2014 ، كما يلي :

الجدول رقم (29) : تطور عدد و قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات في الجزائر خلال

**الفترة 2014-2002**

السنوات	عدد المشاريع	قيمتها (مليون دينار جزائري)
2002	24	23 880
2003	29	60 527
2004	40	151 450
2005	34	33 546
2006	56	222 623
2007	92	172 432
2008	74	487 347
2009	4	43 871
2010	10	56 298
2011	22	396 170
2012	16	42 821
2013	58	492 908
2014	105	170 228
<b>المجموع</b>	<b>564</b>	<b>2 354 099</b>

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات متحصل عليها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ANDI



من خلال ملاحظة تطور حجم و عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2002/2014 والموضحة في الجدول اعلاه نجد أن سنة 2014 تميزت بجذب اكبر عدد من المشاريع (105 مشروع) بقيمة مالية فاقت 170 مليون دينار جزائري وذلك نتيجة لتحسن الاوضاع المالية عالميا و وطنيا وفتح مجالات اوسع للاستثمارات الاجنبية المباشرة. كما نجد ان كلا من سنتي 2007 و 2008 قد جذبت عدد جيد من المشاريع (92، 74 مشروع على التوالي) قدرت قيمتها المالية باكثر من 659 مليون دينار جزائري، اما بالنسبة للسنوات 2009، 2010، 2011 فقد امتازت بانخفاض عدد و قيمة المشاريع الاستثمارية الاجنبية خارج قطاع المحروقات ويعود ذلك الى الازمة المالية العالمية و تؤثر أغلب اقتصاديات الدول بها، وظهور نوع من الركود في الاقتصاد العالمي لتحسن الأوضاع تدريجيا ابتداء من 2012.

اما بالنسبة للسنوات من 2002 الى 2006 فقد امتازت بتزايد عدد المشاريع الاجنبية (من 24 مشروع سنة 2002 الى 56 مشروع سنة 2006)، كذلك الامر بالنسبة الى قيمتها المالية .

### المطلب الثاني: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر

من خلال تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** يمكن توزيع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر على حسب

#### أولاً: حسب قطاع النشاط

يبين الجدول التالي أهم القطاعات التي تجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج المحروقات و قيمة الاستثمارات في كل قطاع مع النسب كما يلي:

الجدول رقم (30): حصيلة المشاريع الأجنبية الاستثمارية حسب قطاع النشاط  
خلال الفترة 2002-2014

قطاع النشاط	عدد المشاريع	قيمة الاستثمارات مليون دينار جزائري
الصناعة	324	1 613 708
الخدمات	100	97 145
البناء	95	59 713
النقل	19	12 405
السياحة	10	462 619
الزراعة	9	5 495
الصحة	6	13 573
الاتصالات	1	89 441
المجموع	564	2 354 099

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2013>

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة، أو من حيث المبالغ المالية المقررة. إن هذه القطاعات تتميز بمرودية عالية للشركات الأجنبية.

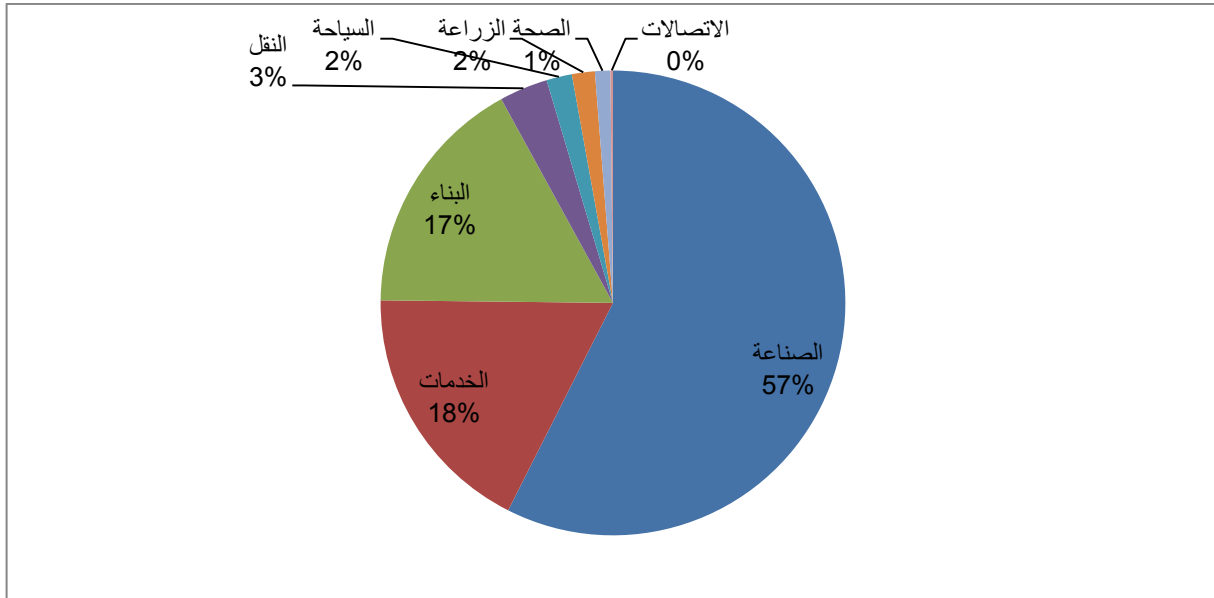
إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية التي شهدت انتعاشا منذ 1999، مثل شركة غلاكسو سميث كلاين Glaxo Smith Klin البريطانية و الشركات الأمريكية " فايزر ، و باكستار و ليلي " بمبلغ 100 مليون دولار وايضا الصناعة الحديدية ( استثمار في الحديد الصلب مصنع الحجار، عنابة)، و الصناعة الغذائية، التبغ والكبريت

اما فيما يخص قطاع الخدمات فتركز على الخدمات الممنوحة للشركات ( التأمينات بمختلف انواعها) وبالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية فيما يخص هذا القطاع فإن سوق الإسمنت يشهد حضورا كبيرا للشركات العربية ، خاصة بعد أن إرتفع الطلب المحلي على الإسمنت إلى 17 مليون طن خلال 2010 نتيجة لما يتطلبه المشروعين الكبيرين المتعلقين بإنجاز الطريق السريع شرق غرب و السكك الحديدية ، حيث أن الشركات الوطنية لا توفر إلا 8 مليون طن من الإسمنت و 2.5 مليون طن تتوفر عن طريق الاستيراد ، ونتيجة للنقص في تغطية الطلب في السوق أنشأ المجمع أوارسكوم للبناء الصناعي المصري الشركة الجزائرية للإسمنت Algeria Cement Company والتي تستطيع أن توفر 4 مليون طن من الإسمنت، بالإضافة إلى إستثمار مجمع فرعون Le Groupe Pharaon السعودي الذي إشتري 10 % من رأسمال المؤسسة العمومية للإسمنت في بني صاف ويتوقع أن تزيد من الإنتاج ب 1 مليون طن<sup>1</sup>.

والشكل الموالي يوضح نسبة كل قطاع في عدد المشاريع الاجمالية المستثمرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014/2002

الشكل رقم ( 13): نسبة كل قطاع من عدد المشاريع الاجنبية الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال

الفترة 2014-2002



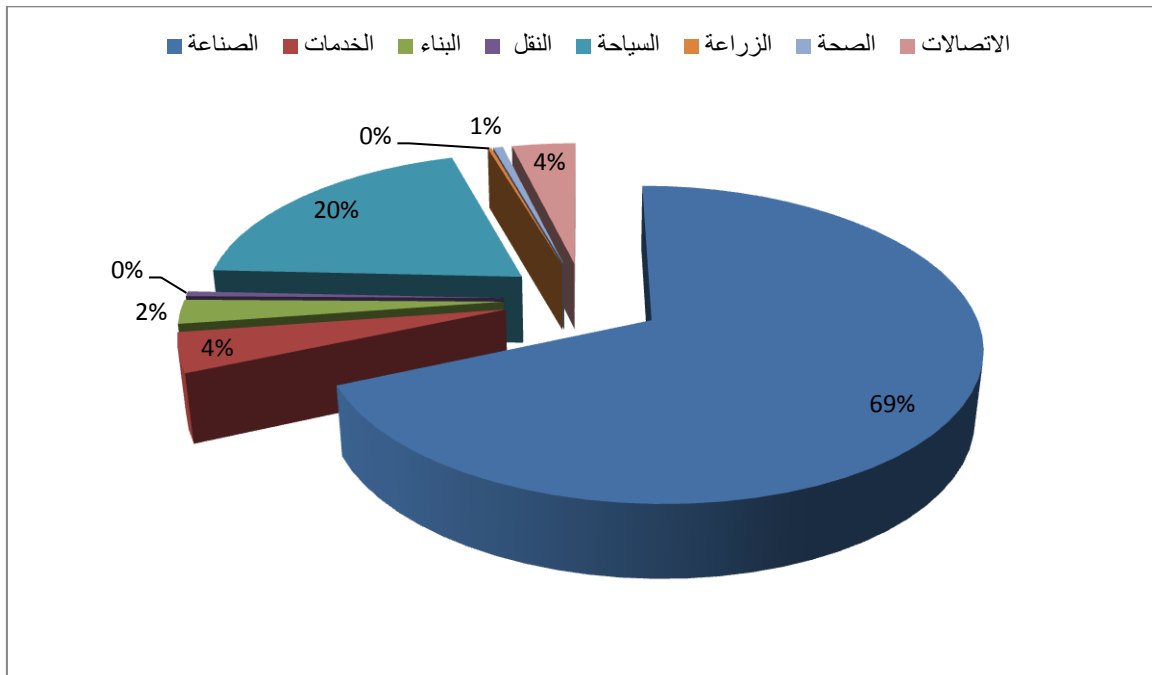
المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (30)

<sup>1</sup>- نسرين برجى و مبارك بوعشة: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية قطاع المحروقات، (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية: الجامعة العدد 2012/31)، ص 69

من ملاحظة الشكل نجد أن تحتل المرتبة الأولى في نسبة عدد المشاريع الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات بنسبة 57% لتليها في المرتبة الثانية الخدمات بنسبة 18% و البناء في المرتبة الثالثة بنسبة 17%، لتسيطر كل من الصناعة و الخدمات و البناء و الاشغال العمومية ما يقارب 92% من اجمالي عدد المشاريع الاجنبية الموجهة خارج المحروقات ،لتنقسم كلا من النقل،السياحة، الزراعة،الصحة والاتصالات نسبة 8% المتبقية بنسب جد ضئيلة.

أما بالنسبة للقيمة المالية لهذه الاستثمارات فتختلف النسب نوعا ما عن نسب عدد المشاريع و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم ( 14): نسبة كل قطاع من قيمة الاستثمارات للمشاريع الاجنبية الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2014



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (30)

من ملاحظة الشكل اعلاه نجد ان الصناعة لازالت تحتل المرتبة الاولى من حيث القيمة المالية المستثمرة في هذا القطاع حيث فاقت 1.5 مليار دينار جزائري بنسبة 69%،لتأتي في المرتبة الثانية السياحة بنسبة 20% بقيمة مالية 462 619 مليون دينار جزائري .

وفي النقطة الموالية سنتطرق بنوع من التفصيل في كل قطاع من القطاعات الجاذبة للاستثمارات الاجنبية خارج المحروقات

ثانيا: حسب القطاع الفرعي للنشاطات

يمكن التفصيل اكثر في أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات وذلك على حسب القطاع الفرعي لكل قطاع.

والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم(31) : الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع الفرعي للنشاطات في الفترة

2010-2002

المبلغ بالمليار دينار جزائري	عدد الشاريع	التعيين
1	3	الزراعة، الصيد البحري، الصيد البري، إستغلال الغابات
256	13	المياه، الطاقة
0,24	1	المحروقات
19	6	الخدمات و الأشغال العمومية و البترولية
3	2	المناجم، المحاجر
29	51	الصناعة الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية
80	20	مواد البناء، السيراميك، الزجاج
10	56	المباني و الأشغال العمومية
137	48	الكيمياء، المطاط و البلاستيك
18	32	الصناعة الغذائية، التبغ، الكبريت
0,04	3	صناعة المسنوجات، الجوارب، الملابس الجاهزة
0,02	1	صناعة الجلود و الأحذية
3	18	الصناعة الخشبية ، الورق، الطباعة
1	14	الصناعات المختلفة

4	13	النقل و الألات الإضافية للنقل
8	6	السياحة
19	46	الخدمات المقدمة للشركات
0,20	7	الخدمات التجارية المقدمة للأسر
3	14	المؤسسات المالية
11	3	الترقية العقارية
5	2	الصحة
98	1	الإتصالات السلكية و اللاسلكية
706	360	المجموع الكلي

Source : Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2012.

voir site web : <http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets>

بعد دراسة الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع الفرعي للنشاطات في الفترة 2002-2010 نجد ان المباني و الأشغال العمومية احتلت المركز الأول من حيث عدد المشاريع ب 56 مشروع وقد سيطرت الشركات الصينية والتركية والمصرية واليابانية فيه، ويعزى هذا التطور المهم في حجم الإستثمارات الأجنبية إلى برنامج دعم الإقتصادي، حيث أن السلطات العمومية فتحت الباب واسعا للإستثمارا لأجنبي والمحلي في هذ المجال، لتأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع الصناعة الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية ب 51 مشروع و صناعة الكيمياء، المطاط و البلاستيك في المرتبة الثالثة ب 48 مشروع؛ حيث تطور الإستثمار في القطاع الصناعي راجع للأهمية التي أعطتها له السلطات العمومية وجدية الإجراءات المتخذة وذلك بفضل النصوص التشريعية والقانونية، كما ان اغلب هذه الصناعات هي صناعات مساعدة ومكملة لقطاع المحروقات .

اما بالنسبة لقطاع الخدمات فيتمثل في الخدمات المقدمة للشركات من تأمين و حماية، فهي تعتبر من الشارح ذات ربحية و مردودية جيدة .

## المطلب الثالث: أهم الشركاء والمستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات

مع تطور حجم و عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الموجهة لقطاعات خارج المحروقات تطورت العلاقات الدولية و توسعت الاماكن الجغرافية التي تستثمر في الجزائر من الدول العربية الى اوربا، اسيا و امريكا و فيم يلي نوضح بشكل افضل حجم و مناطق توافد المشاريع الاستثمارية الى الجزائر  
أولاً: أهم الشركاء حسب المناطق

الجدول رقم(32): الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تشرك الاجانب

في الفترة 2002-2014

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
أوربا	316	839 295
الاتحاد الأوروبي	238	519 485
أسيا	53	115 219
أمريكا	10	63 171
الدول العربية	171	1 243 455
استراليا	1	2 974
شركات متعددة الجنسيات	13	89 985
المجموع	564	2 354 099

المصدر : تم اعداد الجدول من طرف الباحثة بالاعتماد على :

Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2014.

voir site web : <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

توضح بيانات الجدول مدى تفرد الدول العربية بأكبر قيمة من مشاريع الاستثمار، في الجزائر و ذلك ب 171 مشروع استثماري موزع بالخصوص على قطاعات الاتصال، الأشغال العمومية والصناعات البتروكيمياوية ويغلاف مالي قدر ب 1 243 455 مليون دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من 2014/2002 في حين ما زالت الاستثمارات القادمة من البلدان الأوروبية عموماً تحتل الصدارة من حيث عدد المشاريع المنجزة والتي وصلت إلى 316 مشروع استثماري بقيمة مالية 839 295 مليون دينار جزائري، وبعد ذلك الاتحاد

الأوروبي بـ 238 مشروع بقيمة 519 485 مليون دينار جزائري، لتأتي بعدها كلا من آسيا، أمريكا، أستراليا والشركات المتعددة الجنسيات مجتمعة بقيمة مالية قدرت بـ 271 349 مليون دينار جزائري .  
ان تطور المشاريع الاستثمارية التي تشترك الاجانب خارج قطاع المحروقات تدل على تطور و توسع العلاقات الدولية للجزائر مع باقي دول العالم و ابرامها العديد من الشركات والاتفاقيات الثنائية ومنحها العديد من الامتيازات للمستثمرين الاجانب.

وفيم يلي سيتم تصنيف المشاريع الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات التي تشترك اجانب حسب جنسية المشروع وحسب الشراكة جزائرية أجنبية.

ثانيا : تصنيف المشاريع حسب جنسية المشروع

الجدول رقم(33): الإستثمارات الأجنبية المباشرة فقط حسب جنسية المشروع في

الفترة 2010-2002

المبلغ بالمليار دج	عدد المشاريع	
0,13	7	الجزائريين الغير مقيمين
5	2	الألمانيا
0,10	2	الأمريكا
0,01	1	القطرية-البحرينية
0,0038	1	البرازيلية
0,28	2	الكندية
13	22	الصينية
48	14	المصرية
0,11	1	الإماراتية
3	3	الإسبانية
9	36	الفرنسية
0,09	1	الفرنسية-الإسبانية
1	2	الفرنسية - اللبنانية



0,20	1	الهندية
0,05	1	الإيطالية-البنانية
1	5	الإيطالية
0,05	1	الإيطالية-السويسرية
2	9	الأردنية
0,13	1	الأردنية-المصرية
0,18	1	الأردنية الإماراتية
0,08	1	الأردنية-البنانية
98	1	الكويتيين
0,48	13	البنانية
0,33	22	الليبية
2	3	المغربية
0,0014	1	النيجيرية
0,01	2	البرتغالية
1	1	القطرية
0,47	1	الروسية- الفرنسية
3	3	السعودية
7	1	السعودية-الفلستينية-الأردنية
0,01	1	السنغافورية
1	8	السورية
2	11	التونسية
6	25	التركية
222	205	المجموع الكلي

Source : Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2012 .

الملاحظ من الجدول هو سيطرة 4 دول و هي فرنسا، تركيا، ليبيا و الصين على حوالي 51% من مجموع المشاريع الأجنبية المباشرة و هذا في الفترة 2002-2010، و تعتبر فرنسا من اهم الدول المستثمرة في الجزائر ب 36 مشروع.

و الملاحظ أيضا ان البلدان الخليجية ( قطر، السعودية،....) لا تستثمر في الجزائر بشكل كبير ( قطر مشروع واحد، السعودية 3 مشاريع) ، بالرغم من النية المزعومة من هذه الدول بانجاز مشاريع هامة في الجزائر ، مما يؤكد ان الجزائر لم تستفد من الرساميل و المشاريع الخليجية ؛ أي أن هناك تردد كبير من الاستثمارات الخليجية المباشرة في الجزائر بالرغم من التعهدات و الاتفاقيات الموجودة أما باقي الدول العربية فاننا نجد ان كل من ليبيا ، لبنان، مصر، الأردن و تونس تمتلك 69 استثمار أجنبي داخل الجزائر.

### ثالثا : تصنيف المشاريع حسب الشراكة جزائرية أجنبية

ابرت الجزائر العديد من المشاريع الاستثمارية بالشراكة مع العديد من الدول و الشركات الكبرى من اجل توسيع المشاريع الموجودة داخل الدولة وانشاء مشاريع جديدة والاستفادة من الخبرات و الامتيازات التي تصحبها هذه الدول معها ؛ على غرار 300 مليون دولار أمريكي تخص مشروع شراكة مع مستثمر من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بهدف استغلال الحديد في مدينة جيجل. و ايضا انشاء العديد من الشراكات في المجال البنكي على سبيل المثال دخول بنك البركة و بنك (ABC) ، (city bank) الأمريكية و (BNP) الفرنسية.

أما اهتمام مؤسسات التأمين الأجنبية و خاصة الأوروبية منها بالسوق الجزائري راجع أساسا إلى الاهتمام بسوق إعادة التأمين الذي يقدر ب: 60 مليون دولار أمريكي سنويا وبآفاق جذابة، باعتباره من الأسواق البارزة، حيث يقدر هذا الأخير ب: 3 مليار دولار سنة 2010.

انشاء شركة (Pepsi-cola) بين مجمع مهري و الشركة الأمريكية الأم (Pepsi-cola) وهو استثمار يقدر ب: 60 مليون دولار أمريكي.

والجدول الموالي يوضح الإستثمارات الأجنبية المباشرة فقط حسب الشراكة في الفترة 2002-2010

الجدول رقم ( 34 ) : الإستثمارات الأجنبية المباشرة فقط حسب الشراكة في الفترة 2002-2010

المبلغ بالمليار دج	عدد المشاريع	التعين
0,01	3	الجزائريين ( المقيمين+الغير مقيمين)
7	1	الجزائرية-الألمانية
19	3	الجزائرية- الأمريكية
0,08	2	الجزائرية- الإنجليزية
3	1	الجزائرية-الأسترالية
0,03	1	الجزائرية- البحرينية
3	7	الجزائرية- البلجيكية
64	1	الجزائرية- الكندية-الإماراتية
16	1	الجزائرية- الصينية
100	2	الجزائرية- المصرية
2	3	الجزائرية- الإماراتية
139	22	الجزائرية- الإسبانية
31	39	الجزائرية-الفرنسية
0,04	1	الجزائرية- الفرنسية-الألمانية
15	1	الجزائرية- الفرنسية-المصرية
0,23	2	الجزائرية-الفرنسية-اللبنانية
1	1	الجزائرية- الفرنسية- موناكو
1	1	الجزائرية- اليونانية
0,05	1	الجزائرية- الهولندية
3	1	الجزائرية-الإماراتية
0,26	2	الجزائرية- الهندية
0,01	1	الجزائرية- الإيرلندية

1	1	الجزائرية - الإسندنديّة-التونسية
1	9	الجزائرية-الإيطالية
0,12	3	الجزائرية - الأردنية
1	1	الجزائرية - الأردنية-السعودية
0,02	1	الجزائرية - الكويتية-الليبية-الأردنية
0,02	1	الجزائرية-اللبانية-الفرنسية
1	2	الجزائرية - اللبنانية
5	4	الجزائرية - اللوكسمبورغية
0,24	2	الجزائرية - المغربية
0,06	1	الجزائرية-النرويجية
0,20	1	الجزائرية - الفلسطينية
3	1	الجزائرية-الفلسطينية-الأردنية
1,21	4	الجزائرية - البرتغالية
15	3	الجزائرية - السعودية
20	4	الجزائرية - السينغابورية
30	1	لجزائرية - جنوب إفريقيا
0,22	2	الجزائرية - السويسرية
0,02	3	الجزائرية-السورية
2	10	الجزائرية-التونسية
1	3	الجزائرية-التركية
0,02	1	الصينية
483	155	المجموع الكلي

Source : Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2012.

voir site web : <http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets>

أما فيم يتعلق بالإستثمارات الأجنبية المباشرة فقط حسب الشراكة في الفترة 2002-2010 فإننا نجد أن الشراكة الجزائرية-الفرنسية تحتل المرتبة الأولى ب 39 مشروع ثم تليها الشراكة الجزائرية -الاسبانية ب 22 مشروع و الشراكة الجزائرية -الايطالية ب 9 مشاريع.

نلاحظ ان فرنسا تحتل المرتبة الاولى في الاستثمارات الأجنبية في الجزائر سواء اكان استثمار أجنبي مباشر أو استثمار بالشراكة .

بالنسبة للشراكة الجزائرية مع باقي الدول العربية فتبقى منخفضة باستثناء الشراكة الجزائرية التونسية.

## خلاصة الفصل الثالث:

بعد دراسة كل من الأطراف المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأهم الامتيازات والمزايا التي تتمتع بها الجزائر، وأيضاً معرفة المناخ الاستثماري الجزائري و أهم مكوناته، وجدنا أن الجزائر تعتبر من أحسن الدول فيم يخص القوانين والهيئات المكلفة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها لم تتمكن من جذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية ولم تتمكن من توزيعها على قطاعات مختلفة حيث تركزت أغلب الاستثمارات الواردة في قطاع المحروقات رغم امتلاك الجزائر لقطاعات حيوية ومهمة من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بعد فتح الاسواق الجزائرية للمتعاملين الخواص والأجانب .

فبعد ملاحظة اهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات وجدنا ان كلا من الصناعة و الخدمات وقطاع الاشغال العمومية هي الاكثر جذبا و يمكن اعتبار ان هذه القطاعات هي قطاعات مكتملة تصب في خدمة قطاع المحروقات بشكل او باخر .

كما ان معوقات الاستثمار في الجزائر حالت دون وصول الاستثمار الأجنبي المباشر الى المستوى المرغوب خاصة ان الجزائر تربطها اتفاقيات وعقود كثيرة في مجال الاستثمارات مع العديد من الدول ،إلا أن هذه الاتفاقيات لم تتجسد على أرض الواقع بسبب العوائق الادارية و البيروقراطية التي تدفع بالمستثمرين الأجانب بالتوجه الى دول أخرى .

# الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر الاستثمارات الأجنبية  
المباشرة خارج قطاع المحروقات على  
النمو الاقتصادي

## تمهيد

تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، و تبعاً لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي ، و النمو الاقتصادي بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر كما و يعتبر أحد محدداته .في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، في حين لم تجد بعض الدراسات علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي .هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية .و يتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدا و هذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال ثلاث مباحث:

➤ المبحث الأول : عموميات حول الاقتصاد القياسي؛

➤ المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يحدد دور الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع

المحروقات في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000/2014

➤ المبحث الثالث : منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

الموزعة المتباطئة ARDL



### المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد القياسي

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، عن طريق بناء النماذج القياسية معتمد في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية، ولهذا سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

#### المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه

سوف نتناول في هذا المطلب مجموعة من التعاريف للقياس الاقتصادي وأهدافه

#### 1. مفهوم الاقتصاد القياسي

اشتق مصطلح الاقتصاد القياسي من أصل يوناني ومن كلمتين Economic أي اقتصاد و Metrics وتعني قياس، أي القياس الاقتصادي؛ ومهمته قياس العلاقات الاقتصادية فقد اجتهد مجموعة من الباحثين الاقتصاديين الاجانب و العرب لاعطاء تعريف دقيق للاقتصاد القياسي وفيه يلي أهم هذه التعاريف:

1. جونستن (J. JOHNSTON) عرفه بأنه: "علم يهتم بتقييم واختبار المعلمات a.b وغيرها للنموذج الاقتصادي"<sup>1</sup>؛

2. سامويلسون (SAMUELSON) عرفه بأنه: " فرع من علم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعينا بتطور النظرية الاقتصادية والطرائق الاحصائية"<sup>2</sup>؛

3. اما البروفيسور لانج (LANGE) فعرفه بأنه: "العلم الذي يبحث في تحديد قوانين كمية ثابتة بالطرق الاحصائية لمتغيرات الحياة الاقتصادية"<sup>3</sup>؛

4. كما عرفه عصام عزيز شريف بانه: " فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبني على أساس التماسك بين النظرية والملاحظة متخذاً لذلك اساليب استقراء ملائمة"<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup> -A.Koutsiyannis ,The Thero of Econometrics ,Second Edition ,( The Macmillan Press Ltd : London , 1997) ,p 03

<sup>2</sup> - P.A .Samualson .T.C.Koopmans , " Report of Evaluative Committee for Econometrica, Econometric " ,(vol .02, No .2 ,April 1954) ,pp 141-146

<sup>3</sup> Osker Lang ,Introduction to Econometrics ,( Pergamon Press Oxford 4<sup>th</sup> ed.1978 Chap .1),p .13

<sup>4</sup> - عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1981)، ص 07.

5. أما تومي صالح فقد عرفه بأنه: " أداة توفيقية ما بين النظرية الاقتصادية الرياضيات الاقتصادية

والإحصاء، لكنه يختلف تماما عن كل هذه الفروع ويعتمد باحثو القياس

الاقتصادي على مبادئ النظرية الاقتصادية عند بنائهم لنموذج القياس الاقتصادي مستعملين النظرية الإحصائية وتقنيات القياس الاقتصادي ومن ثمة يختبرون ميدانيا بعض العلاقات الموجودة فيما بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تطبيق القياس الاقتصادي على عدة ميادين مثل علوم الاجتماعية والإنسانية، الصحة، النقل وغيرها<sup>1</sup>

من خلال ما سبق يتضح لنا أن القياس الاقتصادي يتطلب الاعتماد على ثلاث فروع من

العلوم وهي الإحصاء والنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي. حيث يستعين بالنظرية الاقتصادية لتحديد المشكلة المراد دراستها ويستعين بالاقتصاد الرياضي لصياغة العلاقات النظرية في صورة معادلات ورموز رياضية قابلة للقياس وأخيرا نستعين بعلم الإحصاء لتقدير معالم الصيغ المقترحة واختبار الفرضيات و الوصول إلى النتائج لاستعمالها في التنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر الاقتصادية.

## II. اهداف الاقتصاد القياسي

تتمثل اهداف الاقتصاد القياسي في 3 نقاط أساسية وهي:

### 1. تحليل و اختبار النظرية الاقتصادية

يعتبر تحليل واختبار النظرية الاقتصادية الهدف الرئيسي من أهداف الاقتصاد القياسي ولا يمكن عد النظرية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختبار كمي<sup>2</sup>.

لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع حيث يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الرئيسية، وبهذا نجد القياس الاقتصادي هو المقيم للنظرية الاقتصادية حيث أصبح مهما كان منطق النظرية مقبول فإن دون اختبار الكمي تصبح النظرية غير مقبولة<sup>3</sup>؛

### 2. تفسير بعض الظواهر الاقتصادية

إن الهدف من دراسة الظواهر الاقتصادية هو معرفة مسبباتها من أجل معالجتها وبما أن من مهام القياس الاقتصادي قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من أجل حصر مسببات هذه الظواهر عن طريق إدخال و إخراج المتغيرات المفسرة، وهذا بالاعتماد على بعض الاختبارات الإحصائية؛

<sup>1</sup> صالح تومي ، مدخل النظرية القياس الاقتصادي ، الجزء الأول ، ( الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ) ، ص 01.

<sup>2</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، ( الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2005 ) ، ص 04

<sup>3</sup> حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، ( عمان: دار اليازوري ، 2007 ) ، ص 19

### 3. اتخاذ القرارات رسم السياسات

يساهم القياس الاقتصادي في رسم السياسات و اتخاذ القرارات عن طريق تحديد القيم العددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية، حيث يعتمد على هذه القيم في رسم سياسات سليمة<sup>1</sup>، إذ تعتبر هذه القيم المقدره لهذه المعاملات أهمية بالغة لدى متخذي القرار من أجل رسم السياسات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي وهذا من خلال مقارنة النتائج المتوقعة مع المحققة<sup>2</sup>.  
ومن أجل اتخاذ القرار معتمدين على الاحصاء والرياضيات والاقتصاد القياسي يتطلب ذلك الحصول على<sup>3</sup>:

- تقييم عددي لمعاملات النموذج الاقتصادي و اختبار معنوياتها الإحصائية؛
- تقييم إحصائي واقتصادي لصحة العلاقات لدالة الانحدار أو أية دالة أخرى واختبار معنوياتها الإحصائية والاقتصادي؛
- اختبار قدرة النموذج على التنبؤ الاقتصادي الذي هو أساس اتخاذ القرار؛
- اختبار الوزن الاقتصادي للمتغير العشوائي الذي إذا زاد عن حد ما قد يجعل من الوحدة الاقتصادية والاقتصاد القومي نظاما غير قابل للتوجيه و التخطيط وذو سلوك متقلب غير قابل للسيطرة.

### 4. التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية

إن استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية لفترة مستقبلية تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ بما سيكون عليه المتغيرات في المستقبل، وتساعد أيضا على اخذ الإجراءات الكفيلة لإنجاح الخطط الاقتصادية في المستقبل<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 13.

<sup>2</sup> - نعمة الله نجيب ابراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، ( الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2002)، ص 12.

<sup>3</sup> - وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف واخرون، اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، ( عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2006)، ص 27.

<sup>4</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 15.

## المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى

للمقياس الاقتصادي علاقة وثيقة بالنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء الاقتصادي والإحصاء الرياضي، حيث تتكامل هذه الفروع من أجل توفير قيم عددية لمعاملات المتغيرات الاقتصادية المختلفة إلا أن أيا من هذه الفروع لا يعد بديلا عن القياس الاقتصادي ويمكن توضيح ذلك كما يلي<sup>1</sup>:

**أولا: القياس الاقتصادي والنظرية الاقتصادية:** إن القياس الاقتصادي بحد ذاته هو انعكاس كمي للنظرية الاقتصادية اللفظية، فالعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المستوحاة من النظرية الاقتصادية تبقى مسألة مجردة ما لم يتم تقديرها وقياسها بالتقنيات الرياضية والإحصائية والتي هي من مهام القياس الاقتصادي؛

**ثانيا: القياس الاقتصادي والاقتصاد الرياضي:** يتمثل دور الاقتصاد الرياضي في صياغة العلاقات الاقتصادية المستوحاة من النظرية الاقتصادية رياضيا في شكل رموز ومعدلات رياضية دون قياسها وبرهنة عددية لتلك الصياغات لأنها من مهام القياس الاقتصادي؛

**ثالثا: القياس الاقتصادي والإحصاء الاقتصادي:** يقتصر دور الإحصاء الاقتصادي في جميع البيانات الإحصائية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية وجدولتها ومحاولة وصف التطورات الخاصة فيها خلال فترة زمنية معينة، أي يتمثل دوره في عملية تحليل ووصف الظاهرة الاقتصادية دون التفسير هذه التغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية، في حين ينصب دور القياس الاقتصادي في تحليل واختبار نوع العلاقة بين هذه المتغيرات ومقارنة النتائج من منطلق النظرية الاقتصادية؛

**رابعا: القياس الاقتصادي والإحصاء الرياضي:** يقوم الإحصاء الرياضي بتزويد الباحث بأدوات تحليلية يستخدمها في دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وبطرق خاصة لمعالجة أخطاء التقدير فتمهد لاستخدامها في تحقيق أهداف القياس الاقتصادي.

<sup>1</sup> - وليد اسماعيل السيفو ، فيصل مفتاح شلوف واخرون ، مرجع سابق ، ص ص 24، 25 .

## المطلب الثالث: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

إن الهدف الأساسي للقياس الاقتصادي هو صياغة نموذج قياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب والواقع الاقتصادي ويمكن تحديد هذه المنهجية بالمراحل التالية:

## المرحلة الأولى: تعيين النموذج

تتمثل المرحلة الأولى في صياغة النموذج في صورة رياضية وذلك عن طريق صياغة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة<sup>1</sup>، ولكي يتم صياغة هذه العلاقات في لشكل رياضي لابد أن نمر بالخطوات التالية<sup>2</sup>:

## 1. تحديد متغيرات النموذج:

يجب على الباحث عند دراسته لظاهرة اقتصادية ما تحديد متغيراتها حتى يتسنى له صياغتها في النموذج، ولعل من أهم هذه المصادر النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة من دراسات قياسية سابقة في نفس المجال، ونظرا للصعوبات التي نواجهها في تحديد المتغيرات أهمها صعوبة القياس فإنه لا يمكن إدراج جميع هذه المتغيرات التفسيرية التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة، لهذا يتم الاكتفاء بالمتغيرات الأكثر أهمية؛

## 2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يتم في هذه الخطوة تحديد عدد المعادلات اللازمة من اجل صياغة النموذج (فقد تكون معادلة واحدة أو عدد من المعادلات) ودرجة خطية النموذج (فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي) ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون غير متجانسة أو متجانسة من أي درجة)، بالرغم من تقديم النظرية الاقتصادية بعض المعلومات التي تفيد في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي للنموذج، لكن في غالب الأوقات لا يمكنها أن توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج. ولا شك أن الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عليه أخطاء فيما يخص القياس و تفسير الظاهرة الاقتصادية محل البحث، وهذا نتيجة اعتماد القياس على صيغة الشكل الرياضي؛

<sup>1</sup> - نعمة الله نجيب ابراهيم، مرجع سابق، ص 16.

<sup>2</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 16-20.

ولتجنب هذا الخطأ يجب القيام بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة المكونة للنموذج ثم رصد هذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور وأحد المتغيرات المستقلة على المحور الآخر، ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن الحكم مبدئياً على نوع العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل هل هي خطية أم غير خطية، وعلى هذا الأساس يتم اختيار شكل النموذج لكن يصلح هذا الأسلوب في حالة متغيرين فقط.

ولهذا يستعين الباحث في تحديد المعادلات التي يحتوي عليها النموذج ب:

➤ درجة تعقيد الظاهرة؛

➤ الهدف من تقدير النموذج؛

➤ مدى توافر البيانات.

إذ يمكن تلخيص الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار في الجدول التالي: حيث سوف يتم استخدام معادلة ذات متغير مستقل واحد.

الجدول رقم (35): مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار

نوع الصيغة	الصيغة غير الخطية	الصيغة الخطية	الميل $\frac{\Delta y}{\Delta x}$	الاثر النسبي $\frac{\Delta Y}{\Delta X} / \frac{Y}{X}$
الصيغة الخطية	.....	$Y = B_0 + B_1X$	$B_1$	$B_1 = \frac{Y}{X}$
الصيغة العكسية	.....	$Y = B_0 + B_1 \frac{1}{X}$	$-B_1 \frac{1}{X^2}$	$-B \frac{1}{XY}$
الصيغة التربيعية	.....	$Y = \beta_0 + \beta_1X + \beta_2x^2$	$(\beta_1 + 2\beta_2X)$	$(\beta_1 + 2\beta_2X) \left(\frac{X}{Y}\right)$
الصيغة اللوغارتمية المزدوجة	$Y = \beta_0 + X^{\beta_1}$	$\ln y = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln X$	$\beta_1 \left(\frac{Y}{X}\right)$	$\beta_1$
الصيغ نصف اللوغارتمية	$e^Y = e^{\beta_0} X^{\beta_1}$	$y = \beta_0 + \beta_1 \ln X$	$\beta_1 \left(\frac{1}{X}\right)$	$\beta_1 \left(\frac{1}{Y}\right)$
الصيغة الاسية	$Y = e^{\beta_0 + \beta_1 x}$	$\ln y = \beta_0 + \beta_1 X$	$\beta_1 e^{\beta_0 + \beta_1 x}$	$\beta_1 X$

المصدر: أموري هادي كاظم الحسناوي، مرجع سابق، ص 60

### 3. تحديد التوقعات القبلية:

يتم تعيين توقعات مسبقة عن إشارة وحجم معاملات العلاقة الاقتصادية محل القياس ويتم تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع توضيح إن كانت هذه العلاقة طردية أو عكسية. إن تعيين التوقعات القبلية لها أهمية بالغة لمرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختيار المدلول الاقتصادي للمعاملات المقدر من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها و حجمها.

تعتبر مرحلة التعيين من أصعب مراحل القياس وهذا لكثرة الأخطاء التي قد تتعرض لها، ومن بين هذه الأخطاء إغفال بعض المتغيرات الهامة من الدالة ونقص البيانات أو افتراض شكل رياضي غير مناسب لقياس الظاهرة.

### المرحلة الثانية: تقدير معاملات النموذج

بعد تعيين النموذج تتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع و العينة رياضيا وإحصائيا لاستخراج قيم المعلمات و التي تتفق منطقيا مع الفروض الاقتصادية<sup>1</sup>، و من اجل ذلك يتم الاعتماد على بيانات واقعية عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج. و تتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

#### 1. تجميع البيانات

لا بد من تجميع البيانات التي تستخدم في تقدير معاملات النموذج وهذه البيانات تختلف حسب الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة حيث نجد عدة أنواع من البيانات:

#### ➤ بيانات السلاسل الزمنية:

تحتوي بيانات السلسلة الزمنية على مجموعة من المشاهدات تصف بها سلوك متغير اقتصادي في فترات زمنية متتالية كبيانات الدخل القومي<sup>2</sup>، وقد تكون هذه المشاهدات (سنوية، موسمية، شهرية، أسبوعية، يومية)<sup>3</sup>.

#### ➤ بيانات سلسلة مقطعية: وهي التي تحتوي على دمج بيانات السلسلة الزمنية والبيانات المقطعية

على سبيل المثال دراسة الدخل القومي لمجموعة دول العالم لفترات زمنية معينة؛

#### ➤ بيانات هندسية: مثل البيانات المتعلقة بالمتطلبات الفنية عن طريق الإنتاج مثل (دوال الإنتاج)؛

#### ➤ بيانات مرفقيه : وهي تتعلق بالتنظيمات الإدارية والتشريعية السائدة وهذه نحتاجها عند دراستنا

للنظم الضريبية؛

#### ➤ بيانات أخرى : هذه البيانات لا يمكن قياسها كميا مثلا :المتغيرات الصورية (الصماء) حيث تأخذ

قيما عددية عادة ما تكون صفر أو واحد.

<sup>1</sup> - وليد اسماعيل السيفو ، فيصل مفتاح شلوف واخرون ، مرجع سابق ، ص 33

<sup>2</sup> - نعمة الله نجيب ابراهيم، مرجع سابق، ص23

<sup>3</sup> - عزام صبري، عوض منصور، مبادئ الاحصاء، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000)، ص239



## 2. اختيار طريقة القياس الملائمة:

أهم الطرق القياسية المستخدمة في قياس العلاقات الاقتصادية هي<sup>1</sup>:

➤ **طرق المعادلة الواحدة**: تستعمل هذه الطرق لتقدير كل معادلة على حدى ومن أمثلتها طريقة

المربعات الصغرى العادية وطريقة الصيغ المختصرة وغيرها؛

➤ **طرق المعادلة الآتية**: يشير نموذج المعادلات الآتية إلى الحالة التي يكون فيها متغير تابع في

معادلة أو أكثر هو متغير مفسر في معادلة أخرى من النموذج، ومن أمثلتها طريقة المربعات

الصغرى ذات المرحلتين وطريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل وغيرها.

## المرحلة الثالثة: تقييم المعلمات المقدرة

بعد الانتهاء من تقدير القيم العددية لمعلمات النموذج يشترط في تقييم هذه المعلمات المقدرة أي تحديد

ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول من الناحية الاقتصادية والإحصائية، و من أجل القيام

بعملية التقييم نعتد على ثلاث معايير أساسية وهي<sup>2</sup>:

➤ **المعايير الاقتصادية**: تستمد هذه المعايير من النظرية الاقتصادية حيث يتم مقارنتها مع

إشارات ومقادير المعلمات المقدرة فإذا جاءت هذه المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره

النظرية مسبقا فان هذا يمكن أن يكون مبررا لرفض المعلمات المقدرة؛

➤ **المعايير الإحصائية (اختبارات الرتبة الأولى)**: تساعدنا هذه المعايير في تحديد المعنوية

الإحصائية للقيم المقدرة للمعلمات التي حصلنا عليها كما تحدد درجة الثقة في التقديرات

الخاصة بمعلمات النموذج؛

➤ **المعايير القياسية (اختبارات الرتبة الثانية)**: لبناء أي نموذج يجب وضع معايير افتراضات

خاصة بالنموذج لهذا تضع نظرية الاقتصاد القياسي للتأكد من صحة هذه الفرضيات

الخاصة بالطريقة القياسية المستخدمة في بناء النموذج و من بين هذه المعايير التعدد الخطي

عدم تجانس التباين الارتباط الذاتي وغيرها.

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 23.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص ص 42، 43.

مما سبق نستنتج أن في القياس الاقتصادي يجب الاعتماد على جميع المعايير السابقة لقبول أو رفض النموذج، ففي حالة عدم تحقق أي معيار من المعايير السابقة نقوم برفض تلك المقدرات، و يكون علينا إعادة تعيين النموذج عن طريق إضافة أو حذف بعض المتغيرات وإعادة عملية التقدير حتى نحصل على مقدرات تستوفي المعايير السابقة.

#### المرحلة الرابعة: تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ

تعتبر عملية التنبؤ من الأهداف الرئيسية في البحوث القياسية في الاقتصاد والحصول على قيم مقدرة جيدة للمعاملات التي تعكس العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية هو أساس هذه العملية لذا يتعين اختبار مدى مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ من خلال<sup>1</sup>:

➤ قياس مدى استقرار التقديرات عبر الزمن و اختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغيير في حجم العينة؛

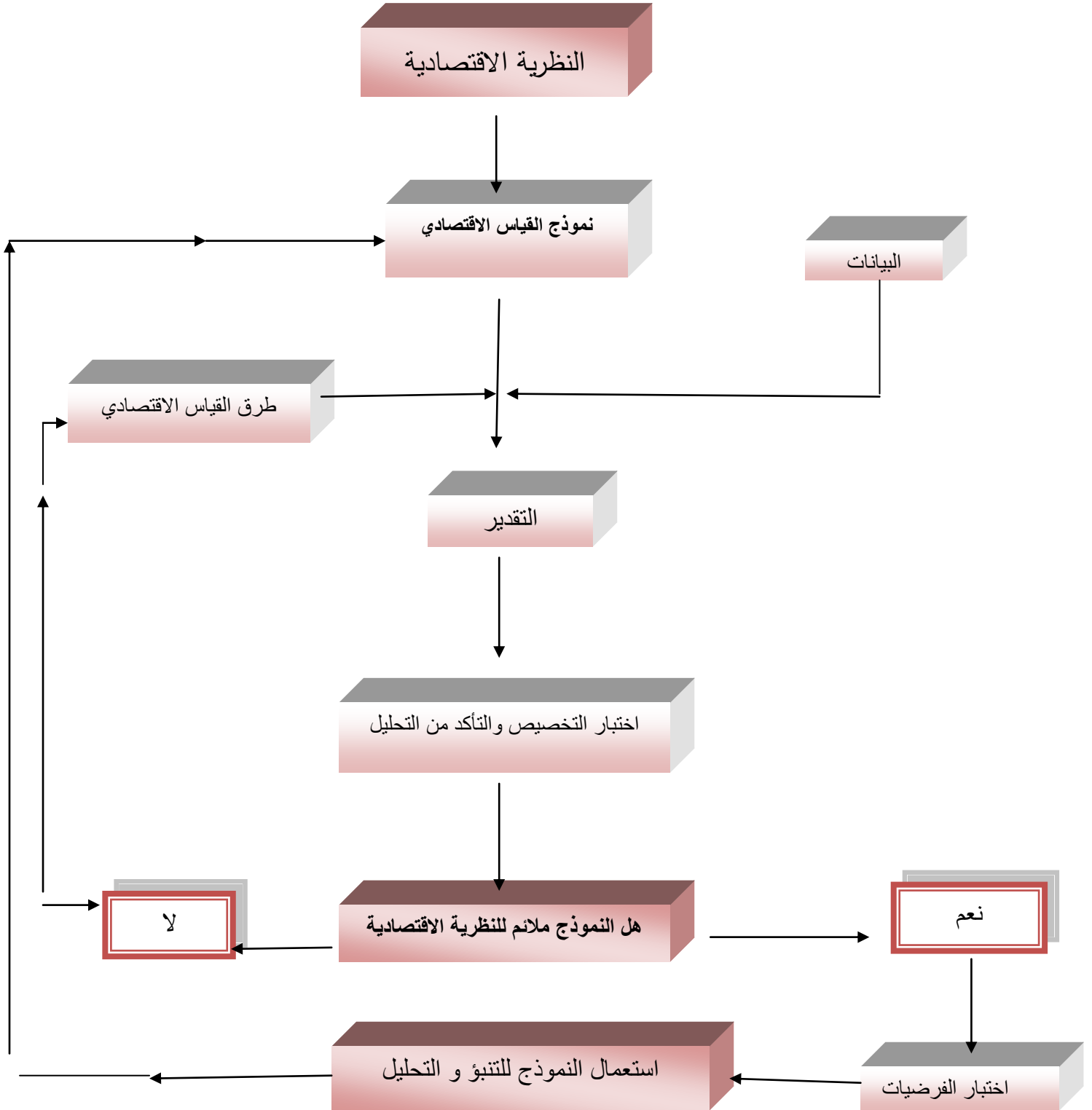
➤ استخدام النموذج المقدر في التنبؤ بمسار الظاهرة خلال فترة زمنية ماضية لم يتم إدخال بياناتها في العينة الأصلية التي تم استخدامها في تقدير معاملات النموذج و من المتوقع أن تكون القيم التنبؤية للمتغيرات التابعة، مختلفة عن قيمتها الحقيقية ويمكن التحقق من معنوية الفروق بين القيم التنبؤية و القيم الفعلية بإجراء اختبارات خاصة للمعنوية.

من الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة و لكن لا يكون صالحا للتنبؤ في حالة ما إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية للمجتمع<sup>2</sup>. ويمكن تلخيص هذه المراحل في الشكل التالي:

<sup>1</sup> - سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي، (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، 1997)، ص47

<sup>2</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص44.

الشكل رقم (15): منهجية القياس الاقتصادي



المصدر: صالح تومي، مرجع سابق، ص 07.

**المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي يحدد دور الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000/2014**

بعدما تم دراسة و استعراض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالنمو الاقتصادي، يتم في هذا المبحث تحديد و تعريف النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية كالتالي:

**المطلب الأول: تعيين النموذج**

قبل القيام بأية عملية قياسية لإحدى الظواهر الاقتصادية، ينبغي على الباحث في هذا المجال القيام بعملية اختيار المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة، و التي تخضع للنظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، و على الدراسات السابقة بالدرجة الثانية. مثلما هو الشأن لموضوع بحثنا هذا .وعلى هذا الأساس فقد تم الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الكمية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري وفق الفترة الممتدة من 2000 الى 2014.

**أولاً: تحديد المتغيرات و تصميم النموذج**

لقد تطرقت العديد من الدراسات الى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وبعد اخذ فكرة عامة من مختلف الدراسات السابقة فان هناك اتفاق على ان اهم المتغيرات المفسرة لهذه العلاقة تتمثل في كل من الاستثمار الاجنبي ،الاستثمار المحلي ، وحجم العمالة الكلية .كما يتم التعبير عن المتغير التابع والتمثل في النمو الاقتصادي بحجم الناتج المحلي الاجمالي ،وباعتبار ان الدراسة متخصصة في دراسة دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي الاجمالي فان كل المتغيرات التفسيرية للدراسة ستكون خارج قطاع المحروقات .

وبالتالي يمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$Y = f(IDE, K, L, \varepsilon)$$

حيث أن:

Y: حجم الناتج المحلي الاجمالي (معبرا عن النمو الاقتصادي)؛

IDE: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات؛

K :حجم الاستثمار المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات؛

L: حجم العمالة المستخدمة في المشاريع خارج قطاع المحروقات؛

ε: حد الخطأ.

ثانيا: طبيعة البيانات و مصادرها

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية خلال الفترة 2000-2010 وهي مقومة بالدينار الجزائري ، وتم الحصول على أغلب البيانات من :

**ANDI**: الوكالة الوطنية لتكوير الاستثمار، وهي الهيئة الحكومية الوحيدة المختصة في دراسة المشاريع الاستثمارية الاجنبية خارج قطاع المحروقات

وزارة المالية: عن طريق بعض الاحصاءات المتحصل عليها شخصا من خلال الانتقال الى الوزارة و عن طريق موقعا الالكتروني

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لقد أشار كل من جرانجر و نيوبولد (Granger et Newbold) سنة 1974 إلى أن استعمال سلاسل زمنية غير مستقرة في القياس الاقتصادي، يؤدي إلى الحصول على نتائج مغلطة خاصة فيما يخص معنوية المعلمات و النماذج المقدره. ولهذا فإنه من الضروري دراسة استقرارية السلاسل الزمنية كخطوة أولى، و تحويلها إلى سلاسل مستقرة في حالة عدم استقرارية السلسلة الزمنية الأصلية، وهذا لتجنب النتائج المغلطة. ولهذا الغرض تم تقسيم هذا المطلب الى فرعين وهما:

أولا: أنواع السلاسل الزمنية

إن إجراء أي معالجة قياسية يستوجب ضمان استقرارية المتغيرات المدروسة<sup>1</sup> ، من خلال هذه المرحلة نستعين بدراسة خصائص السلاسل الزمنية، و ذلك من خلال الإستقرارية بالاعتماد على اختبارات ديكي فولار البسيط (DF) ، و ديكي فولار المطور (ADF)، ولكن قبل ذلك يجب التطرق الى انواع السلاسل الزمنية والتي تتمثل في السلسلة الزمنية DS، والسلسلة الزمنية TS، حيث بإمكاننا تحويل السلاسل

<sup>1</sup> - Magali Jaoul, Education, **population et croissance en France après la seconde guerre mondiale**, (w.w.w. Ramerta.univ.monptp1.com ,2005), p03.

الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل مستقرة عن طريق حساب الفروق من الدرجة الأولى إذا كانت السلسلة من نوع DS(Differency Stationnary) أو بحساب الفروق نسبة إلى الاتجاه العام (trend) في حالة السلسلة <sup>1</sup>TS(Trend Stationnary).

### I. السلاسل الزمنية DS

$$y_t = \beta + py_{t-1} + \varepsilon_t$$

لتكن لدينا المتغير  $Y_t$  بحيث:

نقول أن السلسلة  $y_t$  مستقرة إذا كان:  $p < 1$ ,

وتكون السلسلة  $y_t$  غير مستقرة إذا كان  $p = 1$  ولها جذر وحدة

و هي متكاملة من الدرجة الأولى إذا كانت سلسلة الفروق من الدرجة الأولى  $Z_t$  مستقرة، حيث

$$Z_t = y_t - y_{t-1} = (1 - L)y_t = \beta + \varepsilon_t$$

بصفة عامة نقول ان السلسلة  $Z_t$  متكاملة من الدرجة  $p$ ، اذا كان  $p$  هو عدد الفروق اللازمة لتحويلها إلى سلسلة مستقرة.

### II. السلاسل الزمنية TS

لتكن لدينا السلسلة  $Y_t$  بحيث ان:

$$Y_t = c + bt + \varepsilon_t$$

نقول أن السلسلة  $Y_t$  غير مستقرة لأن متوسطها الحسابي مرتبط بالزمن  $t$  ،

$$E(Y_t) = c + bt$$

حيث

<sup>1</sup> - Isabelle Cadoret ;C.Benjamin ;F.Martin ; N.Herrard ;S. Tanguy, *économetrie appliquée*, 2ème édition, (bruxelles : édition Boeck Université , 2009), p337.

ومن أجل تحويل هذه السلسلة  $Y_t$  الى سلسلة مستقرة  $S_t$  نقوم بتقدير كلا من  $b$ ,  $c$  بطريقة المربعات

$$S_t = y_t - \hat{c} - \hat{b}t$$

الصغرى ، ثم نقوم بحساب

ملاحظة:

فروق السلسلة  $Y_t$  نسبة إلى اتجاهها العام تكون مستقرة إذا كانت من نوع TS حيث تتميز هذه السلاسل الزمنية باتجاه عام محدد، وتكون غير مستقرة إذا كانت من نوع DS التي تتميز باتجاه عام عشوائي، و لمعرفة مميزات سلسلة زمنية نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة.

**ثانيا: الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية وأهم اختبارات الجذر الودوي**

تطلق الاستقرار في المفهوم الإحصائي على السلسلة الزمنية التي يكون وسطها الحسابي و تباينها ثابتان عبر الزمن<sup>1</sup>، وتعرف الاستقرار أيضا أنها مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية والتي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن<sup>2</sup>. والسلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام ولا على مركبة فصلية<sup>3</sup>.

و قبل دراسة أي نموذج قياسي لابد من دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير، إذ نقوم بدراسة درجة استقراريتها وتكاملها بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات تتمثل أساسا في اختبارات الجذور الأحادية، لياتي بعدها امكانية وجود علاقة بين السلاسل الزمنية ومن بين هذه الاختبارات :

**1. اختبار جذر الوحدة ديكي فولر (Dikey Fuller DF) :**

يعد هذا الاختبار من بين الأدوات الأكثر استعمالا لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية من عدمها، و كذا سبب عدم استقرار السلسلة بتحديد مميزات نوع الاتجاه العام (محدد TS، عشوائي DS)

<sup>1</sup> - محمد مكيدش ، عبد القادر ساهد، دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج GARCH، ( خميس مليانة: مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 03، 2008).

<sup>2</sup> - علي مكيد، الاقتصاد القياسي -دروس ومسائل محلولة - (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص 279

<sup>3</sup> - Regis Bourbonnais, « Econométrie », ( Paris :Dunod 9<sup>eme</sup> édition , 2015 ), P 225.

حيث يعتمد على ثلاث نماذج اساسية وهي<sup>1</sup>:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$$

❖ نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الاولى .....

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

❖ نموذج الانحدار زائد ثابت .....

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

❖ نموذج الانحدار زائد ثابت واتجاه .....

حيث :  $(\lambda = \phi - 1)$

وفي الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات:

$$H_0 : \lambda = 0 \longrightarrow (\phi = 1) \quad (\text{non stationnaire})$$

$$H_1 : \phi < 1 \longrightarrow (\phi \neq 1) \quad (\text{stationnaire})$$

مبدأ الاختبار ان نستطيع باستخدام طريقة المربعات الصغرى للقيمة  $\phi$  لنحصل على  $\hat{\phi}$  للنماذج الثلاثة، تقدير المعاملات وانحرافات المعيارية يعطي القيمة  $t_{\hat{\phi}}$  ونقارنها مع قيمة  $t$  الجدولية .

اذا كانت  $t < t_{\hat{\phi}}$  المجدولة فاننا نرفض فرضية العدم  $(\phi = 1)$ ،  $H_0 : \lambda = 0$  ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي تكون السلسلة مستقرة و العكس<sup>2</sup>.

## II. اختبار ديكي فولر المطور (ADF):

لقد قام الباحثان ديكي وفولر بتطوير اختبارهما ليأخذ في الحسبان عدم ترابط الأخطاء ويرتكز AFD على الفرضية البديلة  $|\phi_1| < 1$  ويستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النماذج التالية:

<sup>1</sup> - محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي- محاضرات وتطبيقات-، الطبعة الأولى، ( عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 209

<sup>2</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 658.



$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

حيث :  $(\lambda = \phi - 1)$  و  $p$  درجة التأخير

يكفي قبول الفرضية الصفرية  $H_0: (\phi - 1) = 0$  في واحد من النماذج الثلاثة للقول بأن السلسلة غير مستقرة وسواء في اختبار DF أو ADF فان السلسلة غير مستقرة في الفرضية الصفرية .

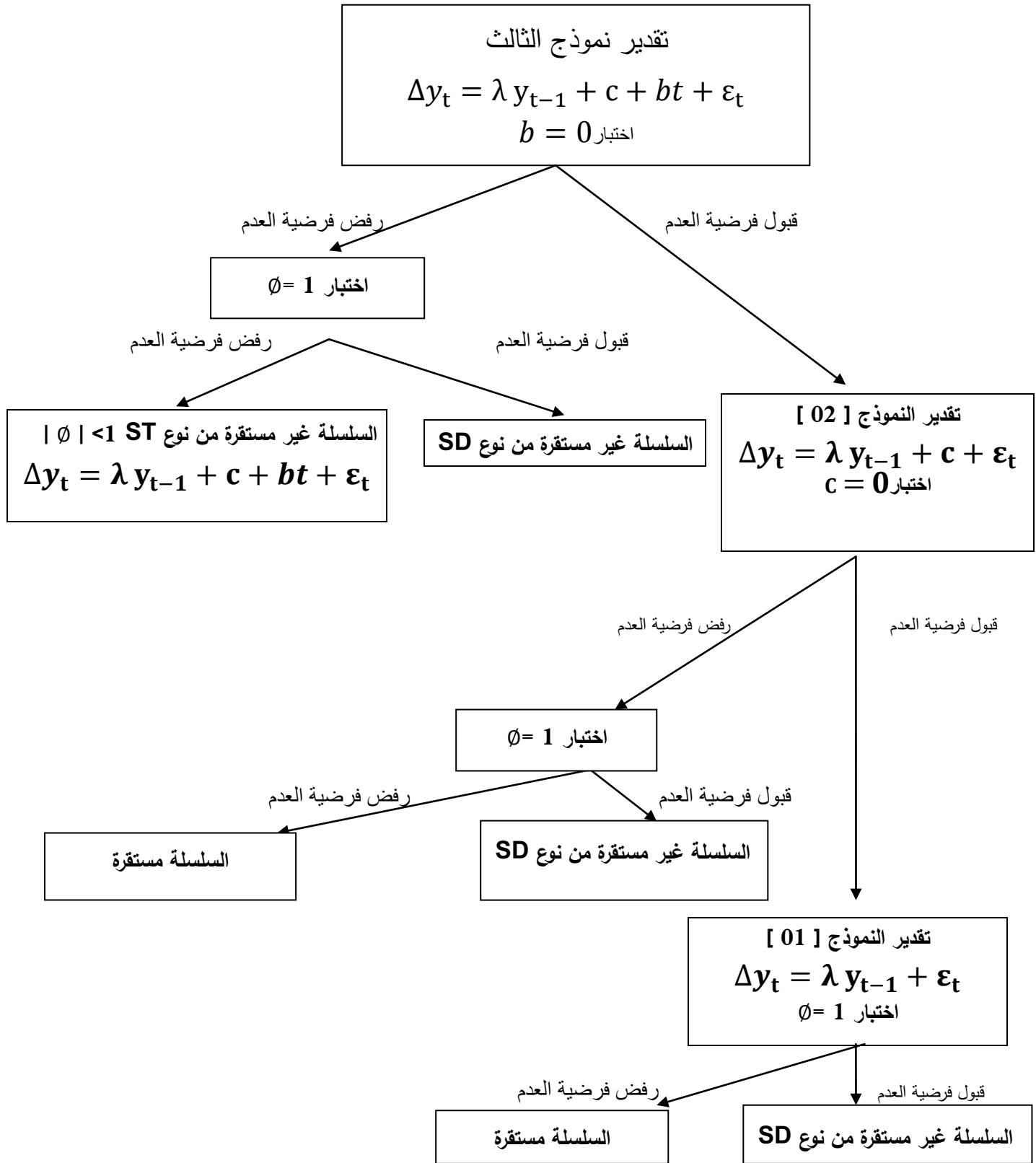
نستطيع ان نحدد قيمة  $p$  حسب معيار AKAIKE أو معيار SCHWARZ، كما يمكن استخدام طرق اخرى كأن نعطي قيمة للتباطؤ  $p$  ثم نخفض ونقدر النموذج باستخدام  $p-1$  ثم  $p-2$  وهكذا حتى نصل الى عدد فترات الابطاء التي تجعل المتغير المرتبط بالتأخر معنوياً<sup>2</sup>.

كما يمكن توضيح الخطوات المتبعة لاجراء اختبار جذر الوحدة من خلال الشكل الموالي:

<sup>1</sup> -D.A.Dickey ,W.A.Fuller ,Likelihood Ratio Statistics For Autorégressive Time Séries With a unit Root , (Econometrica, 1981 ).p-p 1057.1072.

<sup>2</sup> -James Stock et Mark Watson ,Principes D'économétrie , 3<sup>eme</sup> Edition , (Paris : Pearson Education, 2012), p386.

الشكل رقم (16): استراتيجية اختبار ديكي فولر



Source: Régis bourbonnais, op cit, p 234 .

**المطلب الثالث: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج**

للتأكد من استقرار المتغيرات ومعرفة درجة استقرارها، وسنعمد على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) و اختبار فيليب بيرون (PP)  
أولاً : اختبار ديكي فولر الموسع

قبل البدء بإجراء اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج لابد أولاً من عرض المنحنيات البيانية لدالة الارتباط الذاتي لكل المتغيرات الواردة في النموذج (انظر الملاحق 01.02.03.04.05.06.07).

ويوضح الجدول رقم (36) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF، وذلك باستخدام برنامج Eviews 9.5 ، حيث تم تحديد فترة التباطؤ في الاختبار أولاً وفق لمعيار Schwarz Info Criterion

**الجدول رقم (36): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF**

درجة التكامل	الفرق الأول			المستوى			المتغير
	مع ثابت واتجاه	مع ثابت	دون ثابت واتجاه	مع ثابت واتجاه	مع ثابت	دون ثابت واتجاه	
	-3.8753	-3.1449	-1.9709	-3.7911	-3.0988	-1.9684	
متكاملة من الدرجة الاولى	-4.7919	-4.8751	-5.1104	-2.6801	0.4335	3.5267	Y
متكاملة من الدرجة الاولى	-5.6239	-5.9923	-6.3551	-6.1934	-4.4233	-0.2896	IDE
متكاملة من الدرجة الاولى	-6.2304	-6.4994	-6.8490	-2.9367	-2.7140	-1.0386	L
متكاملة من الدرجة الاولى	-5.3939	-5.7045	-6.0047	-4.6456	-0.9324	1.8780	K

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات 9.5eviews

من خلال ملاحظة الجدول رقم (36)، ومن خلال نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF نجد ان كلا من سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات (IDE)، وسلسلة العمالة (L)، وسلسلة الناتج المحلي الاجمالي (Y) وسلسلة الاستثمار المحلي (K) غير مستقرة عند مستوياتها ؛ حيث كانت قيم **t** المحسوبة

بالقيمة المطلقة اقل من قيم  $t$  الجدولية ( القيم الحرجة عند معنوية 5%) حيث نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  (فرضية العدم ) القاضية بوجود جذر وحدة مما يعني ان السلسلة غير مستقرة .

و عند اجراء اختبار ADF بعد حساب الفرق الأول للسلاسل الزمنية المكونة للنموذج وجدناها مستقرة من الدرجة الاولى ، حيث كانت قيم  $t$  المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة  $t$  الجدولية ( القيم الحرجة عند معنوية 5%) وذلك بالنسبة للنماذج الثلاثة وبالتالي نرفض فرضية العدم .

و من اجل الوصول الى نتائج اصدق نقوم باختبار فيليب بيرون PP بالنسبة لكل سلاسل النموذج، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار PP

ثانيا: اختبار فيليب بيرون

الجدول رقم ( 37): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار PP

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	دون ثابت واتجاه	مع ثابت	مع ثابت واتجاه	دون ثابت واتجاه	مع ثابت	مع ثابت واتجاه
القيم الحرجة عند 5%	-1.9684	-3.0988	-3.7911	-1.9709	-3.1449	-3.8753
Y	5.0962	1.2064	-3.0306	-8.5975	-8.2469	-10.4484
IDE	-2.2327	-4.4260	-8.2664			
L	-1.0386	-2.9059	-2.9005	-15.465	-16.5167	-21.5512
K	0.9445	-0.5800	-3.0382	-13.5771	-14.8790	-15.7714

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات eviews9.5

من خلال ملاحظة جدول اختبار جذر الوحدة لفيليب بيرون وجدنا نفس النتيجة تقريبا التي وجدناها في اختبار ديكي فولر الموسع؛ حيث ان كل السلاسل المستخدمة في النموذج غير مستقرة عند مستوياتها؛ حيث كانت قيم **t** المحسوبة بالقيمة المطلقة اقل من قيم **t** الجدولية ( القيم الحرجة عند معنوية 5%) وذلك بالنسبة للنماذج الثلاثة باستثناء سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر خارج المحروقات اين كانت مستقرة في المستوى . أما باقي السلاسل الزمنية كانت مستقرة عند الفروق الاولى أي ان كل سلسلة متكاملة من الدرجة الأولى .

لكن نظرا لصغر عدد المشاهدات (15 مشاهدة) فانه يصعب اجراء اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ بطريقة جوهانسن الذي يطلب على الاقل (30مشاهدة) وبالتالي يصعب دراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، لكن الدراسات القياسية الحديثة وجدت الحل لمثل هذه المشكلات عن طريق التكامل المشترك بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة وهذا ما سيتم التطرق له في المبحث الموالي

**المبحث الثالث: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL**

من اجل دراسة العلاقة و الاثر بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية **ARDL**، والتي قام بتطويرها كلا من Pesaran سنة 1997، و Shinand and Sun سنة 1998 وبعد ذلك عدل من طرف Pesaran et Al سنة 2001.

**المطلب الأول : التعريف بنموذج ARDL**

ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة ، حيث يرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار **ARDL** يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية،

ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها  $I(0)$ ، أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ ، أو حتى خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية<sup>1</sup>  $I(2)$ .

كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة أن

جل- قرانجر سنة 1987 ذات المرحلتين، أو اختبار التكامل المشترك بدلالة دارين واتسن (CRDW test) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Cointegration Test في اطار نموذج var.

إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الاطار العام ، كما أن نموذج ARDL يعطي افضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.

النموذج ARDL يمكّننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة ،بالاضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. و أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل. وتعد معلماته المقدره في المدى القصير و الطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل طريقة أنجل- قرانجر أو طريقة جوهانسن، ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة نستخدم عادة معيارين هما AIC و SC حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من المعيارين.

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (ECM) يقدم كلا من Pesaran et Al منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ Bounds testing approach ما يسمى باختبار الحدود،

حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - محمد دحماني، عبد القدر ناصور، "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، (جامعة سطيف: الملتقى الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي في الجزائر، 2013)، ص 18.

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum \beta_1 \Delta y_{t-1} + \sum \gamma_j \Delta x_{1t-j} + \sum \delta_k \Delta x_{2t-k} + \theta_0 y_{t-1} + \theta_1 x_{t-1} + \theta_2 x_{2t-1} + \varepsilon_t$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطنة لفترة واحدة على يسار المعادلة.

$\theta_i$ : معلمات العلاقة طويلة الأمد؛

$\gamma_j, \delta_k, \beta_i$ : معلمات الفروق للمتغيرات ؛

$\beta_0$ : الجزء القاطع ؛

$\varepsilon_t$ : أخطاء الحد العشوائي.

يتضمن اختبار نموذج **ARDL** في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، وان تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل الى تقدير معاملات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) ، حيث يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

تتلخص المنهجية المستخدمة في إتباع الخطوات التالية:

- 1- اختبار استقرارية المتغيرات ؛
- 2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج **ARDL**؛
- 3- تقدير نموذج طويل الأجل باستخدام نموذج **ARDL** ؛
- 4- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج **ARDL - ECM** ؛
- 5- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات **ARDL - ECM** .

<sup>1</sup> - محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية -دراسة قياسية باستعمال مدخل اختبارات الحدود- العدد الاول ، (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، 2011)، ص 27

المطلب الثاني: تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج ECM يقدم كلا من Pesaran et Al منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية.

أولا: تحديد عدد الفجوات للنموذج:

ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة نستخدم عادة معيارين هما: AIC و SC حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من المعيارين.

الجدول رقم (38): قيم معياري AIC و SC بحسب عدد الفجوات

الملاحظة	قيمة SC	قيمة AIC	عدد الفجوات	
			المتغير التابع	المتغيرات المفسرة
	30.94	30.71	1	0
	30.94	30.21	2	1
	30.49	30.17	1	2
	30.49	30.21	1	1
<b>افضل نموذج</b>	<b>29.81</b>	<b>29.42</b>	<b>2</b>	<b>2</b>
	30.94	30.71	2	0

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات **views9.5**

من الجدول يتضح انه عند قيمة تباطؤ 2 للمتغير التابع و 2 للمتغيرات المفسرة كانت أقل قيمة لكل من معيار

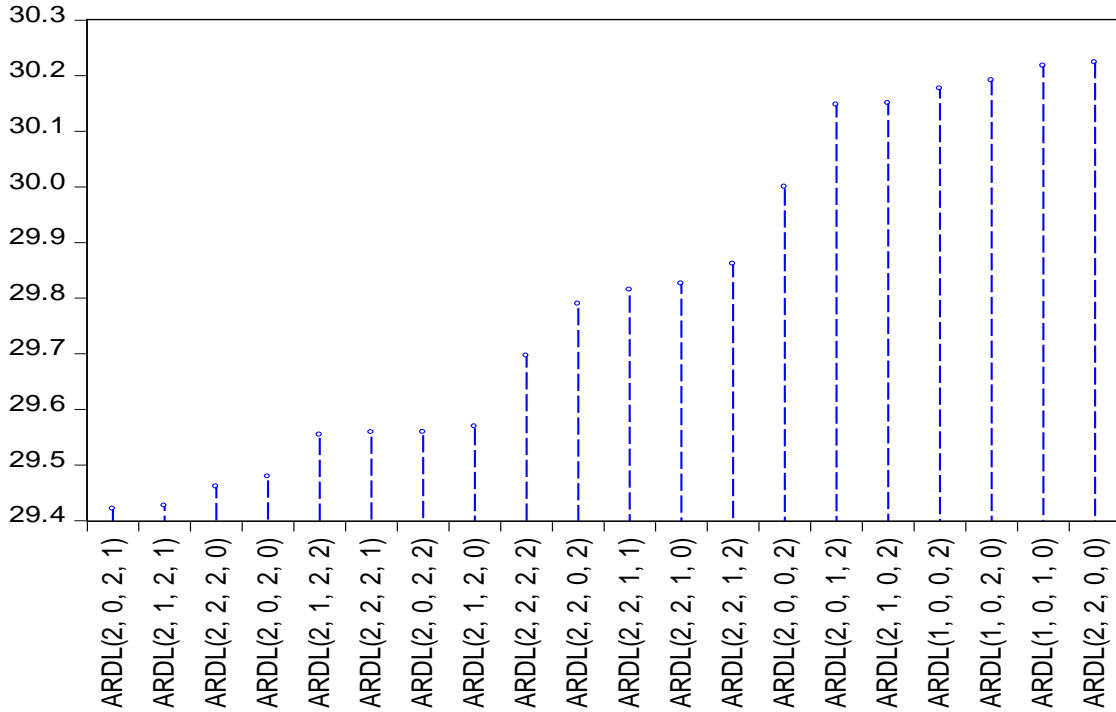
**AIC** ومعياري **SC** وبالتالي فانها هي فترة الإبطاء الملائمة

وللتوضيح اكثر يمكن مشاهدة الشكل رقم (17) الذي يوضح فترة الإبطاء الملائمة للنموذج



الشكل رقم (17): فترة الابطاء الملائمة للمعيار AIC

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات 9.5 eviews

ثانيا : اختبار وجود مشكلة الارتباط التسلسلي و استقرار النموذج:

في هذا الصدد ، ومن المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي ، إذا لم يحدث ذلك فإن تقديرات المعلمة لا تكون متسقة (بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر كانهيار في النموذج).

ولذلك سيتم استخدام اختبارين، وهما:

➤ (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test): ويتعلق باختبار وجود الارتباط

الذاتي؛

➤ (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey): ويتعلق باختبار عدم ثبات

التباين.

وكانت نتائج كلا من الاختبارين كمايلي:

## الجدول رقم (39): اختبار Breusch-Godfrey للارتباط التسلسلي

## Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.408249	Prob. F(2,2)	0.2268
Obs*R-squared	10.05098	Prob. Chi-Square(2)	0.0066

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات **views9.5**

فرضية العدم في هذا الاختبار أنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، من خلال ملاحظة الجدول نجد ان  $prob=0.22$  هي أكبر بكثير من 5%، ونفس الشيء عند مقارنة اختبار F أو R-squared وبالتالي أقبل فرض العدم وبالتالي لا يوجد ارتباط تسلسلي للأخطاء في النموذج المستخدم.

## الجدول رقم (42): اختبار Heteroskedasticity Test لعدم ثبات التباين

## Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.187420	Prob. F(8,4)	0.4642
Obs*R-squared	9.147966	Prob. Chi-Square(8)	0.3300
Scaled explained SS	0.744367	Prob. Chi-Square(8)	0.9994

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات **views9.5**

فرض العدم في هذا الاختبار ان تباين الاخطاء متجانس؛ أي لا يوجد مشكلة اختلاف التباين ومن خلال ملاحظة الجدول نقبل فرض العدم لان  $prob=0.46$  وهي اكبر من 5%.

### ثالثا: اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

#### I. اختبار الحدود "Bound Test" لنموذج ARDL

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم وهي: أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات .

وقد نتاج اختبار **Bound Test** للسلاسل الزمنية المكونة للنموذج كما يلي:

#### الجدول رقم (41): نتائج اختبار "Bound Test"

##### ARDL Bounds Test

Date: 01/08/17 Time: 23:42

Sample: 2002 2014

Included observations: 13

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.461778	3

##### Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات **evIEWS9.5**

من خلال ملاحظة اختبار **Bound Test** نجد ان أن قيمة إحصائية « **F** » لاختبار الحدود هي **F- statistic = 6.461** وبالتالي فهي اكبر حتى من القيمة الحرجة 1% للحد الاعلى وفقا لذلك، يتم الرفض بشدة لفرضية العدم "لا علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات " ؛ ونقبل الفرض البديل أي توجد علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المكونة للنموذج (النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات، الاستثمار المحلي خارج المحروقات ، العمالة المحققة من الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات).

**.II نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL**

يوضح الجدول رقم (42) نتائج التقدير كما يلي:

**الجدول رقم (42): نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL**

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Original dep. variable: Y

Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 1)

Date: 01/08/17 Time: 22:10

Sample: 2000 2014

Included observations: 13

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-1.160015	0.279055	-4.156944	0.0142
D(IDE)	1.358398	1.093032	1.242780	0.2818
D(K)	0.899685	0.464961	1.934967	0.1251
D(K(-1))	3.774645	0.828351	4.556820	0.0104
D(L)	-183.576772	29.133384	-6.301251	0.0032
CointEq(-1)	0.653277	0.087778	7.442374	0.0017

Cointeq = Y - (-2.6875\*IDE + 8.8255\*K + 393.4349\*L -1040555.2346 )

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	-2.687525	3.531229	-0.761074	0.4890
K	8.825539	0.967738	9.119764	0.0008
L	393.434934	234.488944	1.677840	0.1687
C	-1040555...	2103859.4...	-0.494594	0.6468

**المصدر:** من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات **views9.5**

يتكون الجدول رقم (42) من جزأين ، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل .

ومن خلال الجدول نجد ان معادلة التكامل المشترك للنموذج باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية  
الموزعة المتباطئة ARDL كما يلي :

$$Y = -2.687IDE + 8.825K + 393.43L - 1040555$$

ويتم التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج كما يلي :

1- تقدير العلاقة طويلة الأجل: نلاحظ من الجزء السفلي للجدول رقم (42) ما يلي:

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأمد الطويل، غير أنه ذو دلالة احصائية غير مقبولة ؛
- إن الاستثمار المحلي المباشر خارج المحروقات أثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الأمد الطويل، كما أنه ذو دلالة احصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0008)؛
- متغير العمالة المحققة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات أثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي غير أنه ذو معنوية احصائية كبيرة و غير مقبولة.

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

- نلاحظ من الجزء العلوي للجدول رقم (42) والذي يعير عن نموذج تصحيح الخطأ والمرونات بين متغيرات النموذج، أن بعض المتغيرات كانت ذات معنوية إحصائية بين مستوى 1% و 5% باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات؛
- توزعت تأثير المتغيرات بين الايجابي و السلبي؛ فمن الملاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات أثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير؛
- ان الاستثمار المحلي خارج المحروقات أثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير ،سواء في فترة الابطاء الأولى (t-1) ،حيث كان ذو معنوية احصائية مقبولة عند مستوى 5% (0.01) ، أو في المستوى الأصلي
- ان متغير العمالة أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي بشكل سلبي في المدى القصير وكان ذو معنوية احصائية مقبولة عند مستوى 1% (0.003).

➤ كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ  $CointEq(-1)$ ، يكشف عن سرعة (أو بطء) عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنوياً وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير. والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك، ففي النموذج المستعمل بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ  $CointEq(-1) = 0.653$ ، وكان ذو معنوية احصائية مقبولة عند مستوى 1% (0.001).

➤ من الملاحظ ان إشارة  $CointEq(-1)$  موجبة ولكنه معنوي فعندما تكون الإشارة موجبة ومعنوية نكون في حالة عدم إمكانية العودة إلى الوضع التوازني. في هذه الحالة تكون صدمات الأجل القصير عنيفة لدرجة أنها ستتقلنا إلى مستويات توازنية أخرى.

عند حدوث الصدمة قصيرة الأجل فإن قوة معاكسة لاتجاه الصدمة تنشأ في محاولة للعودة إلى الوضع الذي سبق الصدمة. تكون هذه الصدمة بطبيعة الحال بإشارة سالبة. ويقابلها قوة الصدمة بإشارة موجبة. وهكذا فإن القوة المتبقية هي حاصل جمع القوتين. فإذا كانت قوة الصدمة أكبر من القوة المعاكسة لها تكون الإشارة موجبة، وإذا كانت قوة الصدمة أقل من القوة المعاكسة فإن القوة المتبقية تكون بإشارة سالبة وبالتالي يمكننا العودة ثانية إلى الوضع ما قبل الصدمة والذي اصطلحنا على تسميته الوضع التوازني طويل الأجل.

مما سبق يكن وضع بعض الاستنتاجات :

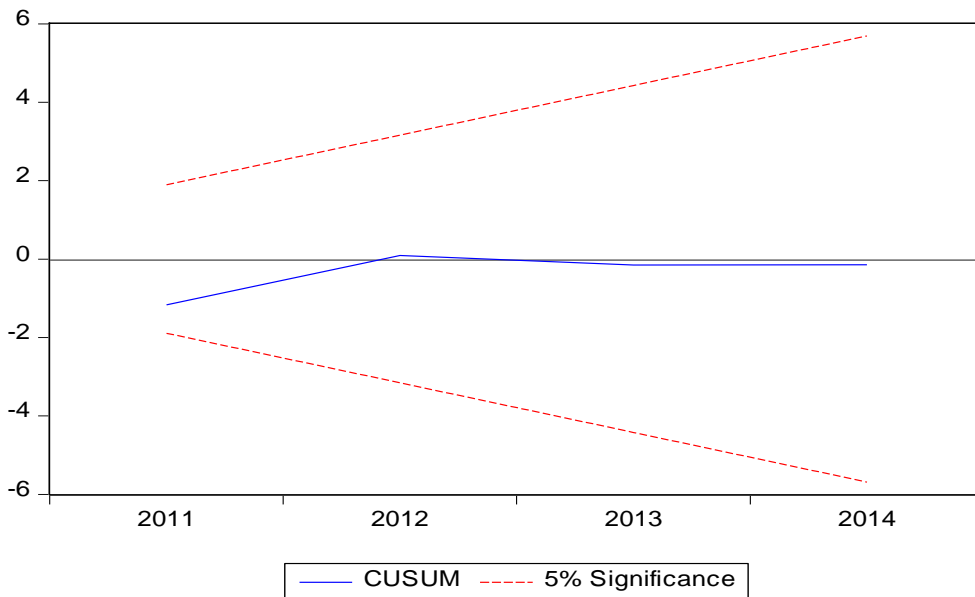
- هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في المدى الطويل ؛
- ان الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير ،وبشكل سلبي في المدى الطويل ذلك لان هذه المشاريع الاستثمارية مركزة في قطاعات معينة فقط؛
- ان الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو الطويل ذلك ان اغلب هذه الاستثمارات هي استثمارات مكملة لقطاع البترول (صناعات مصنعة، او نصف مصنعة)؛

➤ ان العمالة المشغلة ضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات أصرت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير وبشكل ايجابي في المدى الطويل ذلك ان أغلب هذه العمالة أجنبية.

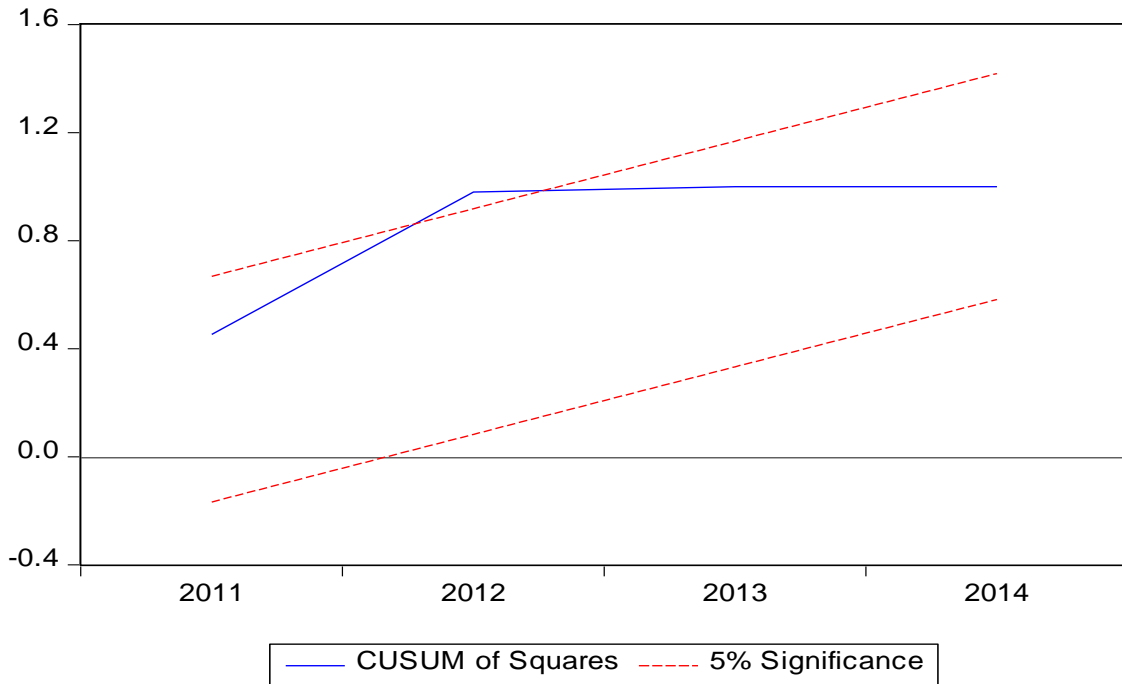
#### رابعا : نموذج تصحيح الخطأ ECM اختبار استقرار النموذج

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل :مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ، وبعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات القصير الأمد وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية ARDL هذا يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% يعني أن منحني الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين ( $\pm 2S$ ) فإننا نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة .

الشكل رقم (18): اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي



الشكل رقم (19): اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي



من خلال ملاحظة الشكلين نجد أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (*CUSUM*) بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5% أما بالنسبة للمجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (*CUSUM of Squares*) نجد ان الخط يخرج عن حدود المنطقة الحرجة سنة 2012 لكن سرعان ما يعاود الدخول ضمن المنطقة الحرجة وبالتالي وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.



## خلاصة الفصل الرابع:

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من عرض للمنهجية القياسية المستخدمة في قياس دور الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014 وجدنا التالي:

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL مميزا بسبب الخصائص التي ويوفرها في النمذجة القياسية، وقد تم توضيح متطلبات استخدام هذا النموذج، والتي يأتي على رأسها اختبار استقرار السلاسل الزمنية حيث يجب التأكد من أنه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية. وبناءا على ذلك تم تكوين نموذج من أربعة متغيرات تتمثل في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات و الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات و العمالة المستخدمة في المشاريع الاستثمارية خارج المحروقات و النمو الاقتصادي .

كما خلصت الدراسة الى وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات ، غير ان تأثير كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات و العمالة المستخدمة في المشاريع الاستثمارية خارج المحروقات على النمو الاقتصادي اختلف بين المدى القصير و الطويل ، عكس الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات الذي كان له تأثير ايجابي في المديين القصير و الطويل .

الختمة

لقد اهتمت هذه الدراسة بمحاولة دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي تحت الاشكالية التالية " مامدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2000".

ولقد تخصصنا في هذا الموضوع نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي خاصة في الألفية الأخيرة أين اهتمت أغلب الدول النفطية في تطوير باقي القطاعات خارج المحروقات، خاصة أن المحروقات تمتاز بالتذبذب في اسعارها ، كما أنها تعتبر من الموارد الآيلة للزوال ، وبالتالي لا بد للجزائر أن تعتمد على قطاعات أخرى غير قطاع المحروقات وتطويرها وبالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى هذه القطاعات خاصة مع مختلف الامتيازات المصاحبة لهذه الاستثمارات مما يساعد على تحسين و تطوير القطاعات الحيوية الأخرى مثل الصناعة، السياحة، الخدمات .....، وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني و التخلي على الاقتصاد الريعي الذي امتازت به الجزائر .

وللوصول الى هذا الهدف حاولت الجزائر توفير مناخ استثماري مستقر وتعديل مختلف المراسيم والقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الى جانب منحها العديد من الامتيازات للمستثمرين الأجانب التي من شأنها جذب المستثمرين الأجانب وإعطاءهم نوعا من الثقة والطمأنينة ؛هذا ما دفع بالمستثمرين الأجانب بإنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية خارج قطاع المحروقات خاصة في الفترة 2014/2000.

وبالرغم من الامتيازات العديدة التي تمتلكها الجزائر من موقع جغرافي ، كبر مساحة، تنوع التضاريس، تنوع فرص الاستثمارية غير أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات تبقى ضئيلة مقارنة بتلك الموجهة لقطاع المحروقات .

وللتأكد من الدور الإيجابي الذي لعبه الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي الإجمالي ،قامت الدراسة على مجموعة من الفرضيات و بعد دراسة الجزء النظري و الجزء التطبيقي القياسي منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

كانت نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

### نتائج اختبار الفرضيات

➤ **الفرضية الأولى:** الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر؛ تم تأكيد صحة هذه الفرضية في الفصل الرابع، غير أن هذه الفرضية تكون صحيحة في الفترة القصيرة فقط. اما في المدى الطويل فقط اثبتت الدراسة القياسية باستخدام نموذج ARDL ان الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي ذلك لان اغلب هذه الاستثمارات لم تكن في قطاعات حيوية لتؤثر في حجم الناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل .

➤ **الفرضية الثانية:** هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات و النمو الاقتصادي في الجزائر؛ تم تأكيد صحة هذه الفرضية في الفصل الرابع من الدراسة، حيث كان للاستثمار المحلي دورا ايجابيا على النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير او الطويل وكان ذو دلالة احصائية مقبولة في المديين معا .

➤ **الفرضية الثالثة:** حجم العمالة المحققة في الاستثمار الاجنبي المباشر خارج المحروقات يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي؛ تختلف هذه الفرضية بين المدى القصير و الطويل ، حيث اكدت النتائج المتحصل عليها صحة الفرضية في المدى القصير اين كانت سالبة و معنوية ذلك لتحويل الاموال للعمالة الأجنبية غير انه في المدى الطويل اثبتت النتائج نفي الفرضية حيث كان للعمالة المحققة في الاستثمار الاجنبي المباشر خارج المحروقات تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي.

➤ **الفرضية الرابعة:** يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر مشجعا لجذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات؛ تم تأكيد نفي هذه الفرضية من خلال الفصل الثالث من الدراسة حيث وجدنا ان المناخ الاستثماري الجزائري ضعيف و غير مشجع لجذب المشاريع الاستثمارية خارج المحروقات كما انه يشكل وجهة صعبة بالنسبة للمستثمرين الاجانب ، ذلك لان الجزائر احتلت المرتبة 153 ضمن 189 دولة ضمن مؤشر سهولة ممارسة الاعمال ، والمرتبة 110 ضمن 144 دولة ضمن مؤشر التنافسية ،

والمرتبة 146 ضمن 186 دولة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية كما احتلت المرتبة 14 من اصل 17 دولة عربية ضمن نفس المؤشر .

### نتائج الدراسة :

بعد التطرق لمختلف جوانب الموضوع و اختبار صحة الفرضيات كانت نتائج الدراسة كالتالي:

- تعاني الجزائر من الكثير من التشوهات والفساد الاداري مثل الاجراءات المعقدة وكذا الطابع المركزي المميز لإتخاذ القرارات حتى البسيطة منها، إضافة الى التعسف الاداري و البيروقراطية ؛
- حسب التقارير الصادرة من مختلف الهيئات الدولية ذات المصادقية العالية فإن ترتيب الجزائر ضمن اغلب المؤشرات المتعلقة بمناخ الاستثمار ضعيف جدا مما يدل على ان المناخ الاستثماري الجزائري لا يعمل على تشجيع المستثمرين الاجانب لإقامة مشاريع ضخمة خارج المحروقات؛
- امتازت التدفقات الاستثمارية الأجنبية الى الجزائر بمنحنى تصاعدي حيث بلغت اعلى قيمة لها سنة 2012 بقيمة 3052 مليون دولار امريكي أين احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا، غير أن هذه التدفقات تبقى بسيطة اذا ما تمت مقارنتها بالدول العربية أو حتى المغربية؛
- توجد داخل الجزائر العديد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية والتي كانت من طرف العديد من الدول العربية و الأجنبية، فنجد أن الامارات العربية المتحدة تصدر الدول العربية من حيث عدد و قيمة المشاريع ، و فرنسا هي التي تصدر الدول الأجنبية ؛
- احتلت كلا من الصناعة ، الخدمات والبناء والأشغال العمومية المراتب الثلاثة الأولى في التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات ،سواء في عدد المشاريع المسجلة أو من حيث المبالغ المالية المقررة لها ؛
- تعتبر كلا من الصناعة الصيدلانية والصناعة الحديدية وبعض الصناعات الغذائية من أهم المشاريع الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات إضافة الى الخدمات التأمينية؛
- كان للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ذلك لان هذه الاستثمارات لم تمس القطاعات الحيوية ، حيث ان النمو في الجزائر في الجزائر لايزال مرتبط أساسا بعوامل داخلية ؛

- لعب الاستثمار المحلي دورا ايجابيا في دعم النمو الاقتصادي لأن ارباحه لا تحول الى الخارج و تستثمر في الاقتصاد الوطني ، كما انه يساعد على خلق فرص عمل وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- لم يرق الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر الى المستوى المطلوب لتمويل النمو الاقتصادي .

### اقتراحات الدراسة :

تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات يمكن جملها فيم يلي:

- توصي الدراسة بتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاعات التي لها قدرة تصديرية عالية مثل قطاع الصناعات التحويلية؛
- كما توصي الدراسة على التركيز المكثف لتطوير البنية التحتية واستحداث مشاريع ضخمة تجلب الواجهة للجزائر مما يساهم في زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- محاولة القضاء على البيروقراطية الإدارية التي تعتبر اهم عامل طارد للمستثمرين الاجانب ، ومحاولة التخلص من الفساد الاداري؛
- كما تقترح الدراسة على التقليل من استخدام العمالة الأجنبية، وتوظيف العمالة المحلية وذلك للتقليل من تحويلات الاموال الى الخارج ، وتحقيق معدلات اعلى من النمو الاقتصادي،
- تطوير السوق المالي الجزائري والمنظومة المصرفية الجزائرية التي تلعب دورا هاما في جذب المستثمرين الاجانب لإنشاء مشاريع بعيدة عن قطاع المحروقات ؛
- كما نوصي بثبات معدل الضريبة المطبقة على المستثمرين وعدم التراجع في القوانين و النصوص المتعلقة بالمستثمرين الأجانب وأيضا خفض من ضرائب الأرباح؛
- تشجيع مشاريع البحث و التطوير والابتكار التي من شأنها جذب الاستثمارات الاجنبية كثيفة التكنولوجيا في مختلف القطاعات وبالتالي النهوض وتطوير مختلف القطاعات خارج المحروقات ؛
- انشاء مناطق حرة و مدن صناعية وخفض الرسوم الجمركية.

أفاق الدراسة :

أما عن آفاق البحث فعلى الرغم من محاولة الباحثة الالمام بالموضوع إلا أن هناك نقاط يتطلب التوسع فيها مستقبلا وهي:

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنشيط و تطوير القطاع السياحي في الجزائر؛
- تنويع الاقتصاد الجزائري و التخلي عن الاقتصاد الريعي في الالفية الاخيرة في الجزائر؛
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات؛
- الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في التقليل من مستويات البطالة في الجزائر.

تمت بحمد الله

# قائمة المراجع



## قائمة المراجع

### أولاً: باللغة العربية

#### 1. الكتب

1. أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ط2، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2001)
2. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005)
3. تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية، ( حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 1984 )،
4. جيل برتان، ترجمة: علي مقلد، الاستثمار الدولي، (باريس: منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، 1982)
5. حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2000).
6. حامد عبد المجيد دران، مدخل السياسات الاقتصادية الكلية، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2000)
7. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر -تعريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، العدد 32، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2004).
8. حسني علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011) .
9. حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ،الاقتصاد القياسي ، ( عمان: دار اليازوري، 2007).
10. حلمي خالد سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998)، ص 114.
11. دريد محمود السمراي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
12. زكريا مطلق الدوري، أحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية 'منظور سلوكي واستراتيجي'، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008).
13. سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، (القاهرة: اتحاد المصارف العربية، 1992).

## قائمة المراجع

14. سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي، (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، 1997).
15. شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2001).
16. صالح تومي، مدخل النظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999).
17. صلاح الدين الحسين السيسي، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، الطبعة الأولى، (القاهرة: عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة، 2003).
18. ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004).
19. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003).
20. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"، (القاهرة: الدار الجامعية، 2006).
21. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية -منظوماتها، شركاتها، تداعياتها، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008).
22. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الثالثة، (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2005).
23. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001).
24. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003).
25. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003).
26. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001).

## قائمة المراجع

27. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، ( الاسكندرية: الدار الجامعية ،2005 ) .
28. عبد المجيد قدري، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003).
29. عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، ط1، (عمان: دار وائل للنشر، 2006)
30. عزام صبري، عوض منصور، مبادئ الاحصاء، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000)،
31. عصام عزيز شريف ،مقدمة في القياس الاقتصادي ،( الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،1981)،
32. عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010)،
33. علي مكيد، الاقتصاد القياسي -دروس ومسائل مطولة - (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)
34. علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، (دمشق: دار رسلان، 2007) .
35. عمر حامد، إدارة الأعمال الدولية، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1999) .
36. عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2000)،
37. فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، (الرياض :مطابع جامعة الملك سعود، 1985).
38. فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008).
39. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000)
40. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004)
41. فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، (إريد: عالم الكتب الحديث، 2009)،
42. كمال عليوش قريوع ، قانون الاستثمارات في الجزائر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)،
43. محمد دويدار، الاقتصاد الدولي، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998)،
44. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات -، الطبعة الأولى ، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)،

## قائمة المراجع

45. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)،
46. محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، (عمان: دار الفكر، 2010)
47. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، 1999)،
48. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، (عمان: دار وائل للنشر، 2007).
49. مصطفى دالع، جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر، (الجزائر: دار الوعي، 2009)
50. موسى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، (الجزائر: دار الملكية، 2000)،
51. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن الحسيني، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006)
52. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الثانية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013)،
53. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)
54. نعمة الله نجيب ابراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2002)،
55. هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين نموذجا، (بغداد: بيت الحكمة، 2002).
56. هيثم عجام، التمويل الدولي، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008).
57. وفاء عبد الباسط، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي - نظريات النمو الذاتي - دراسة تحليلية ونقدية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000).
58. وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2006).

## قائمة المراجع

### II. الرسائل الجامعية

1. أحمد صفوت أحمد، دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص، رسالة دكتوراه في القانون، (جامعة عين شمس: كلية الحقوق، 2000/1999)
2. أسماء حدانة، سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية وأثرها على الاقتصاد الوطني وطرق تقييمها، ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2006/2005)،
3. أنور بدر منيف العنزي، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (8) لسنة 2001"، رسالة ماجستير في القانون الخاص، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الحقوق، 2012/2011)،
4. بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل الشراكة الأورو متوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007/2006)
5. جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014)،
6. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي - دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2008/2007)
7. رقية حساني، مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009/2008)
8. سارة محمد، الاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة حالة أوراسكوم - رسالة ماجستير في قانون الأعمال، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009).

## قائمة المراجع

9. سليم قط، أثر التغير في المؤشرات الاقتصادية الكلية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر "دراسة قياسية 1990، 2006"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009/2008)
10. سمير يحيواوي، العولمة وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2005/2004)
11. سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية - دراسة تحليلية وقياسية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012).
12. صدر الدين صوالي، النمو والتجارة الدولية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2006/2005).
13. صورية زرقين، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2008/2007).
14. عبد القادر بابا، سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2004/2003).
15. عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013)،
16. عبد الكريم كاكاي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في التجارة الدولية (المركز الجامعي بغرداية: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011).
17. علي العمري، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2006، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2008/2007)
18. عمار زودة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2008/2007)

## قائمة المراجع

19. العمري الحاج، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1995-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013)
20. فاروق سحنون، قياس اثر بعث المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير في علوم التسيير (جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009/2010)
21. محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، (جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2011).
22. محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر 2: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2003/2004).
23. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2008/2009)،
24. مروة كرامة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012).
25. معاذ صغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2011، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، (جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013)،
26. يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2006/2007)

## قائمة المراجع

### III. المجالات والدوريات

1. زين منصوري، واقع وآفاق سياسية الاستثمار في الجزائر، (جامعة الشلف: مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني، 2005)
2. الشريف ربحان لمياء وهوام ، دور مناخ الإستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري- دراسة تحليلية تقييمية - (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، افريل 2013).
3. صالح مفتاح ودلال بن يسمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصاديات عربية، العددين 43-44، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
4. علي همال، فطيمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر، في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 04، (جامعة تلمسان، 2005)،
5. غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، العدد 10، (ورقلة: مجلة الباحث، 2012)
6. محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، (جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007)
7. محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية -دراسة قياسية باستعمال مدخل اختبارات الحدود- العدد الاول ، (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، 2011)
8. محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، (جامعة الشلف: مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، 2008)
9. محمد مكيديش ، عبد القادر ساهد، دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج GARCH ، ( خميس مليانة: مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 03، 2008).
10. محمد يوسف، مضمون أحكام الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تطوير الاستثمارات الوطنية والأجنبية، العدد 23، (الجزائر: مجلة الإدارة، 2001)



## قائمة المراجع

11. منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 02، (جامعة الشلف: مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، 2005)
12. ناجي بن حسين، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، (جامعة قسنطينة 01: مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009).
13. نسرين برجى و مبارك بوعشة: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية قطاع المحروقات، (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية: الجامعة العدد 2012/31)

### IV. التقارير

1. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2000
2. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2001
3. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2004
4. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2006
5. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2007
6. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2009
7. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2010
8. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2012
9. الإسكوا: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا، (نيويورك: الأمم المتحدة، 2004)
10. الأكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، استعراض عام، نيويورك، 2005
11. بيان من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، [http://data.albankaldawli.org/country/algeria#cp\\_wdi](http://data.albankaldawli.org/country/algeria#cp_wdi)
12. تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2004، التحول نحو الخدمات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، 2004)،

## قائمة المراجع

13. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الإسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالة الأردن، البحرين واليمن، (نيويورك: الأمم المتحدة، 2003)
  14. النشرة الشهرية لمنظمة الاقمار العربية المصدرة للبتترول (أوبيك)، السنة 28 ، العدد3 ، مارس2002
  15. النشرة الشهرية لمنظمة الاقمار العربية المصدرة للبتترول (أوبيك)، السنة 26 ، العدد6، جوان 2000
- v. الملتيقيات العلمية**
1. عبد الرحيم شيببي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، (بيروت: المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 23-24-25 مارس 2009)
  2. عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (الجزائر: الملتيقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17، 18 أبريل 2006)
  3. عثمان علام، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، (شرم الشيخ: الملتيقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، 25-28 جانفي 2015)،
  4. كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخصصة في الدول المتخلفة، (جامعة سطيف: الملتيقى الدولي حول اقتصاديات الخصصة والدور الجديد للدولة، 3-4-5 أكتوبر 2004)،
  5. مجدي الشوريجي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، (جامعة الجزائر: الملتيقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2005)،
  6. محمد دحماني، عبد القدر ناصور، "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، (جامعة سطيف: الملتيقى الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي في الجزائر، 2013).

## قائمة المراجع

### VI. القوانين والأوامر

1. الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47
2. الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15/06/1966 يتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 80 الموافق لـ 17 سبتمبر 1966.
3. الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1994، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 07-1995.
4. أنظر القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، رقم 16.
5. القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات المؤرخ في 28 أبريل 2005، الجريدة الرسمية العدد 50 الموافق لتاريخ 19 جولية 2005
6. قانون رقم 63-277 الصادر في جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لـ 2 أوت 1963.
7. قانون رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بتأسيس مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35 الموافق لـ 28 سبتمبر 1982.
8. القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 02.
9. القانون رقم 99-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 13.
10. المادة 05 من المرسوم التنفيذي 01-281 المتعلق بتشكيل وتنظيم وسير المجلس الوطني للاستثمار، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001.
11. المادة 12 من من قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لـ 2 أوت 1963.
12. المادة 31 من قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لـ 2 أوت 1963.
13. المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12.
14. المادة 9 من من قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لـ 2 أوت 1963.
15. المادة رقم 02 من قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية، العدد 80 الموافق لـ 17 سبتمبر 1966

## قائمة المراجع

16. المادة رقم 05 من القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات المؤرخ في 28 أبريل 2005، الجريدة الرسمية العدد 50 الموافق لتاريخ 19 جولية.
17. المادة رقم 10 من قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية، العدد 80 الموافق لـ 17 سبتمبر 1966
18. المادة رقم 14 من قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية، العدد 80 الموافق لـ 17 سبتمبر 1966
19. المادة رقم 36 من الأمر 09-01.
20. المادة رقم 58 من القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات المؤرخ في 28 أبريل 2005، الجريدة الرسمية العدد 50 الموافق لتاريخ 19 جولية.
21. المرسوم التشريعي 12-93 المؤرخ بتاريخ 15 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 64.
22. المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990 يتضمن الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الجريدة الرسمية رقم 45-1990
23. المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الجريدة الرسمية رقم 06-1991

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

#### I. Français :

##### ➤ Les livres :

1. - Ulrich Kohli, **Analyse macroéconomique**, (Bruxelles : De Boeck , 1999).
2. - Isabelle Cadoret ;C.Benjamin ;F.Martin ; N.Herrard ;S. Tanguy, **économetrie appliquée**, 2ème édition, (bruxelles : édition Boeck Université , 2009).
3. Abd Elkader Sid Ahmed , **Croissance et Développement**, (OPU : Alger , 1981)

4. Bernard Hugotier, **Investissements directs coopération internationale et firmes multinationales**, (Paris : édition Economica, 1984),
5. Dominique G, Pierre Ralle , **Les nouvelles théories de la croissance** , (Paris : édition la découverte , 1995)
6. Eric Bousserelle, **Dynamique économique –croissance, crises, cycles**,( Paris : Gualino, 2004)
7. Gregory. N. Mankiw, **Macroéconomie** , 3<sup>ème</sup> édition, (Paris : de boeck, 2003)
8. James Stock et Mark Watson ,**Principes D'économétrie** , 3<sup>ème</sup> Edition , (Paris : Pearson Education, 2012).
9. Josette Peyrard, **Gestion Financière internationale**, 4<sup>ème</sup> édition, (Paris, 1999).
10. Michel Devoly, **Théories macroéconomique** -Fondement et controverses-, 2<sup>ème</sup> édition, (Paris : Armand Coline, 1998)
11. Philippe AGHION, Peter HOWTT, **Théorie de la croissance Endogène**, (Paris : Dunod, 2000),
12. Regis Bourbonnais, « **Econométrie** » ,( Paris :Dunod 9eme édition, 2015 )
13. Xavier Ragot, **Théorie de la Croissance et Economie du long terme**, (Paris : ENSAE, 2006).

### ➤ Les thèses et conférence :

1. Ibrahim ngouhouo, **Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques**, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26mars 2008.
2. KHOURI NABIL, **les déterminant de l'investissent direct étrangé ; Etude théorique et analyse empirique, cas de quelques pays tiers méditerranéens**, thèse de magistère, (Alger : Ecole supérieure de commerce, 2002/2003).
3. Ahmed ZAKANE, **Dépenses publique productives croissance à long terme et politique , d'Analyse Econométrique Appliqué au cas de l'Algérie** , thèse de doctorat d'Etat en sciences économique, (Université d'Alger, 2002/2003)

4. Boutaleb K, " **La problématique du développement socio-économique et les objectifs d'une authentique réforme de l'Etat en Afrique** ", (11° ASSEMBLEE GENERALE DU CODESRIA Maputo, Mozambique 6 – 10– Décembre 2005 : « Repenser le Développement Africain : Au-delà de l'impasse les alternatives »,2005)
5. OCDE, **L'impact de l'investissement direct étranger sur les salaires et les condition de travail** , conférence OCDE, OIT sur la responsabilité sociale des entreprises,( Paris, 23-24 Juin 2008)

### ➤ Les articles et les Rapports :

1. Karline PELIER, **Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une économ étrique du modèle de Romer** ; ( université Montpellier 1). JEL : C32, N13, N14, O30.
2. Magali Jaoul, **Education, population et croissance en France après la seconde guerre mondiale**, (LAMETA, Université MontpellierI),(w.w.w. Ramerta.univ.monptp1.com ,2005)
3. Tarkine N, « **La société d'économie mixte en droit Algérienne d'économie** », Vol 25, N° 3, Septembre 1987.
4. Abbas M",**L'Ouverture Commerciale de l'Algérie**", (Apports et Limites d'une Approche en Termes d'Economie Politique du Protectionnisme, Cahier de Recherche N° 13/2001, Université de Gnenoble, Septembre 2011).
5. ANIMA Investment Network , "**investissements directs étrangers vers MEDA en 2007: la bascule**", Etude numéro 01, (Mai 2008)
6. ANIMA Investment Network, "**les Pays Emergents Investissent la Méditerranée**", Etude n°65, (2013).
7. ANIMA Investment Network, "**Investissements Directs Etrangers et Partenariats Vers les Pays MED en 2009**", Etude N° 14, (Avril 2010)
8. KPMG, Guide d'investir en Algérie, 2010
9. Guide de l'investissement et de l'investisseur, Algérie – Invest 2002-2004, collection Guides-plus
10. Mezaache Abd Elhamid, **L'Algérie , le voile des hydrocarbures**, (Paris : Ed Economica, 1998),

11. **Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2002** : <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2.htm>
12. **Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2004** : <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat4.htm>
13. **Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2006** : [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport\\_ba/rapport\\_06.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba/rapport_06.pdf).
14. **Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2007** : [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_07/rapport\\_07.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf).
15. **Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2008** : <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba08/rapport2008.pdf>
16. **Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2009** : [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_2009/rapportactivite\\_09.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_2009/rapportactivite_09.pdf)
17. **Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2011** : [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_2011/rapportactivit%C3%A9\\_2011.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_2011/rapportactivit%C3%A9_2011.pdf)
18. **Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2014** : [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba\\_2014/rapportannuel\\_ba2014.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2014/rapportannuel_ba2014.pdf)
19. Uncted, Rapport sur investissement dans le monde, 2015

## II. Anglais

### ➤ books

1. Richard L. Daft. **Organisation, Theory and Design**, 8<sup>th</sup>ed, (USA : Thomson, 2004),
2. .Koutsiyannis ,**The Thero of Econometrics** ,Second Edition , ( London : The Macmillan Press Ltd, 1997)
3. D.A.Dickey ,W.A.Fuller ,**Likelihood Ratio Statistics For Autorégressive Time Séries With a unit Root** , (Econometrica, 1981 ).
4. Osker Lang ,**Introduction to Econometrics** ,( Pergamon Press Oxford 4<sup>th</sup> ed.1978 Chap .1)
5. S. Zimer, A, Economic and social developement : Trends, problems and policies, (London : Prentice Hall, 1997)
6. Steven husted, **International Economy**, harper collins, London, 1995
7. Terry Miller, Kim R.Holmes, and Eduin J. Feulner, **Index of Economic Freedom**, (Washington, D.C: the Heritage Foundation and Dow Jones & Company, 2013).

### ➤ Articles and Reports:

1. Cherifa Bouchaour & Hussein Ali AL-Zeaud “**Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic** (International Journal of Business and Management 2012, DOI: 10.5539/ijbm.v7n
2. Sanjaya LALL, **Employment and foreing investment : Police options for developing countries** , (International Labour Review, vol (134), n (4-5, 1995)
3. De Mello, L.R. « **Foreign direct investment in development contries and Groutli, a Selective Survey** », the journal of development studies, vol 34, n : 1 , (octobre 1997),
4. P.A .Samualson .T.C.Koopmans ,” **Report of Evaluative Committee for Econometrica, Econometric** ”,( vol .02, No .2 ,April 1954)
5. .the Heritage Foundation & Wall Street Journal. Index of Economic Freedom: <http://www.heritage.org/index>
6. world bank, doing business Report2009–2010–2011–2012–2013 and 2014.
7. World economic forum, The global competitiveness report 2011-2012
8. World Economic Forum ; the Global Competitiveness Reports, (2011-2012)
9. World economic forum, The global competitiveness report 2014
10. World Bank& International Finance Corporation, Doing Business 2014, "Economie Profile: Algeria", Washington. D.C., (2012),
11. The Global Competitiveness Report, 2011-2012, And Report, 2012-2013
12. World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, (2011-2012)
13. International financial company, World BANK ,Doing business Report,profile ; ALGERIA ,2014
14. .Uncted., World development raport, Transnational corporation export competitivenes , (New York and Geneva : United nations, 2002).



### III. Cite web :

1. <http://www.infotheque.info/cache/9310/www.pse.ens.fr/ragot/polycroissance.pdf>
2. [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur\\_monetaire/tab\\_8.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur_monetaire/tab_8.pdf)
3. [http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux\\_change/taux\\_de\\_change2015.pdf](http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux_change/taux_de_change2015.pdf)
4. <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>
5. <http://arabic.doingbusiness.org/data-explore/economies/Algeria>
6. [www.CIAWorldFactBookAlgeria.com](http://www.CIAWorldFactBookAlgeria.com)
7. [www.transparency.org](http://www.transparency.org)
8. <http://www.sonatrach.com/ar/sonatrach-en-bref.html>.
9. <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>
10. <http://www.iaigc.net/>
11. <http://www.aps.dz/ar/economie/10179>
12. <http://www.sonatrach.com/ar/nos-operations-international.html>
13. <http://www.andi.dz/>
14. <http://www.lameta.univ-montp1.fr/Documents/DR2003-23.pdf>.

# قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): البيانات المستعملة في الدراسة القياسية

الوحدة: مليون دينار جزائري

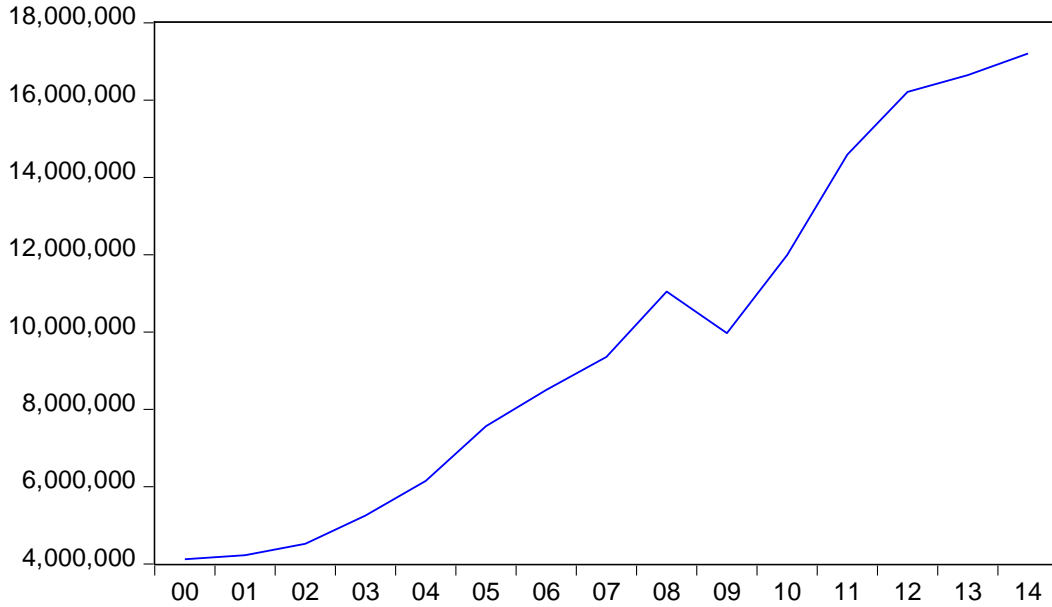
L	K	IDE	Y	ANNEE
11 694	120 056	30 660	4 123 514	2000
4 609	100 546	83 720	4 227 113	2001
12 322	98 276	23 880	4 522 773	2002
5 438	395 870	60 527	5 252 321	2003
4 255	240 889	151 450	6 149 117	2004
3 357	199 128	33 546	7 561 984	2005
10 411	472 505	222 623	8 501 636	2006
12 292	654 665	172 432	9 352 886	2007
10 407	1 325 064	487 347	11 043 704	2008
1 193	462 679	43 871	9 968 025	2009
1 981	395 292	56 298	11 991 564	2010
11 309	1 335 448	396 170	14 588 532	2011
3 217	776 530	42 821	16 208 698	2012
19 522	1 716 136	492 908	16 643 834	2013
18 175	2 022 000	170 228	17 205 105	2014

المصدر: من اعداد الباحثة

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (02): التحليل البياني لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي في المستوى

Y



Date: 01/07/17 Time: 20:32

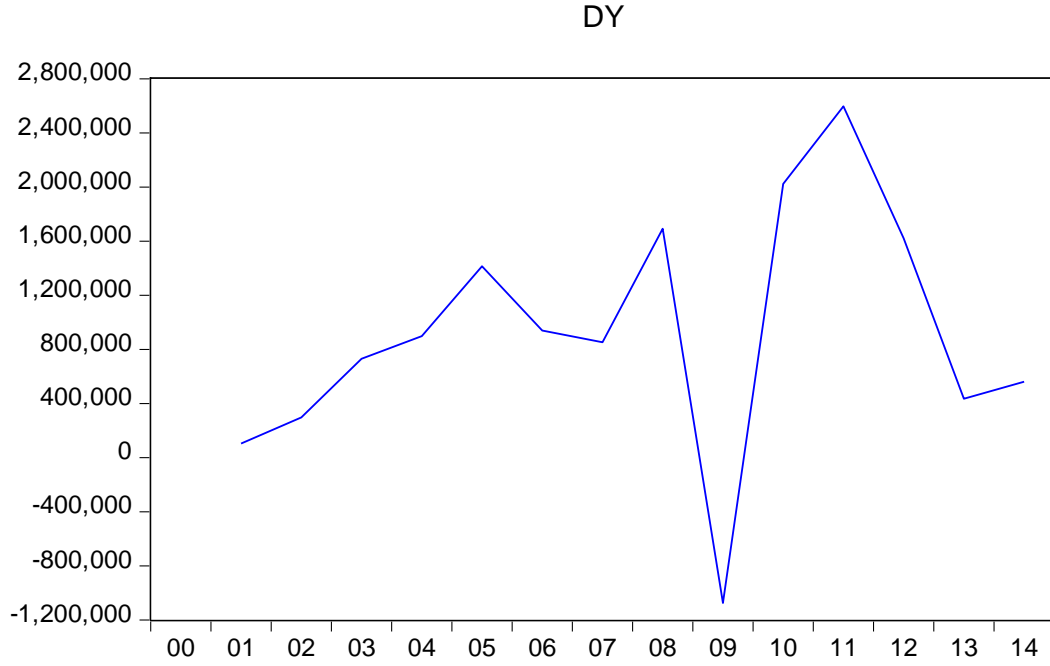
Sample: 2000 2014

Included observations: 15

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
0.819	0.819	12.221	0.000		
0.614	-0.174	19.612	0.000		
0.392	-0.176	22.872	0.000		
0.189	-0.091	23.705	0.000		
0.039	-0.006	23.743	0.000		
-0.060	-0.006	23.847	0.001		
-0.195	-0.272	25.057	0.001		
-0.295	-0.061	28.226	0.000		
-0.359	-0.020	33.703	0.000		
-0.431	-0.194	43.192	0.000		
-0.437	0.016	55.349	0.000		
-0.374	0.076	67.231	0.000		

## قائمة الملاحق

### الملحق رقم (03): التحليل البياني لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي في الفرق الاول



Date: 01/07/17 Time: 20:43

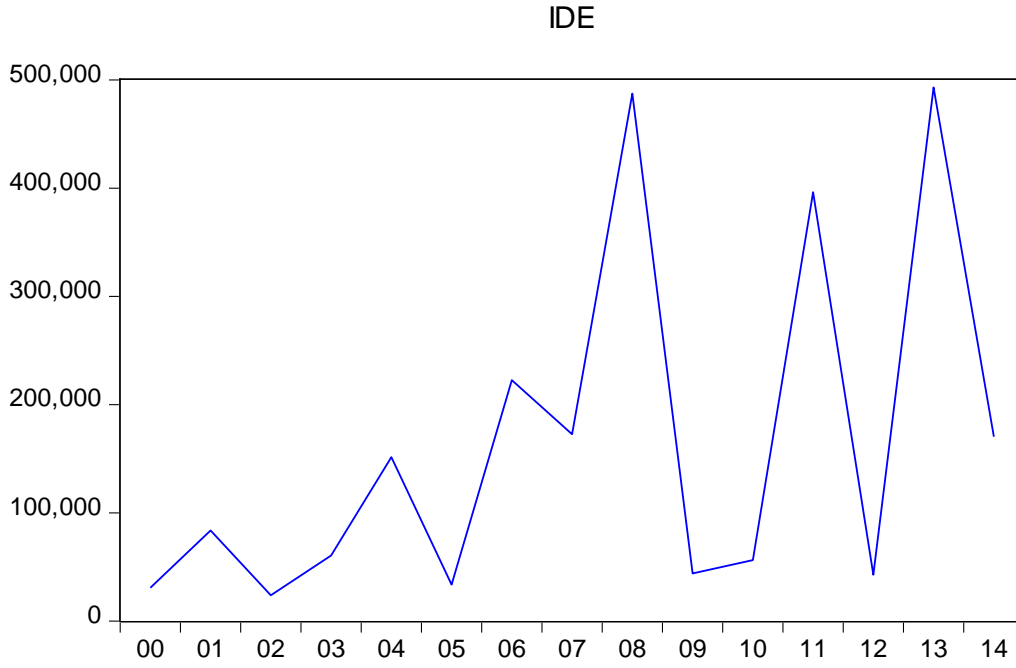
Sample: 2000 2014

Included observations: 14

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.030	-0.030	0.0156	0.901
		2 -0.244	-0.245	1.1225	0.570
		3 -0.120	-0.145	1.4160	0.702
		4 -0.036	-0.120	1.4453	0.836
		5 0.075	-0.003	1.5869	0.903
		6 0.048	-0.004	1.6506	0.949
		7 0.067	0.079	1.7954	0.970
		8 0.034	0.073	1.8385	0.986
		9 -0.210	-0.163	3.8128	0.923
		10 -0.158	-0.160	5.2054	0.877
		11 -0.016	-0.143	5.2249	0.920
		12 0.060	-0.102	5.6346	0.933

## قائمة الملاحق

### الملحق رقم (04): التحليل البياني لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في المستوى



Date: 01/07/17 Time: 20:46

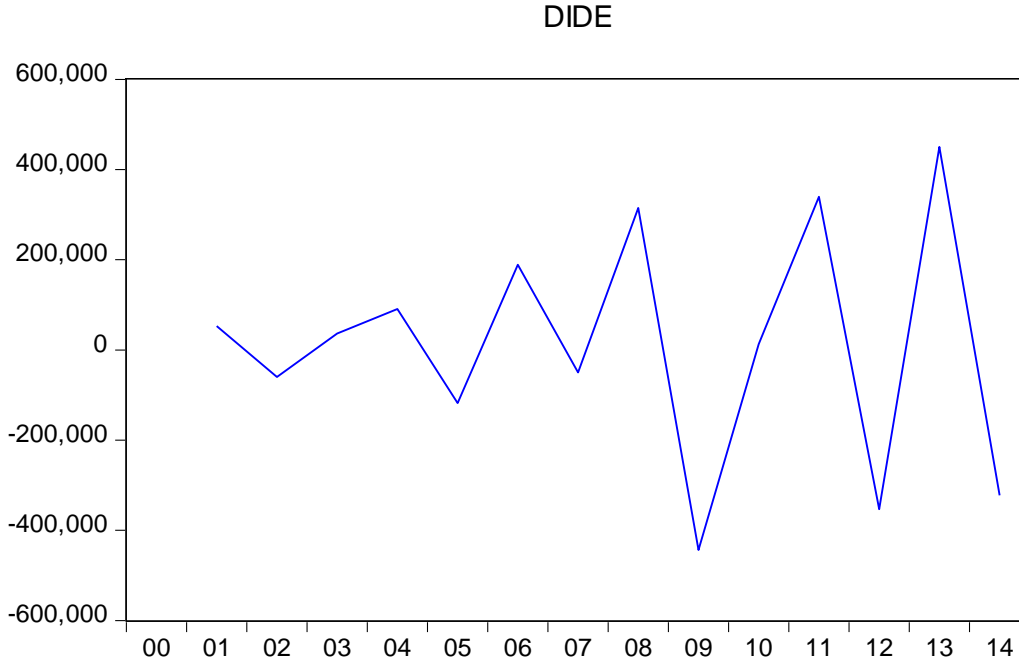
Sample: 2000 2014

Included observations: 15

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.214	-0.214	0.8359	0.361
		2 0.220	0.183	1.7894	0.409
		3 0.085	0.176	1.9412	0.585
		4 -0.180	-0.193	2.6964	0.610
		5 0.292	0.195	4.8702	0.432
		6 -0.190	-0.048	5.8971	0.435
		7 0.087	-0.030	6.1359	0.524
		8 -0.218	-0.275	7.8675	0.447
		9 -0.000	0.035	7.8675	0.548
		10 -0.056	-0.065	8.0260	0.626
		11 -0.178	-0.132	10.037	0.527
		12 -0.029	-0.178	10.107	0.607

## قائمة الملاحق

### الملحق رقم (04): التحليل البياني لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الفرق الاول



Date: 01/07/17 Time: 20:50

Sample: 2000 2014

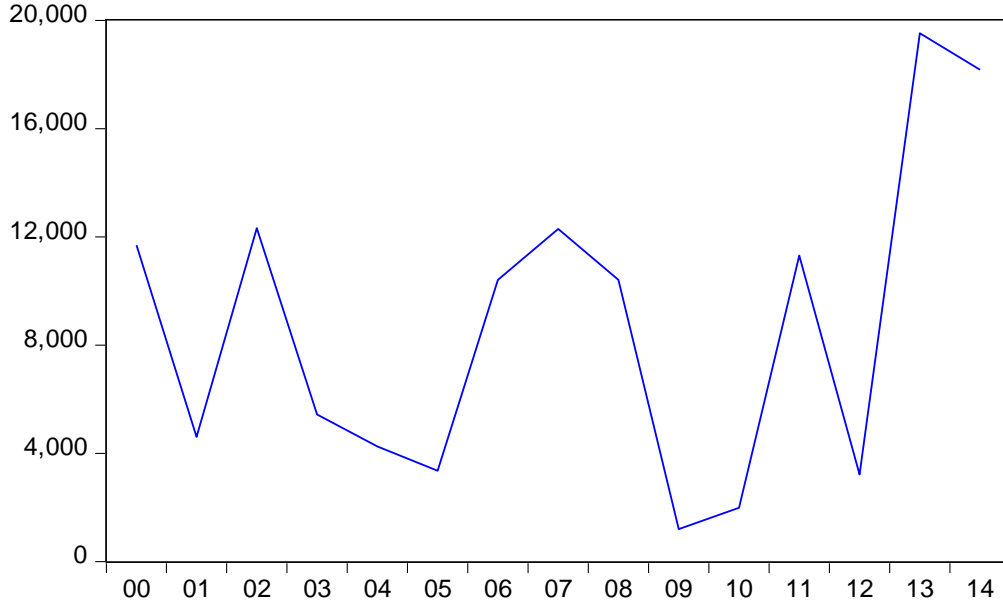
Included observations: 14

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.692	-0.692	8.2569	0.004
		2 0.234	-0.472	9.2750	0.010
		3 0.053	-0.087	9.3333	0.025
		4 -0.294	-0.415	11.270	0.024
		5 0.384	-0.181	14.933	0.011
		6 -0.298	-0.174	17.416	0.008
		7 0.238	0.131	19.234	0.007
		8 -0.172	0.014	20.334	0.009
		9 0.050	0.077	20.446	0.015
		10 0.027	0.004	20.486	0.025
		11 -0.061	0.063	20.762	0.036
		12 0.046	-0.163	21.002	0.050

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (05): التحليل البياني لسلسلة العمالة المحققة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في المستوى

L



Date: 01/07/17 Time: 20:52

Sample: 2000 2014

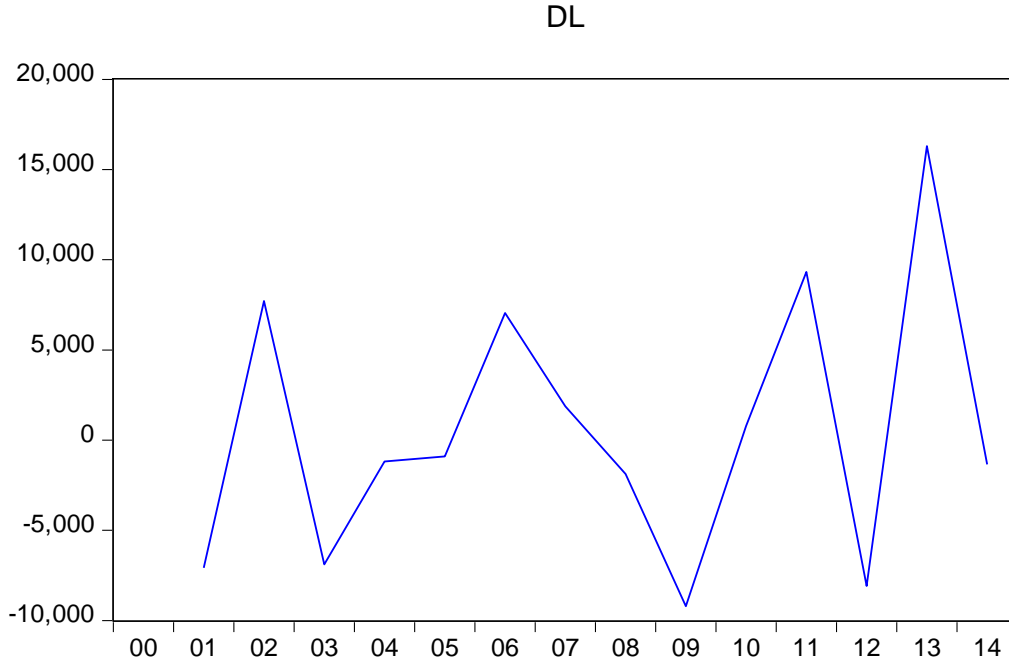
Included observations: 15

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.111	0.111	0.2241	0.636
		2	-0.095	-0.108	0.3996	0.819
		3	-0.176	-0.156	1.0589	0.787
		4	-0.262	-0.247	2.6558	0.617
		5	-0.031	-0.020	2.6803	0.749
		6	0.179	0.120	3.5921	0.732
		7	0.149	0.054	4.3001	0.745
		8	-0.031	-0.098	4.3352	0.826
		9	-0.144	-0.107	5.2176	0.815
		10	-0.277	-0.205	9.1332	0.520
		11	0.084	0.159	9.5853	0.568
		12	-0.056	-0.212	9.8548	0.629



## قائمة الملاحق

الملحق رقم (06): التحليل البياني لسلسلة العمالة المحققة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الفرق الاول

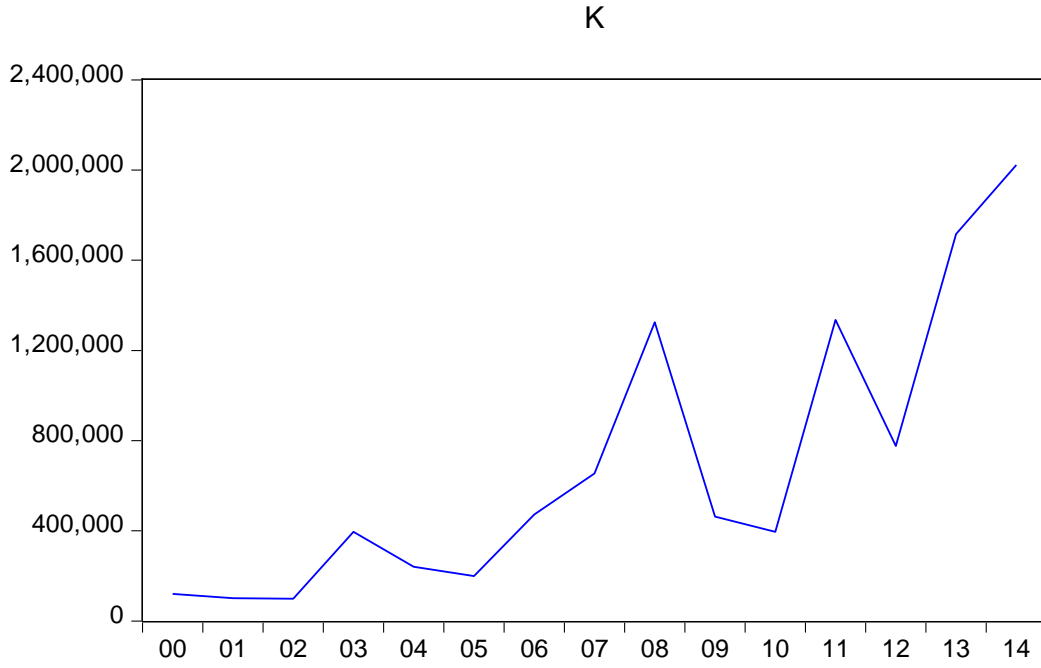


Date: 01/07/17 Time: 20:54  
Sample: 2000 2014  
Included observations: 14

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.437	-0.437	3.2921	0.070
		2 0.109	-0.102	3.5126	0.173
		3 -0.080	-0.090	3.6418	0.303
		4 -0.076	-0.174	3.7702	0.438
		5 0.028	-0.106	3.7892	0.580
		6 0.002	-0.046	3.7893	0.705
		7 0.061	0.036	3.9096	0.790
		8 -0.013	0.022	3.9157	0.865
		9 0.141	0.193	4.8012	0.851
		10 -0.337	-0.236	11.167	0.345
		11 0.268	0.055	16.534	0.122
		12 -0.185	-0.047	20.351	0.061

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (07): التحليل البياني لسلسلة الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات في المستوى



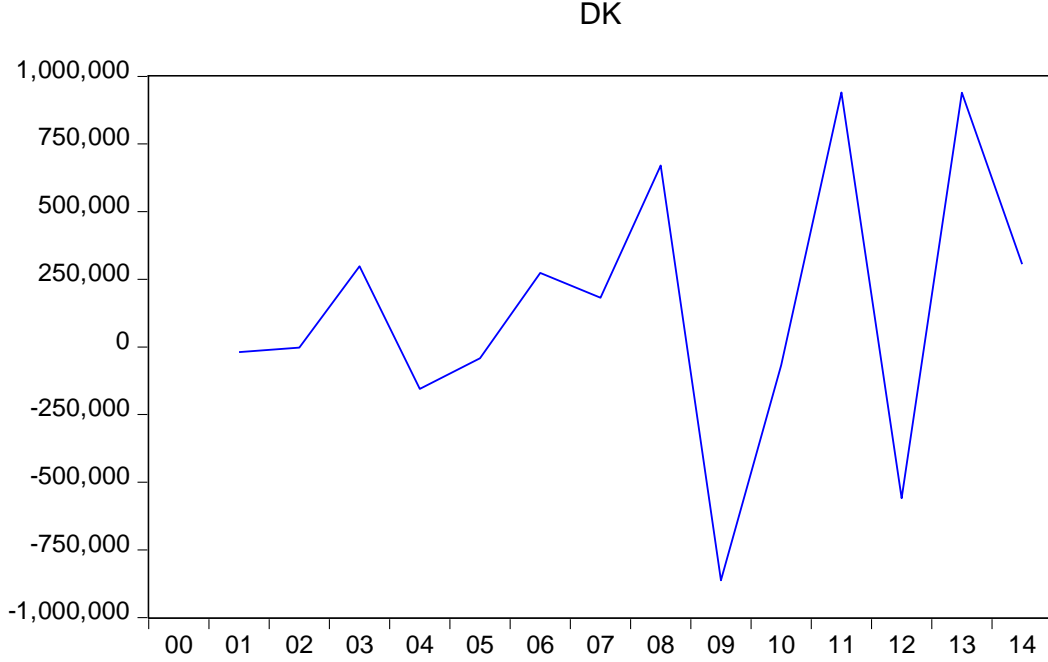
Date: 01/07/17 Time: 20:56  
 Sample: 2000 2014  
 Included observations: 15

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.472	0.472	4.0572	0.044	
2	0.245	0.029	5.2340	0.073	
3	0.278	0.195	6.8704	0.076	
4	-0.004	-0.277	6.8708	0.143	
5	0.129	0.296	7.2924	0.200	
6	0.082	-0.199	7.4836	0.278	
7	-0.136	-0.057	8.0768	0.326	
8	-0.199	-0.314	9.5259	0.300	
9	-0.226	0.130	11.700	0.231	
10	-0.216	-0.174	14.071	0.170	
11	-0.262	-0.072	18.462	0.071	
12	-0.267	-0.167	24.528	0.017	

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (08): التحليل البياني لسلسلة الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات في

الفرق الاول



Date: 01/07/17 Time: 20:58

Sample: 2000 2014

Included observations: 14

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.439	-0.439	3.3227	0.068
		2 -0.083	-0.342	3.4512	0.178
		3 0.280	0.114	5.0478	0.168
		4 -0.348	-0.237	7.7634	0.101
		5 0.217	0.037	8.9349	0.112
		6 -0.088	-0.144	9.1521	0.165
		7 0.009	0.079	9.1547	0.242
		8 0.119	0.035	9.6810	0.288
		9 -0.137	0.045	10.518	0.310
		10 0.015	-0.111	10.532	0.395
		11 0.007	-0.038	10.536	0.483
		12 -0.044	-0.074	10.757	0.550

## قائمة الملاحق

### الملحق رقم (09): نتائج الارتباط الخطي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.408249	Prob. F(2,2)	0.2268
Obs*R-squared	10.05098	Prob. Chi-Square(2)	0.0066

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 01/08/17 Time: 21:52

Sample: 2002 2014

Included observations: 13

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	-0.149966	0.308055	-0.486815	0.6745
Y(-2)	0.436612	0.511449	0.853676	0.4832
IDE	2.952588	2.436267	1.211931	0.3493
K	-2.473145	1.535152	-1.611010	0.2485
K(-1)	-0.319236	0.739205	-0.431864	0.7079
K(-2)	-0.447640	1.152432	-0.388430	0.7351
L	61.19935	39.76314	1.539098	0.2637
L(-1)	92.44402	63.46918	1.456518	0.2826
C	-1787995.	1124374.	-1.590214	0.2528
RESID(-1)	-0.968663	0.468961	-2.065552	0.1749
RESID(-2)	-1.538107	0.737605	-2.085271	0.1724
R-squared	0.773153	Mean dependent var	2.03E-09	
Adjusted R-squared	-0.361085	S.D. dependent var	308419.1	
S.E. of regression	359818.8	Akaike info criterion	28.24509	
Sum squared resid	2.59E+11	Schwarz criterion	28.72313	
Log likelihood	-172.5931	Hannan-Quinn criter.	28.14684	
F-statistic	0.681650	Durbin-Watson stat	1.220065	
Prob(F-statistic)	0.723735			

## قائمة الملاحق

### الملحق رقم (10): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.187420	Prob. F(8,4)	0.4642
Obs*R-squared	9.147966	Prob. Chi-Square(8)	0.3300
Scaled explained SS	0.744367	Prob. Chi-Square(8)	0.9994

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 01/08/17 Time: 22:07

Sample: 2002 2014

Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.77E+11	2.48E+11	1.920227	0.1272
Y(-1)	101708.1	64408.22	1.579116	0.1895
Y(-2)	-205201.5	92909.09	-2.208627	0.0918
IDE	-941860.6	571724.8	-1.647402	0.1748
K	538717.4	309260.4	1.741954	0.1565
K(-1)	-38699.87	227270.5	-0.170281	0.8731
K(-2)	497475.4	262011.8	1.898675	0.1304
L	-11177694	9982890.	-1.119685	0.3255
L(-1)	5132991.	16382771	0.313316	0.7697

R-squared	0.703690	Mean dependent var	8.78E+10
Adjusted R-squared	0.111069	S.D. dependent var	1.20E+11
S.E. of regression	1.13E+11	Akaike info criterion	53.94462
Sum squared resid	5.10E+22	Schwarz criterion	54.33574
Log likelihood	-341.6400	Hannan-Quinn criter.	53.86423
F-statistic	1.187420	Durbin-Watson stat	2.371567
Prob(F-statistic)	0.464174		

## قائمة الملاحق

### الملحق رقم (11): نتائج اختبار الحدود

ARDL Bounds Test  
 Date: 01/08/17 Time: 23:42  
 Sample: 2002 2014  
 Included observations: 13  
 Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.461778	3

#### Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

Test Equation:  
 Dependent Variable: D(Y)  
 Method: Least Squares  
 Date: 01/08/17 Time: 23:42  
 Sample: 2002 2014  
 Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-1.038363	0.349107	-2.974337	0.0410
D(K)	1.748012	0.886298	1.972261	0.1199
D(K(-1))	3.514761	1.111758	3.161444	0.0341
D(L)	-192.3024	48.81845	-3.939134	0.0170
C	1142805.	940395.9	1.215238	0.2911
IDE(-1)	1.835571	3.381883	0.542766	0.6161
K(-1)	-5.098535	2.100167	-2.427681	0.0722
L(-1)	-293.9408	99.03283	-2.968114	0.0412
Y(-1)	0.569442	0.197830	2.878440	0.0451

R-squared	0.882857	Mean dependent var	998307.1
Adjusted R-squa...	0.648570	S.D. dependent var	915416.5
S.E. of regression	542673.0	Akaike info criterion	29.45236
Sum squared re...	1.18E+12	Schwarz criterion	29.84348
Log likelihood	-182.4404	Hannan-Quinn criter.	29.37197
F-statistic	3.768274	Durbin-Watson stat	2.830715
Prob(F-statistic)	0.107812		

## الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تحليل تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 ، حيث سعت الجزائر كغيرها من الدول الى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال سن وتطوير الاطار القانوني للاستثمار إضافة الى اعطاء حوافز وامتيازات مهمة للمستثمر الأجنبي، فالبرغم من أن اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر موجهة نحو قطاع المحروقات، إلا أننا نجد أنه في الألفية الأخيرة تم توجيه العديد من الاستثمارات الأجنبية الى عدة قطاعات أخرى خارج المحروقات. و يحتل قطاع الصناعة ،البناء و الأشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة من القيمة الاجمالية للاستثمارات المقررة. ولمعرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي تم اجراء دراسة قياسية بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ، وتم التوصل الى وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات ، وان تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي اختلف بين المدى القصير و الطويل .

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الاجنبي المباشر خارج المحروقات، النمو الاقتصادي، ARDL

## Résumé :

La présente étude vise à déterminer la contribution de l'investissement direct étranger hors hydrocarbures à la croissance économique en Algérie au cours de la période 2000-2014. l'Algérie tant d'autre pays a cherché à attirer les investissements directs étrangers par l'adoption et le développement d'un cadre juridique adéquat.

Jusqu'à l'investissement direct étranger en Algérie s'est dirigé essentiellement vers le secteur des hydrocarbures, cependant à partir du début de la décennie 2010, cette tendance s'est quelque peu inversée en faveur des autres secteurs économiques et en particulier l'industrie , les travaux publics et le secteur des services.

Pour déterminer le rôle de l'investissement étranger direct hors hydrocarbures dans la croissance économique en Algérie , on a adopté une étude économétrique basée sur le model ARDL ( Autoregressive Distributed lag models).

Au terme de notre étude, il s'est avéré , d'une part qu'il existe une cointégration de long terme entre les variables et , d'autre part, l'impact de l'investissement étranger direct hors hydrocarbures sur la croissance est différent selon que l'on se place dans le court- terme ou le long –terme

**Mots clés:** investissement direct étranger en dehors des hydrocarbures, la croissance économique, ARDL.